منشورات الجامعة المفتوحة

مقدمة في الفكر التربوي الحديث

دكتور
عمر محمد التومي الشيباني

1995
الجامعة المفتوحة

الفصل 4، 5، 6، 11، 12

مقدمة فى الفكر التربوى الحديث

أصول التربية

تأليف

الدكتور عمر محمد التومى الشيبانى

منشورات الجامعة المفتوحة

1995

المعرفة حق طبيعي لكل انسان

ان الجامعة المفتوحة ، وهى تنطلق من مبدإ ديمقراطية التعليم واشتراكية الثقافة وضرورة القضاء على احتكار العلم والمعرفة ، والحد من القيود التى تعوق الرغبة فى مواصلة التحصيل العلمى وتنمية المهارات والقدرات العلمية والعملية ، اذ تضع هذا الكتاب بين يدى القارىء ، لتأمل ان يحقق هدف التعليم عن بعد وأن يصبح كتاب التعليم المفتوح، فى المستقبل القريب، هو المرجع وهو المرشد وهو المكتبة التى تزور كل بيت .

ولايخفى على احد ان تحقيق الاهداف سالفة الذكر ليست امرا سهلا ولكنها ممكنة التحقيق، اذ يجب ان يتميز الكتاب بوضوح الحقائق وسهولة فهمها على الرغم من عمق الفكرة، وبان يكون سلس الأسلوب وشموليا فى عرضه للمادة وفى تناول جوانبها المختلفة بحيث يصبح هو الاستاذ والمكتبة فى آن واحد .

وحتى نحقق هذه الغاية نرجو ان يجد القارىء فى هذا الكتاب مايعينه على مواصلة مسيرته التعليمية وتحقيق أهدافه وطموحاته .

والله نسأل ان يوفق الجميع ،،،،

«الجامعة المفتوحة»

☎ 602316 تيلكس 20039 ص ب 13375 طرابلس / الجماهيرية العظمى

محتويات الكتاب

الاشاعات والخلاعة والفجور والاستهتار والتذلل والتزلف والخضوع والخنوع والتهاون فى اداء الواجب .

هـذه بعض الصفات التى ينبغى ان يتحلى بها المـواطن العـربى المتحـرر الصالح والتى ينبغى ان تعمـل التربيـة فى المجتمع العـربى المتحرر عـلى غرسهـا وتنميتها فى نفوس شبابه وافراده .

ولعله يتضح من هذه الصفـات ذات الطابـع التحـررى انها تـرجـع فى مجمـوعها الى قـوة العقيـدة وفضيلة القـوة والاستقـامـة ، ومن ثم فهى روحيـة اخلاقية فى المقام الاول ، يدخل معضمها فى نطاق العادات والاتجاهات الخلقية والنفسيـة . وهى فى مجموعهـا صفات مكتسبـة ، يمكن للفـرد ان يكتسبهـا عن طريق التوعية الهادفة والتربية والرعاية والتوجيه فى المجتمع ، وعن طريق الحيـاة فى مجتمع متحرر وفى ظل نظام وحكومة متحررة .

وهذه الصفات التى ذكرناهـا للمواطن الصـالح ينبغى ان تتخـذ اساسـاً لأهداف تربيتنا وبرامج توعيتنا الثقافية والسياسية كما ينبغى ان يبحث عن انجع الـوسائل لغرسهـا فى نفـوس نشئنـا وشبـابنـا . واذا كنت قـد اشرت الى هـذه الصفات بصورة موجزة مجملة فى هذا الفصل فـإننى ارجو ان اتنـاول اهمها عـلى الاقل بشىء من التوضيح والتفصيل فى الفصل القادم .

الفصل الرابع

الصفات التى يجب أن يتحلى بها المواطن العربى الصالح

لقد تحدثنا فى الفصل السابق عن مفهوم المواطن الصالح ، ومفهوم المواطنة والوطن ومستويات المواطنة الصالحة التى ينبغى أن يعدلها مواطننا العربى . كما أشرنا بصورة موجزة مجملة إلى بعض الصفات التى يجب أن يتحلى بها مواطننا العربى الصالح ، مقسمين هذه الصفات الى أربع فصائل رئيسة لتسهيل دراستها ومناقشتها . وهذه الفصائل هى : الصفات التى يحتاجها المواطن الصالح العام ، والصفات التى يحتاجها المواطن المثقف ، والصفات التى يحتاجها المواطن الصالح فى مجتمع الكفاية والعدل ، والصفات التى يحتاجها المواطن الصالح فى المجتمع المتحرر . ومن يتتبع الصفات التى أشرنا إليها تحت تلك الفصائل الأربع يدرك مابينها من تداخل وتشابك واضحين . فالمواطن الصالح المثقف مثلا كما يحتاج الى الصفات التى تنبىء عن وعيه وسعة ثقافته ونضجه العقلى وقدرته على التأثير فى غيره ، فإنه يحتاج أيضاً إلى كثير من الصفات التى أشرنا إليها بالنسبة للمواطن الصالح العام والمواطن الصالح فى المجتمع المتحرر . وهكذا يمكن القول بالنسبة لبقية فصائل المواطنين الصالحين . وهذا يؤكد ماذكرناه ضمناً منذ قليل من أن تقسيم هذه الصفات إلى فصائل حسب فصائل المواطنين السالفة الذكر هو تقسيم صورى ، القصد منه تسهيل دراسة هذه الصفات . ونحن فى جهودنا التربوية يجب أن نسعى إلى التقريب بين فصائل المواطنين السالفة الذكر لنصل مع الوقت إلى تكوين المواطن العربى الصالح الذى تتوفر فيه الصفات الأساسية لكل من المواطن العام والمواطن المثقف وغيرهما من أنواع المواطنين الصالحين . أو بعبارة أخرى لنصل إلى المواطن العربى المثقف المتحرر الذى يمكن أن يكون عضواً فعالاً منتجاً متكيفاً مع مجتمعه يقدم له العطاء ويسهم فى تقدمه وتطوره ويؤثر ويتأثر بالحياة الجارية فيه وبالروح التحررية السائدة فيه .

وإذا كان لكل تربية صالحة بنوعيها المقصود وغير المقصود من مثل أعلى تسعى إلى تحقيقه ، فإن المثل الأعلى لتربيتنا ولجهودنا المستمرة فى مجالات التثقيف والتوعية يجب أن يكون هو تكوين المواطن المؤمن بربه المتمسك بتعاليم دينه ، المتحلى بالأخلاق الفاضلة ، الواسع فى ثقافته ووعيه ، الصحيح فى جسمه وعقله ، المتشبع بروح الخدمة الاجتماعية وبروح تقدير المسئولية والواجب وحب العمل ، والمتحلى بروح التحرر الصادق .

ونحن إذا كنا قد ذكرنا غالب هذه الصفات بصورة موجزة مجملة ضمن صفات فضائل المواطنين الأربع التى أشرنا إليها فى الفصل السابق فإنه يجدر بنا أن نخص هذه الصفات الأساسية التى يجب أن يتحلى بها المواطن العربى الصالح بشىء من الشرح والتوضيح .

الصفة الأولى ـ الإيمان القوى بالله :

إن من أول الصفات التى يجب أن يتحلى بها المواطن العربى الصالح هى الإيمان بالله الذى يعتبر أساس كل فضيلة يمكن أن يتحلى بها المواطن الصالح . وفى اعتقادنا أنه لاخير ولاصلاح فى أى شخص كفر بربه وبتعاليم دينه ، أو تسرب إليه الشك فى وجود الله أو فى المعلوم بالضرورة من دين الله . وأى صلاح قد يبدو منه فى بعض الأحيان فإنه لايطمأن إليه ولايوثق بدوامه وكثيراً ماتتلاشى مقاومة مثل هذا الشخص أمام التيارات والصعاب والتحديات العظام ، والأزمات الكبار ، أو أمام الإغراءات المتكررة . وإذا كان المواطن الصالح يجب أن تكون له عقيدة وفكرة يؤمن بها فى حياته ، فإن أسمى مراتب الإيمان هى الإيمان بالله . والإيمان الكامل يتنافى مع أى مظهر من مظاهر الشك ، الإيمان بوجود الله وبكافة صفاته الأزلية الأخرى وبقضائه وقدره وملائكته وبصدق ماأوحى به على لسان أنبيائه ورسله من تعاليم ومبادىء سامية تتصل بالحياتين الدنيا والآخرة . وفضيلة الإيمان بالله هى من غير منازع أم الفضائل وأسماها ، ومن شأنها إذا ماوجدت لدى أى شخص أن تدفع به إلى التحلى بكثير من الفضائل والتخلى عن كثير من الرذائل . ومن الفضائل التى يدعو إليها الإيمان القوى بالله وتترتب عليه هى : الثقة بالله ، والثقة بالنفس والحياة ، والنظر إلى الحياة نظرة مل[illegible] ورجاء ، والرضاء بقضاء الله وقدره ، والصبر على المكاره ، والشجاعة الحسية والمعنوية ، والثبات أمام المشاكل والصعاب والتحديات ومن الرذائل التى يحمى الإيمان القوى بالله من الوقوع فيها ، هى الشك ،

والتردد ، وضعف الثقة بالنفس والناس ، واليأس من رحمة الله ومن النجاح فى الحياة ، والخوف من مواجهة مواقف الحياة الحرجة ، وضعف النفس والجبن والنفاق

والإيمان يزيد وينقص ويرتقى فى مراتب ودرجات يختلف حظ المؤمنين فيها . وهناك عوامل تساعد على زيادة الإيمان وقوته ، وأخرى تؤدى إلى نقصه وضعفه . ومن أبرز العوامل التى تساعد على زيادة الإيمان وقوته هى العمل الصالح المستوفى لشروط صحته . فبالعمل والممارسة يرسخ الإيمان وتقوى دعائمه ، سواء كان هذا الإيمان بالله أو الإيمان بأى مبدأ آخر وإذا كان العمل ضرورياً لتثبيت أى نوع من أنواع الإيمان فهو أشد ضرورة بالنسبة لتثبيت الإيمان بالله وتقويته . ولهذا نجد القرآن الكريم يربط العمل بالإيمان فى أغلب آياته الكريمة التى تضمنت ذكر الإيمان . فنجده يقول فى سورة العصر مثلاً : ﴿ والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾ . وهذا هو الرسول الكريم محمد ﷺ فى بعض أحاديثه التى حدد فيها مفهوم الإيمان يقول : «ليس الإيمان بالتمنى ولا بالتحلى ، ولكن هو ماوقر فى القلب وصدقه العمل» .

فبالرغم من أن الإيمان يعبر أساساً عن التصديق الداخلى ، فإن هذا التصديق ليقوى لابد أن يترجم إلى سلوك خارجى . وحاجة الإيمان إلى عمل صالح يثبته ويقويه تجعلنا نتطلب فى المواطن الصالح صفة أخرى تتصل بصفة الإيمان ، وهى صفة التمسك بتعاليم الدين .

الصفة الثانية ـ التمسك بتعاليم الدين :

فإذا كان العمل الصالح مما يتطلبه الإيمان القوى بالله ، فإنه من واجب المواطن العربى الصالح أن يدعم إيمانه بالله باتباع تعاليم دين الله وأوامره واجتناب نواهيه ، وأن يجعل إيمانه الصادق ونيته الطيبة وسلامة قلبه ونقاوة سريرته تنعكس على سلوكه الخارجى وعلى تصرفاته ، وأفكاره وتصوراته وعلاقاته فى الحياة . أو بعبارة أخرى فإنه عليه أن يكون مسلماً صالحاً بجانب كونه مؤمناً صادقاً . وإذا كان الإيمان ـ كما قدمنا ـ يعبر عن التصديق الداخلى فإن الإسلام يعبر عن العمل الخارجى الذى يقوم به المؤمن ، وهما مرتبطان ، يدعم أحدهما الآخر ، ولاغنى لأحدهما عن الآخر . وكما أن إيمان الشخص بالله يقوى بالعمل الصالح ، وباتباع تعاليم الإسلام ، فإن إسلام الشخص يقوى وينمو أيضاً بصدق إيمانه وبقوة عقيدته

وكما أن الإيمان فى مفهومه الواسع يشمل أشياء كثيرة قد أشرنا إلى بعض منها فيما سبق فإن الإسلام هو الآخر يشمل معانى وأشياء كثيرة لاتقف عند النطق بالشهادتين وتأدية بعض العبادات ، والشعائر الدينية كالصلاة والصوم والزكاة والحج بل تتعداها إلى كل عمل صالح يقوم به الإنسان ابتغاء رضوان ربه وبنية خالصة لله ، سواء أكان هذا العمل فى شكل عبادات تربط بينه وبين ربه ، أو فى شكل معاملات مدنية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بينه وبين أى فرد آخر فى مجتمعه ، أو بينه وبين مجتمعه الذى يعيش فيه ككل ، أو بينه وبين الدولة التى يستظل بلوائها . والمواطن الصالح فى مجتمع إسلامى يعتز باسلامه هو المسلم بسلوكه وعمله وفكره ومشاعره وغاياته ومقاصده فى جميع مظاهر حياته وكافة مجالات علاقاته . وعليه أن يقيم إسلامه على الدراسة العميقة والفهم الواعى لروح ومبادىء الإسلام وللحكم البالغة من وراء تشريعاته . وسيجد كل دارس للدين الإسلامى أن هذا الدين لم يترك أمراً فى الحياة يمكن للإنسان أن يرتبط معه بعلاقة إلا ونظم هذه العلاقة ورسم خطوطها . وإذا كان الإسلام قد فصل بعض الشىء فى مجال العبادات المعبرة عن علاقة العبد بربه التى لاتتغير بتغير الزمان والمكان ـ فإنه اكتفى بتحديد المبادىء العامة التى يمكن أن تصلح لكل زمان ومكان فى مجال المعاملات ذات الارتباط بعلاقات المسلم فى شتى مجالات حياته الفردية والإجتماعية.وعلى علماء المسلمين فى كل عصر ومكان أن يفسروا هذه المبادىء والقواعد العامة ويخرجوا عليها الأحكام الجزئية التى تتمشى مع ظروف وحاجات ومتطلبات زمانهم وبيئتهم . وعدم تفصيل الإسلام فى مجال المعاملات واكتفاؤه فى الغالب الأعم برسم المبادىء والقواعد العامة فى هذا المجال مظهر من مظاهر مرونة الإسلام وحيويته وقدرته على مسايرة التطور والتقدم وعلى الإستجابة لحاجات كل زمان ومكان ، إذا وجد من يفهمه ويبذل الجهد فى تفسير مبادئه وقواعده العامة التى ترمى إلى تحقيق مصلحة المجتمع ونشر العدالة فى ربوعه ودفع الضرر عنه وعن أفراده . وإذا كان المسلمون فى عصورهم المتأخرة : عصور التأخر الفكرى لم يستفيدوا من هذه المرونة حيث عطلوا باب الاجتهاد وبقوا عالة على تفسيرات وتفريعات واجتهادات من قبلهم فإن ذلك ليس من ذنب الإسلام ولكن من ذنب المسلمين . وعلينا دائما أن نفرق بين الإسلام فى سموه ومرونته وصلاحيته لكل زمان ومكان وبين المسلمين فى الوقت الحاضر ، فى جمودهم وتأخرهم العلمى والاقتصادى والاجتماعى . فتأخر المسلمين اليوم لايرجع بأى حال

من الأحوال إلى دينهم ، بل يرجع إلى عوامل كثيرة أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية لايتسع المقام لشرحها . ومن الممكن أن يعتبر ترك المسلمين لدينهم هو أحد العوامل الأساسية التى تكمن وراء ضعفهم وتخلفهم . ولن يتخلصوا مما هم عليه من ضعف إلا إذا تمسكوا بتعاليم دينهم وأخذوا بأسباب القوة والتقدم فى حياتهم . ولذا فإنه لاغرو إذا اعتبرنا التمسك بتعاليم الدين شرطاً أساسياً من شروط المواطنة الصالحة وصفة ضرورية للمواطن الصالح .

الصفة الثالثة ـ التخلق بالأخلاق الفاضلة

ويرتبط بصفة الإيمان وصفة التمسك بتعاليم الدين صفة ثالثة تعتبر هى الأخرى ضرورية للمواطن الصالح ، تتمثل هذه الصفة فى التمسك بالأخلاق الفاضلة التى تمثل جانباً من تعاليم الدين . فبالنسبة للمواطن العربى المسلم لاتختلف الواجبات الأخلاقية عن الواجبات الدينية فكل واجب دينى هو فى الواقع واجب اخلاقى والعكس صحيح ، وبذلك تتحد الواجبات الدينية مع الواجبات الخلقية بالنسبة للمسلم ، كما يمتزج لديه الضمير الدينى بالضمير الخلقى . والأخلاق فى مفهومها الواسع تشمل جميع الفضائل الداعية الى فعل الخير وتجنب الشر ، والصبر والتضحية والإخلاص ، ونكران الذات ، والكرم ، والشهامة ، وعلو الهمة وعزة النفس والإعتداد بها ، وسماحة النفس وسلامة الصدر من النفاق والرياء والحسد والحقد والغدر والاثرة والجشع والتكبر والتعصب الذميم ، وكراهية الاستغلال والاستبداد والظلم والتسلط والأنانية ، وحب الوطن والغيرة على مصالحه والرغبة الصادقة فى خدمته ، واحترام العمل والإخلاص فيه وحب إتقانه ، وتقدير الواجب والمسئولية ، إلى غير ذلك من الأخلاق أو الفضائل التى يجب أن يتحلى المواطن الصالح بها ، والتى يمكن أن تتسع لتشمل أغلب صفات المواطن الصالح ، لأن صفات المواطن الصالح هى صفات أخلاقية فى مجموعها .

وأخلاق العربى المسلم ـ كما قدمنا ـ هى أخلاق دينية تستمد وجودها وقوتها وقيمتها من الدين . تستمد وجودها وقوتها من القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة وسيرة النبى ﷺ وسيرة صحابته والصالحين من أتباعه . وفى اعتقادنا أن ربط الأخلاق بالدين من شأنه أن يكسبها ثباتاً واستمراراً ويجعلها أكثر قوة أمام الصعاب والتحديات والمغريات . فالشخص المسلم عندما يتحلى

بالأخلاق الفاضلة فإنه يعلم أن تحليه بهذه الأخلاق أمر يحتمه الدين وأن جزاء تحليه بها إنما هو عند الله . فهو يقدر الواجب مثلاً لأنه يرى فيه واجباً دينياً وينتظر الجزاء من ربه على هذا التقدير قبل أن ينتظره من الناس . وهكذا يمكن القول بالنسبة لفضائل الصدق والأمانة وحب الوطن والإخلاص فى العمل وغيرها فإنها هى الأخرى يتحلى بها الشخص المؤمن المسلم ويطبقها فى حياته ابتغاء مرضاة الله وامتثالاً لأوامره ، بقطع النظر عما يصيبه فى هذه الحياة الدنيا وعما يعامله الناس به وما يتخذونه إزاءه من مواقف . وهذه الميزة لاتتوفر فى الأخلاق الدنيوية والوضعية المستمدة من الديمقراطية أو من غيرها من المذاهب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوضعية ، حيث إن المتحلى بهذه الأخلاق الوضعية مدفوع فى المقام الأول لهذا التحلى بدوافع دنيوية اجتماعية وانسانية ، ويرمى من وراء التمسك بها إلى تحقيق فوائد عاجلة فى هذه الدنيا يأتى فى مقدمتها رضا الناس عنه وتقديرهم له ومعاملتهم له بنفس الأخلاق التى يعاملهم بها . ولكن هذه الأخلاق الوضعية الدنيوية لاتقف ـ فى اعتقادنا ـ أمام تحديات الحياة وتياراتها وتقلباتها ، ولا يؤمن على صاحبها من السقوط والتنكر لها ، وبخاصة عندما يتنكر له المجتمع الذى يعيش فيه وتقسو عليه الحياة ويسىء الناس معاملته . ومن ثم فإن الأخلاق التى يتحلى بها مواطننا العربى المسلم يجب أن تكون أخلاقاً دينية تستمد وجودها وقوتها من الإيمان بالله ومن تعاليم دينه الإسلامى ، وبذلك نضمن لها الثبات والصمود أمام التحديات والمغريات .

الصفة الرابعة ـ صحة الجسم والنفس :

ثم إن المواطن الصالح إذا أراد أن يكون عضواً منتجاً فى مجتمعه وقادراً على تحمل مشاق الحياة ومتاعبها ، فإنه يحتاج إلى صحة جسمية ونفسية جيدة ولياقة بدنية وعقلية مناسبة ، لأنه لايمكن لمريض جسمياً أو عقلياً أو فاقد للياقة البدنية والنفسية الضرورية أن يكون عضواً فعالاً منتجاً ناجحاً فى مجتمعه ، لأن العمل الفعال ذا القيمة الإنتاجية ، سواء أكان جسمانياً أو عقلياً يحتاج الى طاقة جسمية عالية ، وحيوية متجددة ونفسية مطمئنة متكفية مستقرة ، وقدرة على احتمال التغيرات الطبيعية والإجتماعيه وعلى مواجهة الصعاب والمشاكل والتحديات . ومما تعنيه الصحة الجسمية خلو الجسم الداخلية من الأمراض

المعدية وغير المعدية ، وسلامة أجهزة الجسم الداخلية المختلفة واتزانها وانتظامها فى أداء وظائفها ، ولياقة الجسم وقوة عضلاته ومرونة مفاصله وسرعة الاستجابة الجسمية للمؤثرات والمثيرات الخارجية والشعور بالنشاط والحيوية ، والقدرة على المثابرة على العمل وعلى تحمل المشاق والمتاعب الجسمية . ولتحقق للمواطن صحته الجسمية ، ولياقته البدنية لابد له من امتلاك المعارف الصحية الأساسية عن الأمراض وأسبابها وطرق تجنبها والوقاية منها وامتلاك المهارات الأساسية اللازمة للحفاظ على صحة الجسم ووقايته وامتلاك الاتجاهات والعادات الصحية السليمة فى العمل والنوم والغذاء والملبس والمسكن ، والخلو من العادات والاتجاهات الضارة صحياً كعادة ادمان الخمر وشرب الدخان وتعاطى المخدرات ومزاولة الفواحش ، وكالقلق واليأس فى الحياة .

أما الصحة النفسية فإنها تعنى الخلو النسبى من الأمراض النفسية المتمثلة فى العقد النفسية كعقدة الخوف وعقدة النقص وعقدة الذنب وعقدة الاضطهاد وغيرها من العقد النفسية ، وفى الهستيريا العصبية بنوعيها القلقى والتحولى والوساوس والتسلطات النفسية ، والحصار ، والقلق النفسى الحاد المزمن والنورستانيا ، وغيرها من الأمراض النفسية . كما تعنى أيضاً الخلو النسبى من العادات والاتجاهات النفسية الضارة كعادة الخوف والغضب الزائد عن حده ورهافة الحس الزائدة عن اللازم والاندفاع الانفعالى والاتجاه العدوانى الواضح والشعور بالذلة والضعة والتكبر ، والخوف من مواقف الحياة ومن تحمل المسئوليات ، وعدم الثقة فى النفس وفى الناس ، واليأس فى الحياة والتشاؤم والنظرة إلى الحياة بمنظار أسود والإستسلام للشكوك والأوهام ، والشعور الدائم بالشقاء والضيق ، والتردد فى الرأى إلى غير ذلك من العادات والسمات النفسية الشاذة التى تدل على اضطراب النفس وسوء تكيفها .

هذا كله إذا نظرنا إلى الصحة النفسية من جانبها السلبى أما إذا نظرنا إليها من الجانب الإيجابى فإننا نجدها تعنى التحلى بجميع الصفات الإيجابية الدالة على تكيف النفس واستقرارها وعلى نضج الفرد الإنفعالى والعاطفى وذلك كصفة ضبط النفس ، والاعتدال فى كل شىء ، والإقبال على الحياة والنظرة إليها نظرة تفاؤل وأمل ، والطموح ، والصبر ، والكفاح ضد الصعاب ، والرغبة فى تحمل المسئولية ، والعمل فى حدود الامكانيات الجسمية والعقلية ، والثقة فى النفس وفى الغير ، وحب الخير للناس ومشاركتهم عاطفياً ووجدانياً ، وحسن المعاملة وروح التعاون ، والنظرة الواقعية للأمور والقدرة

على مواجهة الواقع ومشاكل الحياة وأزماتها ، وتقبل الهزيمة والفشل بروح رياضية والقدرة على تفهم وجهات نظر الغير ، والتسامح الفكرى والعرقى والدينى ، وارتفاع الروح المعنوية وتكامل الشخصية واستقرارها واتزانها ، إلى غير ذلك من الصفات والسمات الإيجابية الدالة على حسن صحة نفس الشخص وعلى تكيفه النفسى ونضجه الانفعالى .

وعلينا أن نأخذ فى اعتبارنا بأن الصحة بنوعيها الجسمى والنفسى هى من الأمور النسبية التى لا مجال للمطلقية والكمال المطلق فيها ، وأن هناك علاقة قوية متبادلة مطردة بين الصحة الجسمية والصحة النفسية . فكما أن العقل السليم فى الجسم السليم ، كذلك يمكن القول بأن الجسم فى العقل السليم وإذا كانت الصحة الجسمية تتحقق عن طريق إرضاء الحاجات الجسمية كالحاجة إلى الغذاء والشراب الصحيين ، والحاجة إلى الهواء النقى والسكن الصحى ، والحاجة إلى النوم الكافى إلى الراحة بعد التعب وإلى النشاط الحركى والتدريب العضوى ، وإلى الوقاية من الأمراض وإلى العلاج المبكر والسليم من الأمراض ، وغيرها من الحاجات الجسمية - فإن الصحة النفسية تتحقق عن طريق إرضاء الحاجات النفسية كالحاجة إلى الأمن ، والحاجة إلى التقدير والحاجة إلى الترفيه والترويح ، والحاجة إلى النجاح والحاجة إلى الاستقلال العاطفى والاقتصادى ، والحاجة إلى التعبير عما يجول فى النفس ، إلى غير ذلك من الحاجات النفسية .

ومن واجب جميع مؤسسات المجتمع بما فيها المؤسسات التربوية أن تسهم فى بناء صحة أجسام ونفوس المواطنين ومن واجب المواطن نفسه أن يساهم فى بناء صحته الجسمية والنفسية . فهى من أكبر مسئولياته تجاه نفسه بل تجاه مجتمعه ووطنه أيضاً ، لأنه - كما قدمنا - لن يكون عضواً فعالاً منتجاً متكيفاً مع نفسه ومع مجتمعه إلا إذا كان صحيحاً جسمياً ونفسيا .

ويستطيع الفرد أن يحافظ على صحته الجسمية بتنمية معارفه وثقافته الصحية والغذائية ، واتباع الأساليب الصحية فى غذائه وكسائه وعمله ونومه وفى جميع أوجه نشاطه ، وبالتحلى بكل عادة سليمة تساعد على صحة الجسم والتخلى عن كل عادة أو اتجاه نفسى من شأنه أن يضر بالجسم ، ويستطيع أن يحافظ على صحته النفسية ويرفع من درجة تكيفه النفسى مع نفسه ومع المجتمع الذى يعيش فيه بقوة عقيدته وإيمانه القوى بالله الكفيل بأن يضفى على نفسه الأمن والسكينة والسلام ويبعث فيه الثقة بنفسه وبالحياة ، وبالعمل

المستمر على رفع مستواه الاقتصادى إلى الدرجة التى تمكنه من إرضاء كثير من حاجاته الجسمية والنفسية وبالتالى زيادة تكيفه النفسى ، وبالعمل على رفع مستواه العلمى والثقافى ، حتى تزداد ثقته بنفسه ويحقق ذاتيته ، وباعتداله فى جده ولهوه ، وواقعيته فى آماله ومطامحه وتوقعاته فى الحياة وبتجنبه مثيرات الإغراء فى شتى أشكاله وأنواعه ، وبإعطائه النفس حقها من الترفيه البرىء وببناء علاقات واسعة وطيبة مع الناس ، إلى غير ذلك من الوسائل والأمور التى تساعد الفرد على رفع مستوى صحته النفسية وتزيد من درجة تكيفه النفسى .

الصفة الخامسة ـ العلم والثقافة والوعى :

إنه لاغنى للمواطن الصالح فى مجتمع تقدمى متحرر من العلم الصحيح المفيد المتجدد والمتطور باستمرار . فهو بمثل هذا العلم يستطيع ـ إذا ما توافرت له الشروط والظروف الملائمة ـ أن يخدم مجتمعه ويساهم بفاعلية فى نهضته وتطوره وتقدمه وفى زيادة طاقته الإنتاجية . فبمثل هذا العلم الذى يتسع فى مفهومه ليشمل المعارف واكتساب المهارات والإتجاهات يستطيع الفرد أن يحسن التعبير عن مشاعره وأفكاره ومهاراته ، وأن يطلع فى أفكار ومهارات وتجارب غيره وان يفهمها ويستفيد منها فى زيادة معارفه وخبراته ومهاراته ، وان يبنى مهاراته الفنية والمهنية على أساس علمى صحيح ، وأن يرفع من ثقته بنفسه ومن ثقة الناس فيه . وكلما زاد علم الإنسان وتدريبه كلما زادت قدرته الإنتاجية وقدرته على التفكير المنطقى الموضوعى الواضح وقدرته على التكيف مع مايستجد من جديد ومخترعات ، وزادت ثقته بنفسه وزاد تواضعه واصبح فى غنى عن اتباع أساليب الملق والدجل والنفاق .

والعلم الصحيح النافع الذى يحتاجه المواطن الصالح هو ذلك العلم الذى يهتم بتدريب كل من العقل والقلب واليد ، والذى يجمع بين دراسة الماضى والإلمام والتدريب على وسائل ومتطلبات الحاضر المتطور المتجدد الذى يبتعد عن الدراسة اللفظية التلقينية ويجمع بين الفهم النظرى والتطبيق العملى والذى يعد للحياة ويزيد من كفاءة الفرد ومن انتاجيته .

وإذا كان العلم أو التعليم لاحدود ولا نهاية له فإن هناك حداً أدنى يجب ألا يقل حظ المواطن الصالح عنه هذا الحد الأدنى هو إتمام المرحلة الاعدادية إذ بدون اتمام هذه المرحلة قد يصعب على الفرد الإلمام بالمعارف

المهارات والاتجاهات الأساسية اللازمة له كمواطن مستنير قادر على مساعدة نفسه وخدمة مجتمعه ووطنه ، وبخاصة فى هذا العصر الذى تعقدت فيه سبل الحياة وتطورت فيه وسائلها وزادت فيه مطالبها ومتطلبات النجاح فيها وليس لهذه الزيادة ولالذلك التعقيد والتطور من حد تقف دونه بل هى عمليات مستمرة ولا سبيل لاعداد المواطن لمواجهتها والتكيف معها الا بالتعليم والتدريب المستمرين طيلة الحياة .

والمواطن الصالح كما يحتاج إلى العلم الصحيح النافع المتجدد فإنه يحتاج أيضاً إلى الثقافة الصحيحة النافعة الواسعة التى تمكنه من فهم تراث بلاده وأصول حضارته العربية الإسلامية ومن فهم الصفحات المشرقة من تاريخ أمته وثقافته العربية الإسلامية ، والتى تجعله ملماً بالمشاكل ومجريات الأمور والأحداث فى مجتمعه العربى والإسلامى وفى العالم الواسع الذى يعيش فيه وبالتيارات والنظريات السياسية والاقتصادية السائدة فى عصره والتى تزيد من سعة أفقه ونظرته فى الحياة ومن ثقته بنفسه وبأمته وثقافته ومن صقل مواهبه وتهذيب ذوقه الفنى ومن نجاحه فى علاقاته ومعاملاته ومن قدرته على التأثير فيمن حوله ومن قدرته على الحكم الصائب والاختبار الموفق فى مواقف الحياة المختلفة .

وللثقافة العامة الواسعة مصادر كثيرة متنوعة لا تعدو أن تكون الدراسة المنهجية المنظمة مصدراً واحداً من هذه المصادر . ومن مصادرها الأخرى القراءة الحرة فى أوقات الفراغ ، وحضور المحاضرات والندوات العامة وزيارة المتاحف ودور الآثار ، ومشاهدة الأشرطة المرئية الهادفة ، والمعارض الفنية ، وحضور الحفلات الموسيقية ، والأسفار والرحلات ، وسماع الإذاعة ومخالطة الناس ، وتجارب الحياة ، إلى غير ذلك من مصادر ووسائل التثقيف العام ، ومهما يكن المصدر لهذه الثقافة العامة فإنه علينا أن نعترف بأنه لاغنى عنها لكل مواطن صالح فى وقتنا الحاضر . وبقدر ثقافة الشخص العامة يكون عادة نجاحه فى حياته وفى علاقاته العامة .

والعلم والثقافة لا قيمة لهما إذا لم يؤديا إلى وعى صحيح بمشاكل المجتمع ومشاكل الحياة ، وبما يتحكم فى هذا العالم ويؤثر فيه من اتجاهات وتيارات سياسية واقتصادية ، وبأهداف الاستعمار الثقافى وأساليبه الخفية وبأهداف الامبريالية الحديثة ، وبالغايات الحقيقية التى تكمن وراء كثير من الأساليب الشيطانية فبمثل هذا الوعى يستطيع المواطن أن يثبت وجوده وفاعليته ويؤثر فى ... ويحمى نفسه من التضليل والتغرير به

الصفة السادسة ـ الروح الاجتماعية والتفكير التقدمي المتحرر :

فالمواطن الصالح فى مجتمع يسعى لتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية يحتاج الى الإيمان بالله والتمسك بالدين والأخلاق والصحة الجسمية والنفسية والعلم والثقافة والوعى فإنه يحتاج أيضاً الى التحلى بالروح الاجتماعية والإيمان بمبادىء العدالة الاجتماعية .

وتحلى المواطن بالروح الاجتماعية يعنى ضمناً تحليه بكثير من الصفات الأخرى التى قد يكون من بينها حب الخير للناس والفرح لفرحهم والتألم لألمهم والشعور بمشاعرهم ، والرغبة الصادقة فى خدمتهم والتضحية فى سبيلهم ومراعاة مصالحهم واحترامهم ومراعاة وجهات نظرهم والشعور بالواجب والالتزام نحو مساعدتهم على النهوض والتطور ونحو إصلاح أحوالهم ، وحب الوطن والولاء له وتقدير مصالحه ، والتضحية فى سبيله والعمل على تقدمه ورفعة شأنه وزيادة إنتاجه واحترام قوانينه وقيمه وتأدية حقوقه والتزاماته والمحافظة على مصالحه وتراثه وأمواله وثرواته وممتلكاته والتجرد عن الأنانية والحسد والحقد والتكبر والتعصب غير المشروع .

ومن شأن الشخص الذى يفكر تفكيراً اجتماعياً أن يحترم الملكية الخاصة التى تأتى من أصول ومصادر مشروعة ويحترم رأس المال غير المستبد ولا المستغل ويجعل له وظيفة اجتماعية ويعتبر الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات المجتمع ، ويدعو إلى زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع ، وينادى بالتحالف والتصالح بين جميع قوى المجتمع وفئاته ، ويجعل للعلم والثقافة وظيفة اجتماعية ، ويؤمن بضرورة التوازن بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع وبالحرية المسئولة ، ويؤمن بالتخطيط والتوجيه لعمليات النمو والإنتاج ووسائلهما المختلفة .

والمواطن العربى المسلم الصالح الفاهم لأحكام وتعاليم وقيم دينه الإسلامى يدرك حق الإدراك أن الروح الاجتماعية فى شتى مظاهرها وأشكالها المختلفة هى من صميم تعاليم الإسلام ومبادئه السامية ، وانه عندما يعبر عنها فى تفكيره وفى تصرفاته ومعاملاته إنما يعكس بذلك مظهراً من مظاهر تمسكه بدينه .

الصفة السابعة ـ حب العمل والمثابرة وتقدير الوقت والواجب والمسئولية :

فالمواطن الصالح كما يحتاج إلى التحلى بالروح الاجتماعية والتخلى عن الأنانية فإنه يحتاج أيضاً إلى حب العمل والجد فيه والمثابرة عليه ، وإتقانه والإخلاص فيه ، وبذل الجهد المستمر طيلة حياته لتنمية مهاراته وتحسين وسائله وأدواته ، والانتفاع بكل الفرص المتوفرة لديه فى سبيل تحقيق تلك التنمية وهذا التحسين ، وتخصيص جزء من دخله فى سبيل تنمية مهاراته وتحسين وسائله الإنتاجية ، واعتبار أن مايصرفه فى سبيل ذلك هو نوع من الاستثمار الذى يعود عليه بزيادة الكفاءة الانتاجية وبالتالى يعود عليه بزيادة الدخل وتدعيم مركزه الاجتماعى وزيادة احترامه بين الناس . وهو يحتاج أيضاً إلى احترام العمل اليدوى وكل عمل شريف يحقق دخلاً له ويساهم فى تنمية مجتمعه ، كما يحتاج إلى نبذ كل صفة منافية لروح العمل الجاد المثمر كالكسل والتواكل ، والتباطؤ فى العمل وقصور الهمة ، وانخفاض مسوى الطموح فى الحياة والقناعة بمستوى معين من الكفاءة ، والغش ، والتكبر وقلة الصبر إلى غير ذلك من الصفات الضارة التى يجب أن ينبذها ويتخلى عنها المواطن الصالح إذا أراد أن يكون منتجاً مفيداً لنفسه ومجتمعه .

ومن الصفات التى يتطلبها روح العمل ولابد منها لكل مواطن صالح هى صفة تقدير الوقت وتقدير الواجب والمسئولية . ولاصلاح لأى فرد يضيع

وقته سدى ويقصر فى واجباته تجاه نفسه أو تجاه غيره . وسنشير ونناقش فى إيجاز أهم واجبات المواطن العربى الصالح ومسئولياته وحقوقه فى الفصلين القادمين اللذين سنتحدث فيهما عن واجبات المواطن الصالح وحقوقه . ولكن قبل الحديث عن هذه الواجبات والحقوق لابد أن نشير فى نهاية هذا الفصل إلى ضرورة أخذ الصفات التى تعرضنا لها فيه فى الاعتبار عند تحديد فلسفة التعليم العربى وأهدافه وعند وضع مناهجه ليكون تعليمنا العربى عاملاً مساعداً على بنائها فى نفوس أبنائنا ومواطنينا .

الفصل الخامس

واجبات المواطن الصالح ومسئولياته

مقدمة :

انه من المنطقى جدا بعد ان تحدثنا عن مفهوم المواطن الصالح وصفاته ان نتبع ذلك بالحديث عن واجبات المواطن ومسئولياته . فواجبات المواطن مرتبطة بالصفات المرغوبة فيه وبحقوقه ، ولايصح لاى مواطن صالح ان يطالب بحقوقه اذا لم يؤد مايقابلها من واجبات ومسئوليات نحو نفسه ونحو اسرته وعشيرته وقريته ومدينته ومواطنيه ومجتمعه الاسلامى والمجتمع العالمى والانسانى بصورة عامة . ومن مميزات الحياة الديمقراطية السليمة هى الموازنة بين الحقوق والواجبات والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات . فواجبات المواطن الصالح كما ترتبط بحقوقه التى سنتحدث عنها فى الفصل القادم فانها ترتبط ايضا بالصفات التى يجب ان يتحلى بها والتى اشرنا الى بعض منها فى الفصل السابق من هذا الكتاب . فالبرغم من ان مسئولية غرس تلك الصفات فى نفس المواطن لاتقع على المواطن وحده فانه يقع عليه العبء الاكبر فى هذه المسئولية وبخاصة عندما يصل الى السن التى يستطيع فيها ان يستقل ، او على الاقل يقوم بالدور الاكبر فى تربية وتوجيه نفسه ، وهذا يعنى ان كل صفة من تلك الصفات تتضمن او تحمل فى طياتها واجبا من واجبات المواطن .

ومن النقاط الرئيسية التى سنناقشها بايجاز فى هذا الفصل هى النقاط الأربع التالية :

1 ـ تحديد معنى الواجبات .
2 ـ تقسيمات واجبات المواطن وانواعها .
3 ـ المبادىء التى ينبغى ان نقيم عليها فهمنا لواجبات المواطن .
4 ـ اهم واجبات المواطن العربى الصالح .

1 ـ معنى الواجبات :

فـالبنسبة للنقـطة الاولى فان ابسط تعـريف يمكن ان نـذكـره لـواجبات المواطن هو انها الالتزامات والمسئوليات التى تفـرضها عليـه مطالبـه الشخصية ومطالب المجتمع الذى يعيش فيه ويستدعيها نجاحه فى علاقاتـه وفى اداء ادواره الاجتماعية المختلفة .

ومصدر هذه الالتزامات قد تكون الحاجة الشخصية او الروح الـدينية او الضمير الخلقى والاجتماعى او العرف الاجتماعى ، او القوانين الوضعية السائدة فى المجتمـع ، او هذه الامـور جميعا كما هى الحال فى كثير من الـواجبـات التى يتـلاقى فى فرضهـا او الحث عليها حـاجة المـواطن الشخصيـة وتعـاليم الـدين ومبادىء الخلق الكريم ، وعرف المجتمع وتقـاليده والقـوانين الـوضعية المطبقة فيه ، كواجب الحفاظ على الحياة وعلى الشرف وعلى الاسرة وعلى المال .

ومن الغـايات التى تسعى اليهـا كل تـربيـة صـالحـة هى تنميـة الشعـور بالواجب والمسئولية لدى المواطن وجعل هذا الشعـور نابعـا اساسـا من اقتناعه الداخلى لا من خوفه من عقاب او طمعة فى مغنم او ثواب .

2 ـ بعض التقسيمات الممكنة لواجبات المواطن :

ومن الممكن تقسيم واجبات المواطن والتزاماتـه الى عدة تقسيـمات مختلفة وذلـك حسب الاعتبارات المختلفـة التى يمكن ان تراعى فى هـذه التقسيـمات . فمن هذه التقسيمات تقسيمهـا حسب الجهة المـوجهة اليهـا ، الى واجبات نحو الذات واخرى نحو الغير ، ومن الـواجبات التى تـدخل تحت النـوع الاول هى واجبات المواطن نحو الحفاظ على حياته وصحته وعقله وشرفه وكرامته ومالـه ، ومن الواجبات التى تدخل تحت النوع الثانى هى واجبات المواطن نحو ربه ودينه ومجتمعه ووطنه وامتـه . ومن الممكن تقسيمها حسب طبيعـة النشـاط المترتب عليهـا والغايـة المرجـوة منها الى واجبـات شخصية ، وواجبـات دينية خلقيـة ، وواجبـات اجتماعيـة ثقافيـة ، وواجبات سيـاسيـة ، وواجبـات اقتصـاديـة ، وواجبات مهنية ، وواجبات انسانية عامـة ، ولما كـان المواطن لـه عدة مجالات فانه عليه فى كل دور يقوم به فى المجتمع وفى كل مجـال يتفاعـل معه مجمـوعة من الواجبات . وتلك الادوار التى يقوم بها المواطن فى مجتمعه وهـذه المجالات التى

يتفاعل معها تصلح هى الاخرى ان تكون اساساً لتقسيم واجباته ، فيقال مثلا بالنسبة لتقسيم الـواجبـات حسب الادوار والمجـالات : واجبات الاب ، وواجبات الزوج او الـروجة ، وواجبـات المدرس او المـوظف ، او الطالب او العـامل ، ويقـال بالنسبـة للمجالات التى يتفـاعل معهـا المـواطن : واجبـات المواطن نحو اسرته ، وواجباته نحو قريته ، وواجباته نحـو مدرسته وواجباته نحو جهة عمله ، وواجباته نحـو مدينتـه ، وواجباتـه نحو وطنـه العام المبـاشر ووطنه العربي الكبير .

الى غـير ذلك من التقسيـمات الممكنة لـواجبات المـواطن ، ومن الانواع الكثيرة للواجبات المترتبة على تلك التقسيمات ، وليس من هـدف هذه العجـالة ذكر جميع التقسيمات الممكنة لواجبات المواطن ولاذكر جميع الانواع الممكنـة لهذه الواجبات والواجبات الفرعية التى تدخل تحت كل نوع ، وانما الهدف الـرئيسى منهـا هو الاشـارة والمناقشـة الموجـزة لاهم واجبات المـواطن العربي الصـالح فى مجتمعه المتحرر بقطع النظر عن التقسيمات والانواع التى تنتمى اليها ، وعلى كل فانه علينا ان ننظر لا الى تلك التقسيمات المختلفة للواجبـات على انها تقسيـمات صورية ، الغرض منها تسهيل مهمة الـدارس والباحث ، ومن ثم فهى لا تخلو من التداخل والتشابك .

3 ـ المبادىء التى ينبغى ان نقيم عليها فهمنا لواجبات المواطن :

وبقطع النظر عن التقسيم او النوع التى تنتمى اليه واجبات المواطن فـانه علينا ان نراعى فى فهمنـا لهذه الـواجبات عـدة مباداء عـامة قـد يكون من بينهـا المبادىء والحقائق العامة التالية :

أ ـ ان خير انواع الواجبات هى الواجبات التى ينبع الشعور بهـا من ضمير الفـرد ومن اقتنـاعه الـداخلى لا من خـوفـه من عقـاب خـارجى او طمعـه فى مغنم مادى ، وهذه المرتبة من الاحساس بالواجب يمكن ان تتجلى فى اظهر معانيها لدى الفرد السليم القوى فى عقيدته المتمسك بتعـاليم دينه والـواعى لفلسفة هذه التعاليم ولورحها الاجتماعيةوالانسانية وشمـولها لكـافة جـوانب الحياة وانواع العلاقات ، فكل واجب بالنسبة لهذا المسلم ، سواء اكان اخرويـا او دنيويا ، هـو واجب دينى يجب القيام بـه اساسـا امتثالا لاوامـر الله وابتغـاء لمرضاته

ب ـ ان واجبات المواطن ترتبط الى حد كبير بالمركز الاجتماعي الذى يحتله هذا المواطن فى مجتمعه بحكم جنسه او سنه او ترتيب ميلاده وحالته الاجتماعية ، ووظيفته ومهنته ، ودرجة تحصيله العلمي والثقافي ، كما ترتبط ايضا بالادوار المختلفة التى يقوم بها المواطن فى حياته الاجتماعية ، وبتوقعات الناس منه ، وهذا الارتباط يعنى فيما يعنى ان الفرد لا يقوم بسلوكه وتصرفاته وواجباته متحررا من ضغوط المجتمع ورقابته ، بل هو خاضع لهذه الضغوط والرقابة ويتأثر بها فى تصرفاته وادائه لواجباته ، وكثيرا ما تكتسب واجباته ومسئولياته اهميتها وخطورتها من مركزه فى المجتمع .

جـ ـ ان الاعداد للواجب من شأنه ان يسهل عملية ادائه ، والتسليم بهذه الحقيقة او المبدأ يدعونا الى تعويد الفرد منذ نعومة اظفاره على تحمل المسئولية عن طريق الممارسة والخبرة العملية ، واعداده جسميا وعلميا ونفسيا لكل واجب يراد منه أداؤه لانه بدون هذا الاعداد قد لا يؤديه على وجهه الاكمل ، ومهمة التربية والتوعية الشعبية ان تساهم فى اعداد المواطنين لواجباتهم وتدريبهم على ممارستها او على ممارسة مايشابهها على الاقل ، وذلك بعد تبصيرهم بها .

د ـ ان العلاقة التبادلية او العلاقة المتبادلة بين الحق والواجب كما تفرض انه لا وجود لحق بدون واجب فانها تفرض ايضا انه لا واجب بدون حق ، وهذا يعنى ان المواطن الذى يؤدى واجباته الاجتماعية والوطنية ينتظر اول ما ينتظر ان توفى اليه حقوقه المقابلة لهذه الواجبات ، وعلى الدولة ان تساعده فى الحصول على هذه الحقوق ان فشل فى الحصول عليها بنفسه .

واذا كان من حق المجتمع ان يفرض على افراده بعض الواجبات فان هذا الفرض يجب ان يكون له ما يبرره من المصلحة العامة والمصلحة الاجتماعية الحقة ، كما يجب ان يراعى مبدأ التخفيف واليسر فى هذه الواجبات المفروضة وان يقتصر فيها على ماله فائدة محققة بالنسبة للفرد والمجتمع .

٤ ـ اهم واجبات المواطن العربى الصالح :

بعد هذه اللمحة البسيطة الموجزة عن مدلول واجبات المواطن

والتفسيات الممكنة لها والمبادىء والحقائق العامة التي ينبغي مراعاتها عند محاولة فهم ودراسة هذه الواجبات فانه يجدر بنا ان نهتم بابراز الهدف الاساسي لهذا الفصل وهو الاشارة الموجزة - كما قدمنا - لاهم واجبات المواطن العربي الصالح في مجتمعه العربي التقدمي ، ومن ابرز هذه الواجبات في نظرنا هي الواجبات التالية :

الواجب الأول :

ان يؤمن بربه ويتمسك بتعاليم دينه ويتحلى بالاخلاق الفاضلة ، فقد سبق لنا في الفصل السابق ان ذكرنا صفة الايمان بالله وصفة التمسك بالدين وصفة التحلي بالاخلاق ضمن الصفات التي يجب ان يتحلى بها المواطن الصالح ، وها نحن في هذا الفصل نذكرها مرة اخرى في شكل اخر مختلف بعض الشيء ضمن واجبات المواطن الصالح للاشارة من جديد الى ان تلك الصفات هي امور مكتسبة في مجموعها ، وانه يقع على المواطن الصالح واجب اكتسابها وتدعيمها وتقويتها باستمرار ، فهو بهذا الاكتساب والتدعيم والتقوية يعتبر قد ادى جانبا من واجبه نحو خالقه ومصدر نعمته ونحو الدين الذي ارتضاه له ربه ، وكون لديه قاعدة روحية وخلقية قوية يقيم عليها علاقاته مع ربه ومع الناس مع كافة المخلوقات الاخرى ، ويتم اكتساب هذه الصفات عادة بالمعرفة الصالحة والعلم النافع وبالرياضة الفكرية والروحية وبالممارسة العلمية الدائمة لمقتضياتها ولجميع الصفات الفرعية المترتبة عليها .

وبطريقة اخرى اكثر وضوحا وتفصيلا فانه يجب على المواطن الصالح لتحقيق هذا الواجب وتثبيت الصفات الثلاث المترتبة عليه : ان يثق في الله ثقة واسعة ، ويرضى بقضائه وقدره ، ويشكره في السراء والضراء ويراقبه ويستشعر مخافته عند الاقدام على اى عمل من اعمال الحياة ، ويتجنب نواهيه ومحظوراته ، ويتمثل اوامره قولا وفعلا ، وبذلك يحقق التقوى بجانبيها السلبي والايجابي ، كما يجب عليه ان يثق بنفسه من غير غرور ويثق في الناس وفي الحياة ، وان يعامل الناس بخلق حسن ، وان يبني لنفسه فلسفة اخلاقية توجه سلوكه وترشد تصرفاته ، وان يحرص دائما على ان تكون اعماله مصدقة ومطابقة لاقواله وللشعارات التي يحملها ويرددها ، وان ينأى بنفسه عن التكبر والغرور والملق

والنفاق والكذب ، وعن التردى فى سفاسف الامور وخسائس الاعمال ، وان يكون رائده دائما فى حياته واعماله هو الصدق والاخلاص والنزاهة والمصلحة العامة ، الى غير ذلك من الاعمال والامور التى يجب على المواطن الصالح الالتزام بها والحرص على مزاولتها وتطبيقها المستمر فى حياته اليومية ، وبذلك تصبح مقتضياتها والصفات المرتبطة بها عادات راسخة فى النفس ، وهذا اسمى ماتسعى اليه كل تربية صالحة ، ومن غير شك ان الفرد يستطيع ان يقوم بدور رئيسى وفعال فى ترسيخ هذه الصفات والعادات وخاصة اذا ما توفرت له التربية الصالحة والتوجيه السليم .

ان يحافظ على صحته الجسمية والنفسية ، لانه بدون هذه الصحة لن يكون عضوا فعالا منتجا فى مجتمعه ، وبالرغم من ان الايفاء بهذا الواجب لا يقع على المواطن وحده فان الجانب الاكبر والاول من مسئولية هذا الايفاء يجب ان يقع عليه ، ثم يأتى دور المؤسسات الصحية والاجتماعية والتربوية فى المجتمع ، ويستطيع المواطن ان يقوم بكثير من الاعمال التى تدخل فى نطاق قدرته للايفاء بهذا الواجب الشخص والاجتماعى فى آن واحد ، حيث ان اى تقصير فيه ليس من شأنه ان يضر بمصلحة الفرد وحده بل يضر ايضا بمصلحة المجتمع ، حيث انه يفقده فاعلية عنصر من عناصره ، كان من الممكن ان يساهم فى زيادة انتاجه وفى تقدمه لو كان صحيحا فى جسمه ونفسه .

ومن الاعمال التى يستطيع المواطن القيام بها فى سبيل الحفاظ على صحته ان يستقيم فى حياته ، وان يحافظ على الاعتدال فى كل شىء ، وان يفى حق جسمه من الغذاء الصحى والهواء النقى والراحة والنوم والحركة والتدريب ، وان يزيد دائما من ثقافته الصحية ومن معرفته باسباب المرض وطرق علاجه ، حيث ان المعرفة الصحية اولى الخطوات فى بناء الاتجاهات والعادات الصحية السليمة ، وان يحاول تطبيق معارفه الصحية والارشادات الطبية التى تعطى اليه ، وان يؤمن بربه ويجعل قلبه عامرا بحب ربه وحب عباده ، وان يرضى بحياته وواقعه على ان يعمل باستمرار على تحسينها وتطويرهما ، وان يتجنب كل ما من شأنه ان يضر بصحته الجسمية والنفسية كالفسق والانحلال الدينى والخلقى ، والاسراف والتبذير فى كل شىء ، وتعاطى الخمر والمخدرات والعقاقير الضارة [illegible] على الامد البعيد ، والاجهاد الزائد فى العمل والحياة ،

والكسل والخمول والاهمال فى الوقاية والعلاج ، والتعرض لمثيرات الكراهية والغيرة والحقد والحسد والشك والصراع والقلق النفسى ، الى غير ذلك من الامور والاعمال التى يجب على المواطن الصالح القيام بها ان كانت نافعة او تجنبها ان كانت ضارة بصحته الجسمية والنفسية .

الواجب الثالث :

ان يساهم فى تنمية نفسه عقليا وفى زيادة معارفه ومهاراته وخبراته وتوسيع ثقافته ومداركه العامة باستمرار ، حتى يستطيع ان يكون اقدر على خدمة نفسه وخدمة بلاده وامته وعلى الاقناع والتأثير فى غيره ، وعلى الحكم الصائب والاختيار السليم ، واتخاذ القرار الحكيم المناسب فى المشاكل والمواقف التى تواجهه فى حياته ، وبخاصة فى المواقف المشحونة بالعواطف والانفعالات ، وهو فى سبيل تحقيق هذا الواجب عليه ان يحسن استغلال الفرص التعليمية المتاحة اليه فى مجتمعه ، وان يجتهد فى دراسته ويحاول التبريز فيها ان كان لا يزال فى مرحلة الدراسة الرسمية ، وان يعمل على بناء عادة القراءة الجادة لديه ليلجأ اليها فى زيادة وتجديد معارفه وخبراته وفى تثقيف نفسه حتى بعد انتهاء فترة الدراسة المدرسية ، وان يستمر طيلة حياته يبذل الجهد فى رفع مستواه العلمى والفنى والثقافى ، وان يستثمر شيئا من دخله على الدوام فى شراء الكتب والمجلات المفيدة التى تمكنه من متابعة الانتاج الفكرى والتطورات العلمية والادبية والفنية ومن زيادة ثقافته التى بقدرها يكون عادة نجاحه وفاعليته فى الحياة ، وعلى المواطن الصالح ايضا الا يعتبر الشهادة مهما كانت درجتها والتحصيل العلمى غاية فى حد ذاتها بل هما وسيلتان لزيادة فاعلية الفرد فى خدمة نفسه ومجتمعه ، واذا فشلت الشهادة او العلم او الثقافة فى تكوين شخصية الفرد ، وتنمية عقله وتوسيع مداركه واستقامة تفكيره وتهذيب ذوقه وعواطفه ومشاعره واخلاقه ، فانها تصبح ترفا عقليا لا قيمة له ولا غناء فيه .

يقول الاستاذ عبد الله ياسين سنجارى فى عرض حديثه عن الثقافة والمثقف «ان الثقافة لا تقاس بمبلغ ما يحيط به الانسان من علم ومعرفة مهما كان مبلغها من السعة والدقة ، وانما تقاس الثقافة بمبلغ ما يمكن ان يتركه العلم والمعرفة من اثر فى عقل الانسان وعواطفه وميوله وذوقه .

ان علماء النفس يعتبرون المثقف هو ذلك الرجل الذى تكون بالعلم عقله

واستقام تفكيره ونبلت مقاصده ، وميوله وعواطفه وسلم ذوقه حقا . ولا يمكن ان يكون العلم ثقافة الا اذا كان اداة لتكوين عقل ناضج وخلق رصين وروح عالية . وضمير حي ، وبهذا وحده يصبح العلم ثقافة ، وبغير هذا يصبح عبثا وترفا عقليا لاقيمة له ولاغناء فيه .

لقد احسن العلامة «هوايتهد» حين وصف الثقافة بانها «نشاط العقل وانفعال النفس بالجمال وتأثرها بالشعور الانساني ، فكل علم لا يبلغ من النفس ، ولاينهض بالعقل والخلق والذوق لايمت الى الثقافة بسبب» .

الواجب الرابع :

ان يعرف قيمة الوقت في حياته وحياة امته فلا يضيعه ولا يتركه يضيع سدى ، لانه ان ضيعه او فرط فيه ولم يقم له وزنا فلن يرجع اليه ثانية ولن يجني من وراء تضييعه له الا الخيبة والفشل ، اما اذا احسن استغلاله وحافظ على كل لحظة من لحظاته ، وعمل فيه بجد وثبات فانه يصبح ظرفا مناسبا واداة فعالة في تنمية مواهبه وقدراته العقلية والفنية وفي تثقيف نفسه وزيادة معارفه ومهاراته وخبراته . وفي زيادة دخله وتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي ، واذا كانت الضرورة تقتضي تقدير الوقت بصورة عامة سواء اكان وقت عمل او وقت فراغ فان الضرورة لتقدير وقت الفراغ وحسن استغلاله هي اشد بالنسبة لمواطننا العربي الذي لا يحسن عادة استغلال اوقات فراغه في تنمية نفسه ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ، وفي بناء هواياته والتدريب اللازم لتنميتها ، وفي الترويح البريء على نفسه وفي خدمة مجتمعه والمساهمة في تقدمه وتطوره .

والمواطن الصالح كما يجب عليه ان يقدر قيمة الوقت ويحسن استغلاله في تنمية نفسه وتنمية مجتمعه ، فانه يجب عليه ايضا ان يقدر كل مسئولية تسند اليه ويحسن القيام بها ، وان يخلص في عمله ، ويؤديه بشرف وضمير ومراقبة لله تعالى ويتفانى فيه ، بقطع النظر عن المعاملة التي يلقاها من ادارة العمل وعن ظروف العمل التي تحيط به ، وان يسعى دائما الى تنمية مهارات العمل لديه وزيادة انتاجه وتحسين نوعيته واتقانه ، وذلك باعتبار الاتقان وسيلة النجاح في العمل ، وان يحس بوقت العمل ان يبدد في غير ماخصص له ، والا يرضى ان يتقاضى اجرا بغير عمل جاد مثمر يقدمه في مقابله ، وان يعتبر العمل الذي يقدمه لمجتمعه باخلاص سواء اكان جسديا او عقليا هو خير خدمة يقدمها

مجتمعه ، حيث انه يساهم فى زيادة طاقته الانتاجية وفى تحريره من التأخر والتخلف

فالانسان ، كما يقول الدكتور حسن صعب : «قد اخضع الكون الطبيعى المتحدى له وصيره جزءا حيا من تاريخه بالعمل والعقل ، اى ان العامل والمفكر هما محررا الانسان من الطبيعة ، وهما صانعا التاريخ الحقيقيان، وبالعامل نعنى كل من عانى الجهد الجسدى سبيله الى العيش ، سواء أكان عمله فى الارض او المصنع او المكتب ، وبالمفكر نعنى كل من اصطنع الجهد العقلى سبيله لمعرفة اقوم ولحياة افضل له وللاخرين» .

الواجب الخامس :

ان ينمى الروح الاجتماعية لديه وان يجعل للغيرية ، والايثار ، والتضحية والتراحم ، وحب الخير ، وحب الناس والتسامح ، والتعاون ، والكرم ، وتقدير المصلحة العامة - مكانا يسمو على الانانية ، والاثرة ، والعدوان والقوة والاستغلال ، والكراهية والحقد والحسد والتعصب والتنافس غير الشريف والانعزال والانفراد ، والبخل وتقديم المصلحة الفردية على المصلحة العامة .

فاذا نمت مثل هذه الروح الاجتماعية لدى المواطن كان اقدر على المساهمة فى تقدم مجتمعه ووطنه وامته وعلى تقديم الخدمات الاجتماعية المتنوعة المحققة لهذا التقدم ، وبخاصة اذا ما اقترنت لديه الروح الاجتماعية القوية بالاعداد الجسمى والعلمى والفنى والثقافى المتين . والخدمة الاجتماعية التى تنبع من الروح الاجتماعية ، والتى يجب على المواطن الصالح ان يقوم بها تجاه مجتمعه ووطنه وامته تشمل فى معناها الواسع كل عمل يقوم به المواطن بقصد خدمة المجتمع والوطن والامة وتنميتها وتطويرها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا . ومن الخدمات الاجتماعية التى يمكن ان يقدمها المواطن لوطنه هى الخدمات التالية :

أ - فاذا كان المواطن الصالح طالبا فى اية مرحلة من مراحل دراسته فان خير خدمة يقدمها لنفسه ولوطنه هو اجتهاده فى دراسته وتبريزه فيها ، لانه بتبريزه هذا وبنجاحه فى دراسته يضيف الى مجتمعه ووطنه عنصرا واعيا مدربا اقدر على العمل المنتج الفعال .

2 ـ ويستطيع المواطن المتعلم سواء أكان طالبا او غيره ان يقوم بكثير من الخدمات الاجتماعية الاخرى التى يمكن ان تسهم فى تنمية مجتمعه ووطنه ، فيستطيع ان يساهم فى تطوير واثراء مجتمعه وتثقيف مواطنينه ، عن طريق كتاباته واحاديثه ومحاضراته ومشاركاته الثقافية فى الصحافة والاذاعة والمنتديات والمؤسسات الثقافية ، وعن طريق التأليف والترجمة ان كان قادرا على ذلك ، وعن طريق مشاركته فى مشروعات مكافحة الامية وفى مشاريع التوعية الاجتماعية والصحية والسياسية وفى غير ذلك من المشروعات والمجالات الممكنة للخدمة الاجتماعية ، فكل عمل يقوم به المواطن المتعلم المثقف بقصد النهوض بمجتمعه هو خدمة اجتماعية يقدمها لمجتمعه وضريبة يؤديها عما اتاه الله من ثقافة وعلم .

3 ـ ويستطيع المواطن المتحلى بالروح الاجتماعية ، ايا كان حظه من العلم والثقافة ان يساهم فى كثير من المشروعات والاعمال الاجتماعية والخيرية الاخرى كجمع التبرعات لصالح المرضى والفقراء والمنكوبين ولصالح نصرة قضايا العدل والحرية وتدعيم راية الكفاح والجهاد وصد الظلم والعدوان واعمال الدفاع المدنى والخدمة العسكرية التطوعية ومعسكرات العمل التطوعى ، وغيرها من الاعمال والمشروعات الاجتماعية .

4 ـ واذا ما اتيحت للمواطن فرصة الخروج من بلده فان خير خدمة يقدمها لبلده ، بعد نجاحه فى الغرض الشريف الذى سافر من اجله ـ ان يكون خير مثل وسفير لبلاده ، يعطى الصورة المشرفة عنها ويعكس فى تصرفاته الصالح من تقاليد مجتمعه .

5 ـ والمواطن الصالح المتحلى بالروح الاجتماعية من شأنه ان يقدر الواجب والمسئولية ويخلص فى عمله ويتفانى فيه ويتقنه بقطع النظر عن الاجر الذى يتقاضاه وعن المعاملة التى يلقاها وعن ظروف العمل التى تحيط به ، وهو يعتبر تقديره للمسئولية واخلاصه وتفانيه فى عمله واتقانه له نوعا من الخدمة الاجتماعية التى يساهم بها فى نهضة مجتمعه . واخذ المواطن مقابلا عن عمله لا يخرجه عن ان يكون خدمة اجتماعية اذا ماداه على النحو الذى ذكرنا .

هذه بعض الخدمات الاجتماعية التى يستطيع بل يجب ان يقوم بها المواطن الصالح ومن شأن المواطن المشبع بروح الخدمة العامة والروح الاجتماعية ان يؤدى مثل هذه الخدمات وهو راضى النفس ومطمئن البال يجد

سعادة نفسية فى تأديتها ، ومن ثم فانه من واجب جميع مؤسسات المجتمع ان تساهم فى تنمية هذه الروح لدى المواطنين ، حتى تصبح عادة متأصلة واتجاها راسخا فى نفوسهم وعلى المواطن نفسه ان يقوم بدور رئيس وبارز فى اكتساب تلك الروح وفى ترويض نفسه عليها .

الواجب السادس :

ان ينمى الشعور الوطنى والقومى لديه ويزيد من وعيه السياسى ، ففى الوقت الذى عليه ان يحب وطنه ويهتم بشئونه السياسية ، ويساهم مع غيره من المواطنين فى اصلاح احواله السياسية ، ويشارك باخلاص وفاعلية فى حياته السياسية ـ فانه عليه فى الوقت نفسه ان يحب امته العربية ، ويشعر نحوها بارتباط عاطفى متين ، ويهتم بمشاكلها وقضاياها المصيرية ، ويساهم مع غيره من ابناء وطنه وامته فى تحقيق الوحدة العربية المنشودة وفى بناء الوطن العربى الكبير الموحد ، وان يوسع وعيه القومى وثقافته القومية ، ويعرف العناصر الحقيقية المكونة للقومية العربية والداعية للوحدة العربية ويدرك ان النزعة القومية لا تعنى التعصب للجنس العربى والاعتقاد بسموه وتعاليه ، بل تعنى حب امته العربية وشعوره بارتباط باطنى نحوها ، كما عليه ان يعرف بعمق الصلة الوثيقة بين العروبة والاسلام اللذين ليسا متنافيين ولا متباينين بل هما وثيقا الصلة،فالذى اظهر العرب وصنع حضارتهم واعطاها روحا ودفعا لم يكن لها من قبل هو الاسلام اذ «ليس بخاف مدى ماساهم به الدين الاسلامى بالذات فى تكوين مفاهيم وقيم مشتركة لمجتمع عربى متميز ، بل ولقد نشأت الحضارة العربية مرتبطة اشد مايكون بالدين الاسلامى ، الى درجة صح معها وصف الحضارة العربية بالحضارة الاسلامية ، وهذه المفاهيم والقيم المشتركة مع الحضارة الاسلامية ليست البتة قاصرة على المسلمين دون ماعداهم من ابناء الامة العربية ، وانما هى من خصائص المجتمع العربى بعناصره البشرية جميعا دون ماتميز بين عربى وعربى بسبب الدين» .

ومن مستلزمات وعى المواطن السياسى ان يعرف طبيعة الحركة الصهيونية واهدافها وغاياتها واساليبها فى تحقيق اهدافها والطرق التى اتبعتها والظروف التى استغلتها فى الحصول على وطن قومى لليهود وفى التمهيد لقيام الكيان الاسرائيلى .

ومن مستلزمات هذا الوعى السياسى ايضا ان يعرف الصلة الوثيقة والروابط العضوية بين الصهيونية واسرائيل وبين الاستعمار والامبريالية العالمية ، وان يعرف الاساليب التى تتبعها اسرائيل فى توطيد كيانها وحياتها فى الداخل والخارج ، وان يعرف ماترتب على وجود اسرائيل من مخالفات قانونية واخلاقية ، وان يعرف التضحيات التى قدمها الشعب الفلسطينى فى سبيل مقاومة العدوان الصهيونى ومقتضيات المجابهة العربية الاسرائيلية فى ابعادها الفلسطينية والعربية والدولية .

هذه هى اهم واجبات المواطن الصالح نحو روحه وجسمه وعقله ومجتمعه ووطنه وامته العربية وقضية امته الاولى وهى القضية الفلسطينية ، ومن واجب جميع المؤسسات القائمة فى المجتمع العربى ان تساهم فى تنمية الشعور والاحساس بهذه الواجبات لدى المواطن العربى ، وان تتيح له فرص ممارستها منذ طفولته الاولى ، حتى يتعود على حملها منذ الصغر ، ولايجد مشقة فى الايفاء بها ، ويأتى فى مقدمة هذه المؤسسات المؤسسات التربوية التى انشئت خصيصا لتربية المواطنين وتنمية شخصياتهم واعدادهم للادوار والواجبات الملقاة على عاتقهم كمواطنين صالحين .

الفَصْــل السَّادِسُ

حقوق المواطن الصالح

مقدمة :

بعد تلك الفكرة الموجزة التى أعطيناهـا فى الفصول الثلاثة السـابقة عن مفهوم المواطن العربى الصالح وأبعاد المواطنة الصالحة ومستـوياتهـا ، وعن أبرز الصفات والسمات التى ينبغى أن يتحـلى بها المـواطن العربى الصـالح وعن أهم واجبات المواطن الصالح ومسئولياته ، فإنـه يجدر بنـا أن نناقش فى هـذا الفصل جانباً آخر من مفهوم المـواطن الصالـح نرى ضرورة تـوضيحية ومناقشته قبـل محاولتنا لتحديد غايات التعليم وأهدافه . هذا الجانب الذى سنناقشه بإيجاز فى هـذا الفصل والـذى لاغنى للمخـطط الـتربـوى عن الإلمام بـه يتعلق بحقـوق المواطن . فهذه الحقوق يجب تحديدها وتوضيحها وتأكيدها فى فلسفتنا التربويـة والسياسية ، وعلينا أن نسخر جـانباً من منـاهجنا الـدراسية وبـرامجنا ووسـائلنا الإعـلامية لتبصـير مواطننـا بحقوقـه وواجباتـه ولتكمينه من اكتسـاب المعارب والمهارات والاتجاهات الضرورية لنجاحه فى نيل حقوقـه والتمتع بهـا وفى تأديـة واجباته .

والنقاط التى سنتناولها بالمناقشة المـوجزة فى مـوضوع حقـوق المواطن هى النقاط التالية :ـ

1 ـ مفهوم الحقوق .
2 ـ أنواع الحقوق وتقسيماتها المختلفة .
3 ـ صلة الحقوق بالحاجات والدين والأخلاق والقانون .
4 ـ علاقة الحق بالواجب .
5 ـ المبادىء التى ينبغى أن نبنى عليها فهمنا لحقوق المواطن .
6 ـ أهم الحقوق التى ينبغى أن يتمتع بها المواطن العربى .

١ ـ مفهوم الحقوق :

فبالنسبة للنقطة الأولى فإن حقوق المواطن تشمل فى مفهوما الواسع جميع الأمور المشروعة المعقولة التى يتطلبها الحفاظ على حياته وصحته وتحقيق رفاهيته وسعادته وكرامته .

وحقوق المواطن هى أساساً معان تجريدية ، وذلك بالرغم من أن متعلقاتها قد تكون أموراً محسوسة وملموسة فى الحياة .

ولكن أحداً لا يشك أن هذه الأمور المحسوسة الملموسة التى يحتاجها المواطن للحفاظ على حياته ولتحقيق رفاهيته وسعادته وكرامته ليست هى نفسها الحقوق ، بل الحقوق هى تعبير عن تسليمات المجتمع واعترافاته واقراراته التى يعترف بها لأفراده ، وهذه من غير شك أمور معنوية تجريدية .

وفى تقييدنا للأمور التى تحتمل ان تكون حقوقاً بأن تكون مشروعة إشارة منا إلى أن الأمر الذى يرغب فيه الشخص ويسعى للحصول عليه لا يكون حقاً له إلا إذا كان أمراً مشروعاً يقره الدين والأخلاق والقوانين الوضعية السائدة فى مجتمعه ولا يترتب عليه انتهاك لحقوق المجتمع والوطن أو لحقوق المواطنين الآخرين .

وفى تقييدنا لتلك الأمور بأن تكون معقولة إشارة منا إلى أن الأمر المرغوب فيه من قبل الفرد لا يصل إلى مرتبة الحق إلا إذا كان أمراً معقولاً واقعياً تسمح به إمكانيات الفرد الذهنية والمادية وتسمح به إمكانيات المجتمع . أما إذا كان الأمر الذى يطلبه الفرد أو يرغب فيه مستحيلا أو صعب المنال فى ضوء إمكانياته الشخصية أو إمكانيات مجتمعه ـ فإنه فى هذه الحالة لا يصبح حقاً له يتحمل مسئولية تحقيقه الأفراد الآخرون والمؤسسات الكائنة فى المجتمع فلا أحد يستطيع القول بأن من حق الفرد المتأخر عقلياً أن يهيأ له نفس التعليم المهيأ للمتفوقين عقليا ، ولا من حق العامل الجاهل فاقد التدريب أن ينال نفس الأجر الذى يناله العامل المتعلم المتدرب فى مجال عمله .

ثم إن الأمور المشروعة المعقولة التى يرغب فيها ويتطلبها المواطن ويعتبرها حقوقاً له قد تتصل بالحفاظ على ذاته وصحته الجسمية ، وقد تتصل [illegible] صحته النفسية وتحقيق رفاهيته وسعادته النفسية ، وقد تتصل بإرضاء حاجاته الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق كرامته ومكانته الاجتماعية وتحقيق أمنه [illegible] الاقتصادى .

2 ـ أنواع الحقوق وتقسيماتها المختلفة :

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تقسيم حقوق المواطن إلى حقوق تتصل بحاجات المواطن الجسمية والمادية وأخرى تتصل بحاجاته النفسية والاجتماعية والاقتصادية فمن حقوق المواطن المتعلقة بحفظ الذات والجسم حقه فى الحصول على لقمة العيش الصحية التى تسد رمقه وتحفظ عليه صحته ، وحقه فى الحصول على شربة الماء النقية وعلى المسكن الصحى والهواء النقى ، وحقه فى الخدمات الصحية الكافية الصالحة التى تقى جسمه وتعالج مرضه وفى الراحة بعد التعب وضناء العمل وفى الحماية من البيئة الضارة بالصحة .

ومن حقوق المواطن المتعلقة بإرضاء حاجاته النفسية هى حقه فى الحماية من عوامل الفشل ومواقف الصراع النفسى وعوامل القلق ومشاعر النقص ، وحقه فى التقدير عن صالح أعماله وحسن انتاجه ، وفى الأمن العاطفى والنفسى ، وفى التعبير عن مختلجات نفسه ، وفى تأكيد ذاته وإبراز مواهبه وكوامن شخصيته ، إلى غير ذلك من الحقوق التى ينبغى أن يتمتع بها المواطن ليحقق لنفسه السعادة والتكيف .

ومن حقوقه المتصلة بإرضاء حاجاته الاجتماعية والاقتصادية : حقه فى حرية الإعتقاد والتفكير ، والتجمع المشروع والانضمام إلى التنظيم النقابى الذى لايتعارض مع مصلحة المجتمع ولا مع القوانين الوضعية السائدة فى مجتمعه ، وحقه فى التعليم المناسب لامكانياته العقلية وفى المحاكمة العادلة وفى الدفاع عن نفسه ضد أى اتهام يوجه اليه وفى مغادرة بلده والعودة اليه ، وحقه فى حماية انتاجه العلمى والأدبى والفنى وحماية أسرته وشرفه وسمعته وفى الحماية من أسباب التحلل الخلقى والفساد ومن الجشع والاستغلال والتهديد العاطفى ، والحق فى تنمية موارده الاقتصادية وفى التملك الفردى وبالاشتراك مع الآخرين ، والحق فى العمل وفى تقاضى الأجر العادل المتساوى مع عمله وفى الحصول على الشروط المناسبة للعمل ، إلى غير ذلك من الحقوق ذات الصلة بحاجات المواطن الاجتماعية والاقتصادية .

تقسيمات أخرى لحقوق المواطن :

وحقوق المواطن كما تنقسم إلى حقوق ترتبط بإرضاء حاجاته الجسمية ،

وحقوق ترتبط بإرضاء الاجتماعية والاقتصادية فإنه يمكن تقسيمها أيضا إلى عدة تقسيمات أخرى . قد يكون من بينها تقسيمها إلى : حقوق يقع عبء الإيفاء بها على المواطن نفسه وحقوق تقع مسئولية الإيفاء على الغير ، سواء أكان هذا الغير فرداً أو مؤسسة أو دولة أو مجتمعاً بأسره ، وحقوق تكون مسئولية الإيفاء بها مشتركة بين أكثر من جهة .

ومن هذه التقسيمات أيضاً تقسيم حقوق المواطن إلى حقوق سياسية كحق الحرية السياسية وحق الأمن على شخصه وبيته وأوراقه وحاجاته ضد التفتيش والمصادرة دون سبب ، وحق التجمع المشروع ، وحق التنقل داخل بلاده ، وحق التنظيم النقابي ، وحق الترشيح او اخذ الشورى والانتخاب او الاختيار ، وحق الحماية القانونية والمساواة أمام القانون ، وإلى حقوق اجتماعية واقتصادية كحق التعليم الذى يتمشى مع قدراته واستعداداته وميوله ، وحق الوقاية الصحية والعلاج الصحى المناسب ، وحق الحماية لأسرته والمساعدة الاجتماعية عند العجز عن الكسب ، وحق العمل بالأجر العادل والشروط المناسبة ، إلى غير ذلك من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

ولا يزال تقسيم آخر لحقوق المواطن ، يتمثل هذا التقسيم فى تقسيمها إلى حقوق طبيعية معنوية وأخرى إيجابية واقعية .

ويقصد بالحقوق الطبيعية هى تلك الحقوق التى تستمد وجودها من القانون الطبيعى الذى لايتبدل ولا يتغير والذى يتمشى مع العقل والمنطق ومع ما نادت به الأديان السماوية المقدسة .

والحق الطبيعى هو حق لكل إنسان فى كل زمان ومكان لمجرد أنه إنسان . وهو يستمد سلطانه بالنسبة للمواطن المتدين من الضمير الخلقى والدين . والحقوق الطبيعية اذا لم تتحقق فى واقع الحياة يمكن تسميتها بالحقوق المعنوية .

ومن الحقوق الطبيعية للمواطن حقه فى الحياة ، وفى الحرية ، وفى الملكية الخاصة ، والحق فى الأمن ، والحق فى مقاومة الاضطهاد ، والحق فى العدالة والمساواة أمام القانون ، إلى غير ذلك من الحقوق الطبيعية للإنسان التى نادت بها الأديان والأخلاق . وهذه الحقوق الطبيعية تظل حقوقاً معنوية حتى تتضمنها القوانين الإيجابية المنفذة فعلاً فى المجتمع . فإذا ما تضمنتها القوانين السائدة فى مجتمع أصبحت حقوقا إيجابية بجانب كونها حقوقا طبيعية

ونقاس عادة روح العدالة فى أى مجتمع من المجتمعات بمدى الامتزاج

بين الحقوق الطبيعية والحقوق الإيجابية الواقعية فى القوانين المطبقة فى المجتمع ، أى بمدى الامتزاج بين ما يجب أن يحصل عليه المواطن من حقوق وبين ما هو متوفر له بالفعل فى القوانين السائدة فى مجتمعه . وبذلك يتم الامتزاج بين العالم المثالى والعالم الواقعى .

وتسعى المجتمعات الديمقراطية الحديثة أن تطور دساتيرها والقوانين السائدة فيها ، بحيث تصبح متمشية مع حقوق أفرادها الطبيعية ومؤكدة لها .

وحقوق المواطن كما تنقسم إلى تلك التقسيمات سالفة الذكر فإنه من الممكن تقسيمها إلى أنواع تتمشى مع فئات المواطنين ، فتقول : حقوق الأطفال ، وحقوق الشباب ، وحقوق طاعنى السن ، وحقوق الآباء على أبنائهم ، وحقوق الأبناء على آبائهم ، وحقوق العمال والمزارعين والحرفيين والمدرسين والموظفين والخبراء والفنيين والمفكرين وغيرهم من فئات الشعب وقواه العاملة ، سواء أكان عملها أو الجهد الذى تبذله فى سبيل هذا العمل جهداً جسمياً عضلياً أو جهداً فكرياً ذهنياً أو يجمع بين الاثنين ، ولسنا فى حاجة إلى سرد الحقوق الخاصة بكل فئة من هذه الفئات فى هذه العجالة .

ولايزال هناك من يقسمها حسب إمكانية أو عدم امكانية التنازل عن جزء منها إلى نوعين رئيسيين : حقوق يمكن للفرد أو المواطن أن يتنازل عنها أو عن جزء منها للمجتمع لقاء توفر النظام والأمن والاستقرار له ، وحقوق لايمكن للفرد أن يتنازل عنها للمجتمع ولا يصح للمجتمع أو للدولة التى تمثله أن تتعدى عليها أو تغتصبها .

فنحن نعلم بالنسبة للنوع الأول أن المواطن العربى الواعى بظروف مجتمعه وبحاجة هذا المجتمع إلى جهد وتضحية كل فرد فيه يدرك أنه عليه فى سبيل تحقيق المصلحة العامة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الحقوق لغيره من المواطنين ، وفى مقابل ما يتوفر له من أمان واستقرار وخدمات ، أن يتنازل عن إشباع وتحقيق كثير من دوافعه ونزعاته ورغباته ، بل عن تحقيق جزء من حقوقه الشخصية .

أما بالنسبة للنوع الثانى من الحقوق فأنه قد يكون من بينها حق المواطن فى العمل ، وفى لقمة العيش الضرورية له ولأسرته ، وفى المسكن الصحى وفى التعليم المناسب ، وفى الوقاية والعلاج الصحيين ، وفى الأمن المادى والنفسى ، وفى حماية أسرته وشرفه ، وفى الحماية القانونية والقضاء العادل ، إلى

غير ذلك من الحقوق التي يجب أن ينالها المواطن ولا يصح للدولة أن تعتدى عليها أو تغتصبها .

ولكن عدم جواز الاعتداء على هذه الحقوق الأخيرة لا ينافى جواز توجيهها فى الطريق الذى يحقق مصلحة المجتمع ومصلحة المواطن نفسه . فقد تقتضى المصلحة العامة ومصلحة المواطن نفسه مثلاً توجيه المواطن إلى التعليم والعمل المناسبين لامكانياته واستعداداته وقدراته الحقيقية ، واللذين يتطلبهما النمو الاقتصادى السليم . وليس فى هذا التوجيه لمثل هذه الحقوق انتهاك لها . وعلينا أن نعلم أنه لا مطلقية فى إرضاء الدوافع والحاجات والرغبات والحقوق ، بل إرضاؤها سيظل دائماً أمرا نسبياً فى مجتمع متمدن متحضر . ولا بد لنا فى سبيل تطور حضارتنا وتقدم مجتمعنا أن نتنازل عن جزء من حريتنا وحقوقنا ونقبل توجيهها ، لأن هذا التنازل أو قبول التوجيه هو من ضمن الضريبة التي يدفعها المواطن فى سبيل تقدم مجتمعه وتطور حضاراته .

هذه بعض التقسيمات الممكنة لحقوق الانسان والمواطن قد أوردناها بشيء من الإجمال والإيجاز . ولعلنا لسنا فى حاجة إلى لفت النظر إلى ما بين هذه التقسيمات من تداخل واضح . وبهذا التداخل فهى تصنيفات وتقسيمات صورية ، القصد منها تسهيل أمر دراستها ومناقشتها .

3 ـ صلة الحقوق بالحاجات والدين والأخلاق والقانون :

وحقوق المواطن ـ كما لاحظنا فى أول تقسيماتنا لهذه الحقوق ـ متصلة إلى حد كبير بحاجاته ومطالبه الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية . فكل حق من حقوق المواطن هو فى الواقع يعكس فى طياته حاجة من حاجات المواطن أو مطلبا من مطالبه فى الحياة . وكما أن الحاجات تتفاوت فى أهميتها ، فإن الحقوق هى الأخرى تتفاوت فى هذه الأهمية . ففى الوقت الذى يوجد فيه حقوق تعتبر ضرورية للحياة فإن هناك حقوقا أخرى تعتبر أقل ضرورة منها

ولتوضيح العلاقة بين الحاجات والحقوق تمكن الإشارة إلى طائفة من الحاجات الإنسانية التي تقابلها حقوق إنسانية . ومن هذه الحاجات حاجة الإنسان إلى الغذاء والشراب والهواء والنوم والراحة والكساء والدفء والمأوى والحاجة إلى التعبير الحركى والكلامى ، وإلى الحرية ، وإلى الأمن النفسى والمادى ، وإلى الحب والقبول والتقدير والنجاح ، وإلى الاستقلال وتحقيق

الذات ، وإلى التثقيف الذهنى ، وإلى الترويح والتسلية ، وإلى تكوين علاقات اجتماعية ناجحة ، إلى غير ذلك من الحاجات الأساسية للإنسان التى قد يختلف بعضها من مجتمع لآخر ومن عصر إلى عصر . وكل حاجة حقيقية من حاجات الإنسان والمواطن تتطلب إشباعا ، ويكون إشباعها حقاً من حقوقه وهذا يعنى كما قدمنا - أن كل حاجة أساسية للانسان يقابلها حق له .

وحقوق الإنسان كما ترتبط بحاجاته فانها أيضاً ترتبط بالدين والأخلاق والعرف والقانون . فالدين الإسلامى الذى يدين به الغالبية من أفراد مجتمعنا العربى تحتوى مصادر تشريعه من كتاب وسنة واجماع وقياس ، وممارسات الصالحين من أتباعه على ممر العصور والقرون تقريراً لكثير من الحقوق الانسانية ، كالحق فى حرية الاعتقاد والتفكير ، والتملك ، والعدالة ، والمساواة ، والأمن والكرامة ، وغيرها من الحقوق الذى يقررها الإسلام للإنسان ويدعو إلى احترامها .

وحقوق الإنسان كما تستمد قوتها وسندها من الدين فإنها تستمدها أيضاً من الأخلاق ، والعرف والقانون ، فالحقوق التى تستحق الاعتراف بها والالتزام نحوها هى الحقوق التى تتمشى مع القيم الأخلاقية ، والعرف السائد المعتبر والقوانين المطبقة فى المجتمع .

٩ - علاقة الحق بالواجب :

ولعل أهم علاقة للحق يهمنا التحدث عنها فى هذا الفصل هو علاقته بالواجب . فالنظرة الفاحصة فى مفهوم هذين المصطلحين تبين لنا أنهما وثيقا الصلة ، حتى أنه من الممكن القول بأنهما طرفان لعملية واحدة ، أو هما أمران مترادفان لشىء واحد ، وذلك باعتبار أن كل حق يقابله ويترتب عليه واجب ، والعدالة الاجتماعية التى نريدها لمجتمعنا الجديد تتضمن من غير شك المساواة بين الحق والواجب ، بحيث يكون على المواطن من الواجبات بقدر ما له من الحقوق ، كما تتضمن التكافؤ والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات .

وقد أشار الأستاذ عبدالفتاح حسنين العدوى إلى هذه الصلة الوثيقة التى توجد بين الحق والواجب عندما قال :

« إن هذا الحق اذا ما تقرر يفرض التزاماً على طرف آخر قبل الطرف الأول صاحب الحق ، أى أن الحق يمس بطبيعته شخصين اثنين : أولهما هو

صاحب الحق ، وثانيهما هو الواقع عليه الالتزام المقابل والذى بغيره يضيع الحق ولا يكون .

وإذن فبين الحق والالتزام ، أو الحق والواجب علاقة يمكن تسميتها بالعلاقة التبادلية أو العلاقة المتبادلة ، فالحق الذى لى واجب عليك ، والواجب المفروض على هو الينبوع الذى تستمد منه الحق الذى لك . وبدون هذه العلاقة المتبادلة تغدو كلمة الحق هذراً بغير معنى ، إذ كيف يمكن تصور أن يكون لفلان حق عند فلان آخر من الناس بغير أن يكون معنى ذلك أن هذا الفلان الآخر عليه واجب تجاه صاحب الحق ؟

فشرط الحق أن يقابله واجب ، ولا حق بغير واجب فى حكم القانون أو واقع الامكان ، ولقد بلغ من وثوق الصلة بين الحق والواجب أن بعض الباحثين يعتبرونهما اسمين مترادفين لشىء واحد ، تماماً كما يدل الفعل المبنى للمعلوم والفعل المبنى للمهجول على حقيقة واحدة أو حدث واحد . فنحن حين نقول : ان علياً قتل بيد محمد لا نعنى شيئاً أكثر ولا أقل من أن محمداً قتل علياً . وكذلك حين نقول أن لعلى حقاً قبل محمد فإننا لا نعنى إلا أن على محمد واجباً نحو على فلفظتا الحق والواجب تدلان على حقيقة واحدة كما يدل البناء للمجهول والبناء للمعلوم على حدث واحد بلا خلاف »[1].

والحق والواجب كما يرتبطان واقعياً ومنطقياً فإنهما يرتباطن أيضاً من الناحية الأخلاقية ، فيقال : إنه ان كان المنطق لا يستسيغ وجود حق بلا واجب ، فالأخلاق ترفض أن تعترف بحقوق لإنسان لا يؤدى ما عليه من واجبات . فكما أن له حقوقاً هى واجبات على الأخرين ، كذلك للآخرين حقوق هى بالضرورة والمنطق واجبات عليه . فإذا لم يؤد الإنسان ما عليه من واجبات فمعنى ذلك أنه لم يؤد ما للآخرين من حقوق . ومن ثم يسقط ، على الأقل من الناحية الخلقية ، حقه فى مطالبه الآخرين بأداء حقوقه إليه ، أى القيام بواجباتهم نحوه[2] .

(1) عبد الفتاح حسنين العدوى . الديمقراطية وفكرة الدولة (من سلسلة مشروع الألف كتاب 532) . القاهرة . مؤسسة سجل العرب . 1964 ص 324 ـ 326

(2) نفس المرجع السابق ص 236

وإذا كنا قد لاحظنا وجود صلة قوية بين الحق والواجب من الناحية العقلية والواقعية والخلقية ، فإن ذلك يجب ألا يفهم على أن كل من لا يؤدى واجباً لا يترتب له حق من الحقوق ، فإن الطفل يتمتع بكافة حقوقه على الرغم من أنه لايقوم بأى من الواجبات المطلوبة من الفرد البالغ ، وكذلك لا أحب أن يفهم أنه إذا لم يقم شخص ما بواجبه تجاه شخص آخر فإن هذا الشخص الأخير يصبح متحللا بالتبعية من واجبه تجاه الشخص الأول»[1]

وهكذا يتبين لنا أن الحق والواجب أمران مرتبطان تمام الارتباط من الناحية الواقعية والمنطقية والأخلاقية ، ومن ثم فإنه واجب مؤسسات المجتمع أن تساهم مساهمة فعالة فى إحداث التوازن المطلوب بين هذين الأمرين المرتبطين . وعلى الدولة مسئولية كبيرة فى إحداث هذا التوازن بين الحق والواجب ، وفرض الواجب المهذر . بحيث إن الانسان الذى لا تؤدى حقوقه إليه يجب عليه الاستمرار فى القيام بالواجبات المطلوبة منه وترك مهمة رد حقوقه إليه للدولة نفسها ، وبذلك لايضيع الصالح العام فى داومة الإهمال الذى لايقابل الا بإهمال آخر مترتب عليه . . . .»[2]

5 - المبادىء العامة التى ينبغى أن نبنى عليها فهمنا لحقوق المواطن :

ومن الممكن أن نشير بعد هذه اللمحة البسيطة عن مفهوم حقوق المواطن ، وعن بعض التقسيمات الممكنة لها ، وعن العلاقة التى تربط بينها وبين الحاجات والدين والأخلاق والقانون والواجب ، إلى بعض المبادىء العامة التى يمكن استخلاصها من مناقشاتنا للنقاط السابقة والتى ينبغى أن نقيم عليها فهمنا لحقوق المواطن . وهذه المبادىء هى كالآتى :-

---

(1) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

(2) نفس المرجع السابق . ص 327

1 - يجب أن ينظر إلى حقوق المواطن على أنها وثيقة الصلة بالحفاظ على حياته وصحته وبتحقيق تكيفه النفسي وسعادته ورفاهيته وكرامته ونمو كافة جوانب شخصيته . فهي مرتبطة بحاجاته ومطالبه في الحياة .

2 - ليكتسب أي حق صفة الشرعية ويستحق الحماية والقبول في مجتمع إسلامي ، فإنه لابد أن يكون متمشياً مع تعاليم الدين الإسلامي ، ومع القيم الأخلاقية السليمة السائدة في المجتمع ، ومع المبادىء والأهداف السياسية التي ارتضاها المجتمع لتنظيم حياته وتحديد طريق مسيرته ، ومع قوانين المجتمع ومقتضيات العدالة والمصلحة العامة .

3 - ليستحق أي حق حماية المجتمع يجب أن يكون تحقيقه معقولاً ممكناً في ضوء إمكانيات المواطن الجسمية والعقلية والعاطفية ، وفي ضوء امكانيات المجتمع الذي يعيش فيه . فليس كل رغبة خيالية ومثالية التحقيق ترتب حقاً لصالحها ، بل لابد أن تكون واقعية معقولة في ضوء إمكانياته وإمكانيات المجتمع ، فالحق دائماً يفترض فيه الإمكان .

4 - الحق مرتبط من الناحية الواقعية والمنطقية والأخلاقية بالواجب . والمواطن لايتمتع بحقوقه مطلقة بل هي حقوق مقيدة . ومن أهم هذه القيود هو قيد الواجب وقيد الصالح العام .

فإذا لم يستطيع المواطن « أن يضع الحقوق الممنوحة له بحكم الإنسانية أو حكم المولد في خدمة المجتمع كله بات من حق المجتمع ان يناقشه في أهليته لهذه الحقوق . وإذا قيل انه ليس من حق الدولة أن تضيع حقوق الأفراد الطبيعية أو أن تنتهك حرمتها ، فانه ليقال على الطرف الآخر أن من سلطتها أن تخضعها للنظام العام بحيث تصبح معواناً على تحقيق مصلحة المجتمع . . . . لا حجر في سبيل نموه وانطلاقه . . . . . . »[1]

5 - إن مجرد الاعتراف بحقوق المواطن في الدستور لايكفي لضمان هذه الحقوق ، بل يجب على الدولة وعلى مؤسسات المجتمع المختلفة أن تحول ذلك الاعلان النظري إلى واقع معاش ، وذلك عن طريق سن القوانين التي تحمي تلك الحقوق وتنظمها ، واتاحة ، فرص الممارسة العملية لهذه الحقوق في حدود ما يقتضيه النظام والمصلحة العامة ، والعمل على تحسين أوضاع

---

(1) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

المواطن الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وعن طريق غير ذلك من الوسائل التي تسهل على المواطن تحقيق حقوقه .

- أهم الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطن العربي :

وفي ختام هذا الفصل يجدر بنا أن نذكر في إيجاز أهم الحقوق التي لاغنى للمواطن الصالح عنها ، والتي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد فلسفتنا وأهدافنا السياسية والاجتماعية والتربوية .

ومن هذه الحقوق نذكر ما يلي :-

1 - حق الحياة :

الذي يعتبر أهم الحقوق الطبيعية للإنسان ، والذي بدونه لايمكن أن يتوصل إلى أي حق من حقوقه أو إلى أية غاية من غاياته . ومن مميزات هذا الحق من غيره أنه يأتي إلى الإنسان مباشرة من خالقه ، وليس منحة من إنسانا آخر . وهذا يعني أنه لايحق لأي إنسان أن يحرم نفسه أو يحرم إنسانا آخرا من حق الحياة ، طالما أن هذا الحق ليس منحة من أحد غير الخالق . ولايجوز للدولة نفسها أن تحرم الإنسان من هذا الحق ما لم يكن هذا الانسان قد أثبت بأفعاله الشريرة أن وجوده خطر على حقوق الآخرين في الحياة وعلى أمن المجتمع . ويقتضي التسليم بهذا الحق الأساسي التسليم بكل الحقوق الأخرى التي يؤدي تحقيقها الى المحافظة على الحياة كحق الحصول على المستوى الضروري اللائق من الحياة وحق الوقاية والعلاج وحق المعونة في حالات الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل وغيرها .

2 - حق الحرية الشخصية والمدنية :

فالإنسان كما يجب أن يتمتع بحق الحياة فإنه يجب أن يتمتع بحق الحرية الشخصية والمدنية ، لأنه بدون هذه الحرية لايستطيع ان يحقق ذاته ، ويشعر بالسعادة في حياته ، ويبرز ذكاءه ومواهبه ، ويحقق رجولته .

والحرية في أبسط معانيها هي القدرة على عمل كل مالايضر بالغير .

وهذا يعني ان الحرية التي يجب ان يتمتع بها المواطن ليست حرية مطلقة من كل قيد ، بحيث يستطيع ان يفعل ما يريد في الوقت والمكان الذي يريد ، لأنه لايمكن ان يتحقق مثل هذه الحرية المطلقة بدون الإضرار بحقوق الأخرين وحرياتهم وبمصالح المجتمع . فالحرية المطلقة هي ضارة بالفرد والمجتمع . ولن تؤدي إلا إلى الفوضى وانتهاك حقوق الأخرين ، والحرية إذا خلت من كل قيد فإنها قد تصبح خطرا يهدد المجتمع الإنساني بأسره ، وتهدد فيه أول ما تهدد المعاني التي تقدسها الحرية والحوافز الدافعة إليها .

والحرية التي يجب ان يتمتع بها المواطن هي الحرية المسئولة الواعية فالحرية - كما يقول الأستاذ ماهر نسيم « لايمكن ان يصحبها انعدام المسئولية ، بل على النقيض يجب ان تفترض مقدماً وجود المسئولية ، فانعدام المسئولية يسمى شهوة لا حرية »[1] .

وحرية المواطن كما تقيد بعدم الاضرار بحريات الأخرين وبضرورة الاستعمال المسئول لها ، فإنه ينبغي تقييدها أيضاً بضرورة تمشيها مع مقدسات المجتمع وأخلاقه ، وبعدم معارضتها لنظم المجتمع وقوانينه العادلة ومصالحه العامة .

وللدولة الحق الكامل في سبيل حماية حريات الأخرين وحماية مقدسات المجتمع وأخلاقه وقوانينه ومنجزاته المادية والمعنوية وأمنه العام أن تنظم حريات الأفراد بقوانين وإجراءات ، وتكبح جماع الحريات الرعناء المنافية للصالح العام . فالصالح العام هو المعيار الذي تقاس به الحريات الحقة وهو الحكم في أي تعارض بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع .

وبهذا يتبين لنا أن تأكيد حق الحرية الشخصية لكل مواطن لايخدم أغراضاً فردية فقط ، بل يخدم أيضاً أغراضاً اجتماعية ، حيث إنه يرفع من معنويات المواطنين ، ويزيد من فرص الكشف والتعبير عن مواهبهم وقدراتهم ، ويدفعهم بالتالي إلى الخلق والإبداع وزيادة الإنتاج .

ولتحقيق حريات المواطنين فإنه لايكفي تأكيدها نظرياً في دستور الدولة وقوانينها السائدة ، بل لابد من العمل الجاد المستمر لتحسين أوضاع المواطنين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، لأن تحسين هذه الأوضاع هو الذي يجعل من الحريات أدوات يعتز بها المواطنون ، فالمواطن حر بقدر وعيه وعلمه ونضجه

---

(١) ماهر نسيم . الحرية والأخلاق والقانون . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . ص ٩٥

النفسي والاجتماعي ، وبقدر ما يتوفر له من فرص متكافئة مع غيره ومتنوعة ، وبقدر تحرره من الجوع والفقر ، وبقدر ما يملك من وسائل العيش الكريم التي تمكنه من عمل مايريد . فالرجل الجائع (كما يقول الأستاذ ماهر نسيم) - « لايمكن أن يكون حراً » . وأن الجوع يولد في النفس عدم احترام حقوق الآخرين ومصالحهم . وحقيقة إنه لاجدوى من الكلام مع الجائع عن الحرية أو عن أي مظهر من مظاهر الأخلاق »[1] . وكما يقول الأستاذ عبدالفتاح حسين العدوي إن « من يستعبده جهله ويستذله ضعفه وتفكك شخصيته ، ليس أكثر تحرراً أو تمتعاً بحريته ممن تستعبده الحاجة ويستذله الفقر . ومن يقع فريسة في قبضة الإملاق ليس اكثر تحرراً من الواقف خلف القضبان أو القابع في غياهب السجن . وحيث الأمر كذلك فإن مهمة الدولة تصبح محددة وصريحة ، ألا وهي العمل على خلق مجتمع متكافىء وعادل يهيء للأفراد الحياة الطيبة ويمنحهم الحرية الضرورية للتمتع بها »[2] .

وهكذا يتبين لنا بوضوح أنه من أولى مستلزمات حرية المواطن هو تحرره من الجهل والفقر . ولكن علينا ألا نقف بمفهوم الحرية عند هذا الحد ، لأن تحرر المواطن من هاتين العقبتين أو العائقين لا يعدو أن يكون « خطوة مرحلية في السبيل إلى توفير الحرية الحقيقية الماثلة في انطلاق الفكر والوجدان وانعتاق الإرادة الإنسانية من المعوقات على اختلاف طبائعها وأشكالها »[1] .

فالحقيقة التي لايمكن إنكارها هي أن الشبع مع انعدام الحرية الفكرية والوجدانية لا يخلق مواطناً حراً صالحاً ولا مجتمعاً فاضلاً « لأن الشبع يصبح في مثل هذه الحالة ثمناً للتفريط في الحرية ، تماماً كما تسمّن الأوزة قبل ذبحها » .

بقي علينا أن نشير بعد هذه الفكرة البسيطة عن مفهوم الحرية إلى أهم جوانب الحرية التي من حق كل مواطن عربي أن يتمتع بها ، وهذه الجوانب هي كما يلي :-

أ - حرية الحركة والتنقل التي تسمح للمواطن بالتنقل والتجوال داخل بلاده وبالخروج منه والرجوع اليه متى شاء إلا إذا كان في ذلك ما ينافي المصلحة

---

(1) نفس المرجع السابق . ص 100

(2) عبدالفتاح حسين العدوى . الديمقراطية وفكرة الدولة ص 168 - 169

(1) نفس المرجع السابق . ونفس الصفحات

العامة ، كأن يكون فيه ما يشكل خطراً على أمن المجتمع أو على صحة أفراده الآخرين أو على سلامة المواطن نفسه . ففى هذه الحالات وما يشابهها يجوز للدولة أن تفرض بعض القيود على حرية الأفراد والمواطنين فى الحركة والتنقل والسفر ، ولكن عليها أن ترفع هذه القيود بمجرد زوال الأسباب التى أدت إلى فرضها .

ب ـ حرية التعبير التى تسمح به القوانين العادلة وما تقتضيه المصلحة العامة بالكلام ، والمناقشة ، والكتابة ، والنشر ، والنقد البناء النزيه . فإذا ما تنافت حرية التعبير مع مقتضيات أمن البلاد ونظامها العام وحقوق الآخرين فإنه من حق الدولة أن تحد من هذه الحرية ، لكن على أن يكون هذا الحد بالقدر الضرورى الذى لامفر منه .

جـ ـ حرية التفكير والاعتقاد والضمير التى تسمح للمواطن بأن يفكر فى جميع المشاكل التى تواجهه ، بما فى ذلك المشاكل ذات الصبغة السياسية ، بطريقة موضوعية محايدة ، وبأن يبحث ويستقصي ويمحص الحقائق بموضوعية ، لا رقيب عليه إلا ضميره العلمى والخلقى والدينى وأن يتوصل إلى النتائج العلمية التى تستقيم مع تلك الحقائق ، وبأن يختار فلسفته وحياته الخاصة وبأن يتعبد وفق العقيدة التى آمن بها ويزاول شعائره الدينية بالطريقة التى لا تضر بالآخرين .

د ـ حرية ممارسة الحياة السياسية وفق الفلسفة التى اختارها مجتمعه ، وحرية المناقشة والنقد والانتخاب والترشيح لعضوية التنظيمات والمجالس واللجان القائمة فى مجتمعه .

هذه هى أهم الحريات التى يجب أن يتمتع بها المواطن ، وهى واضحة التداخل والتشابك ، ومن شأن فقدان أو عرقلة أية واحدة منها أن يضعف ويعرقل الحريات الأخرى .

3 ـ حق العمل :

المشروع الذى يوفر للمواطن ولأسرته العيش الكريم ويحميه من ذل الحاجة والعوز ويمكنه من مواجهة مطالب الحياة . ويرتبط بهذا الحق الأساسى حقوق أخرى كثيرة يجب أن يتمتع بها المواطن فى مجتمع ديمقراطى ينشد الحرية والعدالة الاجتماعية . ومن هذه الحقوق ذات الصلة بحق العمل حق المواطن فى اختيار العمل الذى يتفق مع ميوله واستعداداته ، وحق الحصول على المقابل

العادل لجهده وخبرته وكفاءته ، وحق الراحة فى أوقات الفراغ والحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر ، وحق الحماية من العمل القسرى والفصل التعسفى ، وحق التمتع بالخدمات الصحية والاجتماعية الضرورية ، وحق إتاحة الفرصة أمامه لتنمية مهاراته وتجديد معلوماته وزيادة كفاءته الإنتاجية عن طريق التدريب والتوجيه المهنيين .

٤ - حق الملكية الخاصة بنوعيها الفردى والمشترك :

فهذا الحق يعتبر متمماً لحق الحياة ، وحق الحرية ، وحق العمل ، حيث إنه من مستلزمات الاعتراف بحق الحياة الاعتراف له ضمناً بحق الملكية لكل ما يحفظ عليه حياته وصحته من مأكل وملبس ومسكن ومال يفى باحتياجاته ومطالب حياته . وأى نكران لهذا الحق يمكن أن يعتبر نكراناً للحياة نفسها . وحق الملكية يعتبر من مستلزمات حق الحرية أيضاً ، حيث إن حرية الفرد ستظل محدودة جداً اذا لم يسمح له بالتملك المشروع الذى يحفظ عليه حياته وصحته ويزيد من وسائله ويجعل لحريته معنى ، لأنه - كما قدمنا - لا حرية مع الفقر والعوز وفقدان الوسائل . وهكذا يمكن القول بالنسبة لارتباط حق الملكية بحق العمل ، لأن العامل إذا لم يكن له الحق فى التملك بما يتوفر لديه مما يحصل عليه فى مقابل عمله ومن دخله المشروع فقد يقل مستوى طموحه ويضعف دافع العمل لديه ويقل بالتالى إنتاجه .

والملكية الخاصة التى اعترفنا بحق المواطن فيها يجب أن تشمل ملكية السلع الاستهلاكية ووسائل الاستعمال الشخصى من مأكل ومشرب ، ومسكن ، وحلى ، وأثاث ، وأدوات للتثقيف ، وغيرها من الوسائل والاشياء ذات الطابع الاستهلاكى ، وملكية وسائل الإنتاج والسلع الإنتاجية التى تمكن من زيادة ثروة البلاد ونموها والأرض الزراعية ، والعمارات ، وما إلى ذلك .

وليس فى الاعتراف بحق الملكية الخاصة بنوعيها السابقين ما يتنافى مع مبادىء الاشتراكية المعتدلة التى غايتها تحقيق العدالة الاجتماعية والتوفيق العادل بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع .

ولكن فى الاعتراف بهذا الحق ليس أمراً مطلقاً من كل قيد وشرط ، بل هو أمر مقيد مشروط ببعض الشروط والضوابط التى من شأن احترامها والتقيد بها أن يحول دون تحقيق الغناء الفاحش المستغل ودون اختلال التوازن

الاجتماعى والاقتصادى .

ومن أبرز هذه الضوابط والشروط أن يكون الشىء المملوك أمراً حلالاً مشروعاً امتلاكه قانوناً ، وأن يأتى التملك عن طرق مشروعة كالعمل ، والشراء ، والميراث ، والوصية ، والهبة ، وما إلى ذلك ، وأن يؤدى على الشىء المملوك حق لله المتمثل فى الزكاة والصدقة وحق الوطن المتمثل فى الضريبة العادلة والمحتملة بأنواعها المختلفة ، وحق العامل المتمثل فى المقابل المناسب عن عمله والتعويض العادل والخدمات الكافية ، وألا تؤدى الملكية والمال الناشىء عنها إلى الإسراف والتبذير والاستغلال والسيطرة وانتهاك محارم الدين والأخلاق ، وألا تستخدم فى الأضرار بمصالح الغير أو التآمر على أمن المجتمع وسلامته ، وألا تؤدى ملكية وسائل الانتاج إلى التحكم فى ضروريات الحياة أو إلى عرقلة عدالة التوزيع فى المنتجات والسلع الاستهلاكية بين كافة المواطنين ، إلى غير ذلك من الشروط والضوابط التى ينبغى أن يخضع لها حق الملكية الخاصة . وهى شروط وضوابط يتطلبها التطبيق لمبدأ العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعى والاقتصادى وتتمشى مع تعاليم الدين وروحه[1] .

5 ـ حق التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية المناسبة :

فمن حق كل مواطن أن يجد التعليم المناسب لاستعداداته وقدراته وميوله والمساعدة على تنمية كافة جوانب شخصيته واعداده للحياة الناجحة . كما أنه من حقه أيضاً أن يجد فى مجتمعه سبل الوقاية الكافية من أسباب المرض الجسمى والنفسى وسبل العلاج السليم لمرضه ، وأن يجد الرعاية الاجتماعية اللائقة فى حال فقره وعجزه وكبر سنه .

6 ـ حق المشاركة فى الحياة السياسية ، والحماية القانونية :

فقد سبق لنا فى آخر حديثنا عن حق الحرية أن أشرنا فى إيجاز إلى بعض مظاهر الحرية السياسية التى يجب أن يتمتع بها المواطن . ولعل ما ذكرناه فى ذلك المكان مرتبط تمام الارتباط بهذا الحق . ويمكن أن نضيف عليه هنا أنه من

---

(1) ينظر كل من ـ

ا ـ المرجع السابق ص 368 ـ 394

ب ـ د . احمد الشرباصى . الدين والمجتمع القاهرة المطبعة العربية . ص 182

حق المواطن أن ينضم إلى النقابة أو الاتحاد الذى يدافع عن مصالحه ويحقق عن طريق الانضمام اليه نموه الفكرى والمهنى ، كما أنه من حقه أيضاً أن يجد فرصاً متكافئة فى مجتمعه فى كافة مجالات الحياة ، وأن يجد الحماية القانونية والمحاكمة العادلة والأمن على نفسه وبيته وتلبية حاجاته الخاصة .

خاتمة :

هذه هى أبرز الحقوق التى يجب أن يتمتع بها المواطن فى مجتمع ديمقراطى يكرم أفراده ويعترف لهم بحق الحياة الحرة الكريمة . والمواطن ليستطيع الانتفاع بهذه الحقوق لا بد من إعداده لها وتبصيره بالطرق المثلى للاستفادة منها وبالالتزامات والواجبات المترتبة عليها ، وخير سبل الإعداد لهذه الحقوق هى التربية الصالحة التى تتخذ من حاجات المواطن وحقوقه وواجباته أساساً لفلسفتها وأهدافها ومناهجها ، والتوجيه السياسى السليم .

الفصل الحادى عشر

المبادىء التى ترتكز عليها ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى

مقدمة :

من الحقائق الثابتة فى هذا العصر هى : ان التربية والعمل يعتبران من اهم عوامل روافد التنمية الشاملة ، وبالنسبة للتربية بالذات التى تهمنا فى المقام الاول فى هذا الفصل فانها تعتبر الوسيلة الاساسية لتشكيل شخصية الطفل واطلاق امكاناته واستعداداته من عقالها ، وابراز هذه الامكانات والاستعدادات الى حيز الفعل ، وتنمية معارفه ومهاراته واتجاهاته المرغوبة ، ومساعدته على اكتساب صفات المواطن او الفرد الصالح فى مجتمعه العربى وامته العربية .

وهى من جهة اخرى تعتبر العنصر الأساسى والحاسم فى تنمية المجتمع العربى ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، تتأثر بما يجرى فى هذا المجتمع من تغيرات وتطورات وفى الوقت نفسه تؤثر فى تغييره وتطويره الى الامام ، بل يفترض فيها ان تقود هذا التغيير والتطوير وان تساعد المجتمع على سد احتياجاته من الكوادر الفنية والمهنية المدربة التى يحتاجها تنفيذ خططه الانمائية فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية والهندسية والطبية وما الى ذلك من مجالات التنمية ، وان تساعده ايضا على التصدى لحل مشكلاته المختلفة وعلى مواجهة التحديات التى تنتظره .

وبمقتضى هذا الدور الواسع المتوقع من التربية ان تقوم به فى العصر الحديث ، فقد تطور مفهوم التربية تبعا لذلك واتسعت آفاقه ، ولم يعد قاصرا

على عمليات تعليم وتدريب الفرد وتثقيفه وتهذيب اخلاقه، بل تعدى ذلك ليصبح شاملا لجميع عمليات التنمية الفردية والاجتماعية، واصبحت النظرة الى التربية على انها عملية فردية واجتماعية فى آن واحد تسعى الى احداث التغير المرغوب فيه فى سلوك الفرد وفى حياة المجتمع، واصبحت النظرة الى التربية ايضا على انها عملية استثمارية تساعد على تنمية الموارد البشرية التى تعتبر العنصر الاساسى والحاسم فى تنمية المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وفى زيادة الطاقة الانتاجية فيه.

ويدخل فى ذلك الدور العريض وهذا المفهوم الواسع للتربية مايجب ان تقوم به التربية العربية من دور بارز فى بناء المجتمع العربى الديمقراطى الذى تسود فيه القيم الديمقراطية وتحترم فيه حقوق الفرد والمواطن وتتكأفا فيه الفرص بالنسبة لجميع افراد المجتمع وفئاته، وفى بناء الفرد العربى الديمقراطى المتشبع بروح الديمقراطية وقيمها والمطبق لها فى حياته وسلوكه وتصرفاته وعلاقاته مع افراد مجتمعه.

واذا كانت هناك عوامل ووسائل متعددة لتحقيق وتدعيم الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية فى الوطن العربى، فان التربية الديمقراطية بفلسفتها واهدافها وسياستها وبنيتها ومناهجها وطرقها واساليبها وادارتها تعتبر من غير شك الوسيلة المجدية اكثر من غيرها فى تحقيق هذا الهدف الاسمى.

فالديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتربية، وان هذه العلاقة هى علاقة دائرية تجعل التأثير بينهما امرا متبادلا، ويصبح معها وجود كل منهما بمعناه الكامل متوقفا على وجود الآخر، بحيث لايمكن ان تتحقق ديمقراطية حقيقية الا من خلال نظام تعليمى ديمقراطى بجميع عناصره ومكوناته. وفى الوقت نفسه لايمكن ان يتحقق او يتطور نظام تعليم ديمقراطى الا فى مجتمع ديمقراطى تطبق فيه مبادىء الديمقراطية، وينعكس هذا التطبيق فى افكار واتجاهات وتصرفات وعلاقات افراده مع بعضهم بعضا ومع غيرهم من افراد المجتمعات الانسانية الاخرى[1].

وقد آمنت امتنا العربية منذ بداية نهضتها فى العصر الحديث ومنذ تحرر كثير من اقطارها من نير الاستعمار المباشر بهذه الحقيقة، فربطت ماتصبو اليه من

---

(1) ينظر د. سعيد النل. الخطوط العامة لبنية مقترحة لانظمة التعليم فى اقطار الوطن العربى. المجلة العربية للتربية. السنة الاولى. العدد الاول. يوليو 1981 ص 141 - 144

تنمية شاملة وارساء لقواعد الحرية والعدل والمساواة فى ربوعها بالاهتمام بنشر التعليم وتحسين نوعيته، وظلت طيلة الفترة الماضية من تاريخها تخصص الجزء الاكبر من دخلها وميزانياتها الادارية والانمائية للصرف على التعليم فيها وعلى التوسع فى انشاءاته وتحاول صبغ نظمها التعليمية بالصبغة الديمقراطية ليكون عونا لها فى تحقيق حياة ديمقراطية فيها .

وقد ادرك المربون العرب فى العصر الحديث العلاقة الوثيقة التى تربط التربية والتعليم بالتنمية الشاملة للمجتمع وبارساء قواعد الديمقراطية فيه. فاهتموا فى كتاباتهم وابحاثهم ودراساتهم بتوضيح هذه العلاقة والبرهنة على صحتها وبنشر الوعى بخصوصها، واهتموا بصورة خاصة بموضوع «ديمقراطية التعليم» فاولوه جانبا كبيرا من عنايتهم وكتاباتهم، حتى اصبح هذا الموضوع ومايدخل تحته من موضوعات فرعية من الموضوعات الشائعة فى ادبيات وكتابات وابحاث التربية العربية المعاصرة .

ولكن على الرغم مما كتب فى الموضوع، فانه لايزال فى حاجة الى مزيد من الكتابة والنقاش والقاء الضوء على جوانبه المتعددة والمتشعبة، فحتى من لم يأت فيه بجديد، فانه يكفيه ان يجمع ماجاء متفرقا عنه فى كتابات المربين، وان يكامل بين عناصر الموضوع فى كل متكامل يسهل الرجوع اليه والالمام به، وان يذكر وينبه بما سبق ذكره والتنبيه اليه والمناداة به فى الموضوع .

ومن هذا المنطلق الاخير، ساتناول فى هذا الفصل موضوع «ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى» بالشرح الموجز والمناقشة المبسطة، وساكتفى بشرح ومناقشة الجوانب الثالثة التالية من جوانب الموضوع .

1 - المفهوم العام للديمقراطية وعلاقته بديمقراطية التعليم .
2 - مفهوم وابعاد ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى .
3 - فلسفة ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى .

هذه بعض الجوانب التى تدخل فى موضوع «ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى» والتى يمكن لدراستها ان تمهد لدراسة اشمل للموضوع وان تمهد لدراسة الجوانب الاخرى للموضوع التى لايتسع هذا الفصل لدراستها

1 - المفهوم العام للديمقراطية وعلاقته بديمقراطية التعليم :-

فبالنسبة للجانب الاول للموضوع، فان التدرج المنطقى لفهم موضوع

يقتضى البدء بمناقشة وفهم هذا الجانب، حيث انه لايمكن - من الناحية المنطقية - ان تفهم «ديمقراطية التعليم» الا اذا فهمت الديمقراطية بمعناها العام، لان ديمقراطية التعليم لاتعدو ان تكون جانبا تطبيقيا للديمقراطية العامة، مثلها فى ذلك مثل: الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الثقافية، والديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية الصحية، والديمقراطية الادارية، وغيرها من انواع الديمقراطية التى يمثل كل منها مجالا من مجالات الحياة تطبق فيه مبادىء الديمقراطية العامة.

واذا كانت الديمقراطية فى بداية نشأتها قد غلب على مفهومها وتطبيقها الطابع السياسى، فانها على مر العصور والازمان قد اتسع مفهومها واتسع نطاق تطبيقها، حتى اصبحت فى الوقت الحاضر تشمل جميع جوانب الحياة وتتناول جميع العلاقات الاجتماعية، ولم تعد قاصرة على المجال السياسى، ولم يعد يحكم مفهومها ذلك التفسير التقليدى القديم الذى قال به حكماء اليونان فى العصر القديم ومن سار على منوالهم بعد ذلك من انها: «حكم الشعب بالشعب للشعب» وكان من بين صور تطبيقها بهذا المفهوم صورة او اسلوب الديمقراطية المباشرة الذى تنتفى معه فكرة التمثيل النيابى والممارسة الحزبية والذى مارسته مدن اليونان القديمة، وروما القديمة قبل ان تتحول الى امبراطورية، ويجرى تطبيقه حاليا فى الجماهيرية العربية الليبية عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية.

وقد ساهم فى تطور واتساع مفهومها ونطاق تطبيقها كثير من الجهود الفردية والاجتماعية وكثير من الثورات والحركات الفلسفية والسياسية والاجتماعية التى استهدفت القضاء على الاقطاع والرق والعبودية والظلم والاستبداد والفساد، وافسحت المجال لتحقيق مزيد من الكرامة الانسانية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ويأتى فى مقدمة هذه المبادىء مبادىء وتعاليم الاديان السماوية عامة والدين الاسلامى على وجه الخصوص، وهى التى تؤكد كرامة الانسان وافضليته على غيره من عناصر الكون وتؤكد احترام حريته وحقه فى الحياة والحرية والمساواة والعدالة والتى تلتقى مع مبادىء الديمقراطية، مع الفارق بين النوعين من المبادىء فى ان مصدر الالزام فى المبادىء الدينية الهى سماوى فى حين ان مصدر الالزام فى مبادىء الديمقراطية وقيمها بشرى ارضى.

ومن الافكار والمبادىء التى اثرت فى الديمقراطية الحديثة مفهوما وفلسفة

الحرية، وما الى ذلك من الافكار التى نادت بها حركات وثورات تاريخية معينة واتجاهات: فكرة الاخاء، وفكرة المساواة، وفكرة العدالة الاجتماعية، وفكرة الحرية، ومن المبادىء التى غذت الديمقراطية الحديثة بالمبادىء «المذهب الانسانى» ومبادىء «المذهب الفردى» ومباد، الحركة العلمية وغيرها من المذاهب والحركات الفلسفية والفكرية التى اثرت بمبادئها وافكارها وتطبيقاتها فى مفهوم وفلسفة واتجاهات الديمقراطية الحديثة، وحاول كل منها ان يضفى على الديمقراطية معانى ومضامين مشتقة من منطلقاته»[1]

وهذه الحركات والمذاهب كما أثرت فى الديمقراطية فى مفهومها وتطبيقاتها، فليبرالية القرن الثامن عشر غير ليبرالية القرن العشرين، وهكذا يمكن القول بالنسبة لبقية المذاهب السالفة الذكر.

ولكن مهما يكن تأثير هذه المذاهب والحركات فى الحركة او النظرية الديمقراطية فانه ينبغى ان يكون للعرب ديمقراطيتهم المميزة التى تستفيد من جميع التجارب والنماذج الغربية والشرقية على انها تراث انسانى مشترك ولكنها لاتلجأ الى النقل غير المرغوب، بل تأخذ منها مايناسب قيم وظروف الامة العربية ويتمشى مع اصول ثقافتها العربية الاسلامية التى اغناها الاسلام بقيمه وتعاليمه السامية المؤكدة لكرامة الانسان فى المجتمع والوجود كافة ولحريته وكافة حقوقه الاخرى وللشورى فى الرأى والعدالة والمساواة والتكافل فى المعاملات واقتراب الحقوق بالواجبات وصيانة المصالح العامة وكل مافيه خير الفرد والمجتمع.

واذا اخذنا الديمقراطية بمفهومها العام الحديث الذى استفاد من جميع المصادر التى اشرنا اليها منذ قليل فانها تعنى فى ابسط معانيها: «اسلوب ممارسة الحرية» او هى «شكل من اشكال الحكم والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى» او هى: «طريقة فى الحياة تشمل جميع جوانب الحياة الانسانية الفردية والجماعية» وان شئت قلت انها: «طريقة فى الحياة يعيشها الفرد ويعيشها المجتمع، ولاتقتصر على ناحية واحدة من نواحى المجتمع ولا على جانب من جوانب

---

(1) ينظر حسن الدجيلي. الدولة والتعليم. العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بغداد مطبعة بغداد. 1952. ص 28 ـ 24

يقتضي البدء بمناقشة وفهم هذا الجانب، حيث انه لايمكن - من الناحية المنطقية - ان تفهم «ديمقراطية التعليم» الا اذا فهمت الديمقراطية بمعناها العام، لان ديمقراطية التعليم لاتعدو ان تكون جانبا تطبيقيا للديمقراطية العامة، مثلها في ذلك مثل: الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الثقافية، والديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية الصحية، والديمقراطية الادارية، وغيرها من انواع الديمقراطية التي يمثل كل منها مجالا من مجالات الحياة تطبق فيه مبادىء الديمقراطية العامة.

واذا كانت الديمقراطية في بداية نشأتها قد غلب على مفهومها وتطبيقها الطابع السياسي، فانها على مر العصور والازمان قد اتسع مفهومها واتسع نطاق تطبيقها، حتى اصبحت في الوقت الحاضر تشمل جميع جوانب الحياة وتتناول جميع العلاقات الاجتماعية، ولم تعد قاصرة على المجال السياسي، ولم يعد يحكم مفهومها ذلك التفسير التقليدي القديم الذي قال به حكماء اليونان في العصر القديم ومن سار على منوالهم بعد ذلك من انها: «حكم الشعب بالشعب وللشعب» وكان من بين صور تطبيقها بهذا المفهوم صورة او اسلوب الديمقراطية المباشرة الذي تنتفي معه فكرة التمثيل النيابي والممارسة الحزبية والذي مارسته مدن اليونان القديمة، وروما القديمة قبل ان تتحول الى امبراطورية، ويجرى تطبيقه حاليا في الجماهيرية العربية الليبية عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية.

وقد ساهم في تطور واتساع مفهومها ونطاق تطبيقها كثير من الجهود الفردية والاجتماعية وكثير من الثورات والحركات الفلسفية والسياسية والاجتماعية التي استهدفت القضاء على الاقطاع والرق والعبودية والظلم والاستبداد والفساد، وافسحت المجال لتحقيق مزيد من الكرامة الانسانية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ويأتي في مقدمة هذه المبادىء مبادىء وتعاليم الاديان السماوية عامة والدين الاسلامي على وجه الخصوص، وهي التي تؤكد كرامة الانسان وافضليته على غيره من عناصر الكون وتؤكد احترام حريته وحقه في الحياة والحرية والمساواة والعدالة والتي تلتقي مع مبادىء الديمقراطية، مع الفارق بين النوعين من المبادىء في ان مصدر الالزام في المبادىء الدينية الهي سماوي في حين ان مصدر الالزام في مبادىء الديمقراطية وقيمها بشري ارضي.

ومن الافكار والمبادىء التي اثرت في الديمقراطية الحديثة مفهوما وفلسفة

والمجاهات : فكرة الاخاء، وفكرة المساواة، وفكرة العدالة الاجتماعية، وفكرة الحرية، وما الى ذلك من الافكار التي نادت بها حركات وثورات تاريخية معينة ومن المبادىء التي غذت الديمقراطية الحديثة بالمبادىء «المذهب الانساني» ومبادىء «المذهب الفردي» ومباده الحركة العلمية وغيرها من المذاهب والحركات الفلسفية والفكرية التي اثرت بمبادئها وافكارها وتطبيقاتها في مفهوم وفلسفة واتجاهات الديمقراطية الحديثة، وحاول كل منها ان يضفي على الديمقراطية معاني ومضامين مشتقة من منطلقاته»(1)

وهذه الحركات والمذاهب كما أثرت في الديمقراطية في مفهومها وتطبيقاتها، فليبرالية القرن الثامن عشر غير ليبرالية القرن العشرين، وهكذا يمكن القول بالنسبة لبقية المذاهب السالفة الذكر .

ولكن مهما يكن تأثير هذه المذاهب والحركات في الحركة او النظرية الديمقراطية فانه ينبغي ان يكون للعرب ديمقراطيتهم المميزة التي تستفيد من جميع التجارب والنماذج الغربية والشرقية على انها تراث انساني مشترك ولكنها لاتلجأ الى النقل غير المرغوب، بل تأخذ منها ماينا سب قيم وظروف الامة العربية ويتمشى مع اصول ثقافتها العربية الاسلامية التي اغناها الاسلام بقيمه وتعاليمه السامية المؤكدة لكرامة الانسان في المجتمع والوجود كافة ولحريته وكافة حقوقه الاخرى وللشورى في الرأي والعدالة والمساواة والتكافل في المعاملات واقتران الحقوق بالواجبات وصيانة المصالح العامة وكل مافيه خير الفرد والمجتمع .

واذا اخذنا الديمقراطية بمفهومها العام الحديث الذي استفاد من جميع المصادر التي اشرنا اليها منذ قليل فانها تعني في ابسط معانيها : «اسلوب ممارسة الحرية» او هي «شكل من اشكال الحكم والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي» او هي : «طريقة في الحياة تشمل جميع جوانب الحياة الانسانية الفردية والجماعية» وان شئت قلت انها : «طريقة في الحياة يعيشها الفرد ويعيشها المجتمع، ولاتقتصر على ناحية واحدة من نواحي المجتمع ولا على جانب من جوانب

(1) ينظر حسن الدجيلي. الدولة والتعليم. العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بغداد مطبعة بغداد. 1952. ص 28 ـ 24

الشخصية، وانما هي شاملة لجميع نواحي المجتمع، موضحة طريقة تشكيل حياته واسلوب للعمل الاجتماعي»[1].

والديمقراطية بهذا المفهوم الواسع تشمل الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية الاقتصادية، وهي تمثل نمط سلوك ... التي وصيغة للعلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية، ولهذا الارتباط الوثيق بالحرية، فانها ليست مفهوما مطلقا، ولايمكن ان تصل الى الكمال المطلق، بل هي امر نسبي، وستبقى على الدوام امراً نسبيا، لان الديمقراطية المطلقة مثلها مثل الحرية المطلقة، امر لايمكن تحقيقه.

والديمقراطية من جهة اخرى لايمكن ان تقوم في فراغ، بل لابد ان تمارس ضمن واقع اجتماعي محدد وفي مرحلة تاريخية معينة، وهذا يعني انه لابد ان يراعى في تطبيقها قيم الامة العربية وتراثها بجانب معطيات العصر الراهن وتجارب الشعوب الاخرى، حتى يتحقق لها الربط بين الحاضر والمستقبل، بين الاصالة والمعاصرة[2].

والديمقراطية من حيث إنها فلسفة عامة لها مقوماتها العامة، وتقوم على مجموعة من المبادىء العامة التي تلقي مزيدا من الضوء على مفهومها وابعادها ومرتكزاتها، ومن هذه المقومات والمبادىء العامة تمكن الاشارة الموجزة الى مايلي :-

أ - الايمان بقيمة الانسان، وتأكيد اهميته وكرامته، واحترام آدميته، بقطع النظر عن جنسه ولونه ومركزه الاجتماعي والاقتصادي، كذلك الاعتراف بانه اداة التنمية وغايتها على السواء، وبدوره الفعال في صنع التقدم ومواجهة التحديات، فهو اثمن من التربة التي يعيش عليها، واعز من الثوب الذي يرتديه ومن البيت الذي يأويه، والشراب الذي يحتسيه، والطعام الذي يتناوله،

---

(1) نازلي صالح احمد، الديمقراطية والتربية القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1979، ص 11 - 12

(2) ينظر د. خالد عبدالناصر «ازمة الديمقراطية في الوطن العربي» في: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، بقلم مجموعة من الكتاب (من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية). بيروت: المركز 1983م، ص 54

والحقل الذى يزرعه، والمصنع الذى يعمل فيه . . . . ، واغلى من التقاليد التى يعيش فيها . . . انه اعظم من اية قوة (اخرى فى المجتمع) . . . . فينبغى ان نسمو قيمة الفرد على كل قيمة»[1] .

فالديمقراطية تنظر الى الفرد الانسانى على انه المكون الاساسى لمفهومها، تستمد منه واقعيتها وتصرف كل جهدها لرفع مستواه ، وتعتبر احترامه وتأكيد اهميته وقيمته البعد الاساسى والاصل التى ترتكز عليه الدولة .

ب ـ الايمان بان للفرد حقوقا اساسية يجب صيانتها وعدم المساس بها ، من هذه الحقوق حقه فى الحياة الذى يعتبر اسمى حقوق الانسان واساسها جميعا ، وحقه فى توافر الامن الشخصى والحماية والمعاملة العادلة وفى الدفاع عن نفسه امام قضاء نزيه وعدم اخذه بجريرة غيره وفى التحرر من الخوف الداخلى حتى يصبح هو ذاته لاغيره ويكون مظهره هو حقيقته، وحقه فى الحرية الشخصية الملتزمة وحرية التفكير والتعبير عن رأيه فى شؤون مجتمعه وامته وحرية الانتقال والتنقل بين اجزاء بلده واقطار امته ، وحقه فى المشاركة فى شؤون مجتمعه وفى صنع القرارات والسياسات التى سوف تؤثر على حياته ومصالحه وفى الرقابة الشعبية وفى تكوين الرأى الصحيح الناضج بتوفير المعلومات الدقيقة له التى تمكنه من ذلك، وحقه فى التعليم والتدريب والثقافة والعمل وفى الفرص المتكافئة والفرص المتاحة لغيره، الى غير ذلك من الحقوق الانسانية والحريات التى ترتبط بكرامة الانسان وتحتل مكانة مركزية فى مفهوم الديمقراطية وتشكل فى مجموعها ابعاد المثل الاعلى الديمقراطى ، بحيث لاتتحقق للانسان كرامة ولاتكون له قيمة ولايكون للديمقراطية اى معنى بدون توفير الحد الادنى منها، واى اعتداء على اى من تلك الحقوق والحريات العامة هو اعتداء على الديمقراطية وابتعاد بالقدر نفسه عنها[2] .

جـ ـ الايمان بضرورة النظر الى الانسان على انه غاية فى حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق غايات اخرى لاتمت له بصلة ، وبضرورة مراعاة مصالحه ومطالبه فى الحياة الكريمة ، وبضرورة ان يكون له نصيب عادل من التنمية التى يساهم فيها بحيث تساعد فى اغناء حياته والارتفاع بمستواها ونوعيتها.فتنمية البلاد وزيادة

---

(1) حسن الدجيلى . مرجع سابق . ص 54 .

(2) ينظر د. على الدين هلال . الديمقراطية وهموم الانسان العربى المعاصر . فى الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى . مرجع سابق . ص 217 .

مواردها يجب ان يتم بوسائل واساليب ديمقراطية بعيدة عن استغلال الانسان لاخيه الانسان، كما يجب ان يستفيد من التنمية جميع افراد الشعب وفئاته الذين شاركوا فيها .

د ـ الايمان بذكاء الانسان وبقدرة عقله على الابداع والاختراع والتغلب على المشكلات التى تواجهه فى هذه الحياة، وبقدرته على حكم نفسه بنفسه وعلى المشاركة الفعالة فى شؤون مجتمعه اذا ماتوافرت له الثقة والظروف المناسبة، وبقدرته على تطوير ذاته وبيئته وتشكيل مستقبله ، وبان مجموع ذكاء الافراد اكثر فاعلية من ذكاء فرد واحد، وبان الناس جميعا متساوون فى المنزلة، وبان اى ضرب من ضروب التمييز فى المنزلة بين الناس على غير اساس من الخلق والعلم والكفاءة يعد خرقا للروح الديمقراطية .

هـ ـ الايمان بتساوى جميع الافراد المواطنين فى الحقوق والواجبات، وباقتران الحقوق بالواجبات واقتران المسئولية بالسلطة ، وبضرورة تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين فى كافة مجالات الحياة، ليستطيع كل منهم ان يتقدم وفق امكاناته وقدراته وامكانات مجتمعه، وبضرورة تمكين الافراد من الاستفادة من الفرص المتاحة لهم ومن النجاح فيها، وبان قمية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية انما تقاس بالفرص المتكافئة التى توفرها لجميع المواطنين من اجل تحقيق الحياة الكريمة وبالقدر الذى تضمنه لهم من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة فى الشؤون العامة لمجتمعهم، وطبيعى ان تكافؤ الفرص لايعنى تكوين انماط متساوية من الأفراد ، بل يعنى ان تتاح لكل فرد الفرصة التى تتمشى مع قدراته وامكاناته وظروفه، وان تتاح له اسباب التقدم والنجاح فيها بالقدر الذى تسمح له به امكاناته وقدراته ،

و ـ الايمان بالفروق الفردية بين الناس، وبان هذه الفروق يمكن ان تكون مصدر تقدم ورخاء لكل من الفرد والمجتمع اذا ما احسن توجيهها والاستفادة منها،ومن واجب المجتمع ان يهيء لكل فرد فيه الفرص المناسبة لامكاناته وقدراته ، وان يساعده على النمو حسب امكاناته وقدراته ، وان يضعه فى المكان المناسب لقدراته وخصائصه ورغباته .

ز ـ الايمان بضرورة اتخاذ الاسلوب العلمى فى التفكير اساسا لحل المشكلات واتخاذ القرارات وللتعامل بين الافراد والجماعات ولتحليل الاوضاع والوصول الى الحلول والبدائل المناسبة فى وجه التحديات المختلفة، وبضرورة الالتزام بما يتطلبه الاسلوب العلمى من موضوعية بعيدة عن التحيز والذاتية ومن

علمية وايمان بالتجريب قبل التعميم، وما الى ذلك من شروط ومطالب الأسلوب العلمي.

ح- الايمان بضرورة التوازن العادل بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع وبين حقوقهما، بحيث يرعى كل منهما مصالح وحقوق الآخر ويسعى كل منهما لتنمية وتقدم وخير الآخر، وبحيث تنتفي امكانية طغيان مصلحة فرد او جماعة من الافراد او الجماعات على مصالح المجتمع ككل، وفي الوقت نفسه تنتفي امكانية تحول الفرد الى مجرد ترس في آلة المجتمع الضخمة، فتنتفي لديه بذلك روح المبادرة والابداع، فالتنمية الشاملة والتحول المرغوب في المجتمع وتأكيد سلطة الشعب وسيادته لاتعني التفريط في حقوق الفرد وحرياته ومصالحه.

ط- الايمان بقيمة التعليم والتربية في تقدم المجتمع ونهضته وزيادة الوعي الديمقراطي فيه واحداث التغيير المرغوب فيه وفي تلبية احتياجاته من الطاقات البشرية المدربة وفي اعداد افراده لادوارهم ومسؤولياتهم الاجتماعية فالتعلم في المنظور الديمقراطي هو مفتاح التغيير واداته، وهو حق وواجب في الوقت نفسه على كل فرد ولايمكن للديمقراطية ان تنجح او تسود في مجتمع يسوده الجهل والامية.

هذه هي اهم المبادىء والمعتقدات التي ترتكز عليها الديمقراطية في مفهومها العام وتمثل الجانب الاكبر من فلسفتها، وهي في الوقت نفسه تلقي الضوء على مفهومها وآفاقها واتجاهاتها[1].

ولهذه المبادىء والمعتقدات تطبيقاتها وتضميناتها في مختلف انشطة ومجالات الحياة، وليس المجال التعليمي او التربوي، والمجال الثقافي، والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي، والمجال السياسي، الا بعض مجالات الحياة التي يمكن ان تطبق فيها تلك المبادىء السالفة الذكر بالنسبة لاي مجتمع يرغب في اتخاذ الديمقراطية فلسفة له واسلوباً لحياته وعلاقاته، والديمقراطية بهذا المبدأ

---

(1) تنظر هذه المبادىء في كل من:

(أ) حسن الدجيلي. مرجع سابق. ص 33 ـ 37، 54.

(ب) نازل صالح احمد. مرجع سابق. ص 12، 24 ـ 26، 36، 37.

(ج) د. محمد عصفور. ميثاق حقوق الانسان العربي ضرورة قومية ومصيرية. في الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي. مرجع سابق. ص (215 ـ 5ل2

اصبحت هدفا او مثلا اعلى ومطمحا ساميا تسعى الى تحقيقه او الاقتراب منه بقدر الامكان شعوب العالم، وبخاصة شعوب العالم الثالث، واصبحت المحرك لهذه الشعوب فى مطالبتها بالاسراع فى التغيير الشامل فى مجتمعاتها .

واذا كانت الديمقراطية ترتبط بكافة مجالات الحياة، فان ارتباطها بمجال التعليم والتربية اشد واوثق، حتى انه لايمكن ان تتحقق الديمقراطية فى اى مجتمع من المجتمعات الا اذا ساد فيه التعليم وعمت فرصه بين جميع افراده، وتأكد فيه حق التعليم للجميع، فكلما اتسع التعليم فى مجتمع من المجتمعات زاد تمسكه بالحرية والديمقراطية، ومن اهم حقوق الانسان الثقافية والاجتماعية هو حق التعليم ومن أهم صفات الانسان الديمقراطى صفة التعليم، والديمقراطية انما تعتمد فى تأييدها على المتعلمين، والشعب المتعلم يعتبر من اهم شروط نجاحها، ولايمكن لاى بلد يدعى الديمقراطية ان يترك شعبه بدون تعليم، ومن جهة اخرى، فان نجاح الديمقراطية وازدهارها يرتبطان بوجود بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة، وبوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى المؤسسات الاسرية والتعليمية والمهنية، فالانسان الذى لم يتعود ممارسة السلوك الديمقراطى فى اسرته وفى مدرسته وفى عمله لايتوقع منه ان يكون ديمقراطيا[2] .

وعلاقة الديمقراطية بالتعلم ليست علاقة من جانب واحد - كما قدمنا - بل هى علاقة دائرية متبادلة، يتوقف كل منهما على الآخر، ويتأثر كل منهما بالآخر. فكما ان الديمقراطية الحقة لاتتحقق الا فى مجتمع متعلم وبافراد متعلمين، كذلك لايزدهر التعليم ولاتتسع فرصه الا فى ظل نظام ديمقراطى، والتعليم اذا لم يعتمد على الديمقراطية، ويطبقها فلسفة واتجاها فانه يكون نوعا من القهرية .

2 - مفهوم وابعاد ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى :

وللعلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتعليم، فان من يتحدث عن ديمقراطية التعليم، لايتحدث عن شىء يختلف عن الديمقراطية العامة، الا من حيث العموم والخصوص والكلية والجزئية، فديمقراطية التعليم هى جزء من

---

(2) [illegible] مرجع سابق، ص 9

بمقراطية العامة وفرع من فروعها، تطبق مبادىء واتجاهات الديمقراطية عامة فى مجال من مجالات الحياة، وهو مجال التعليم، - فديمقراطية التعليم - كما نسميها مثلها مثل الديمقراطية السياسية التى تطبق قيم ومبادىء الديمقراطية العامة فى المجال السياسى والتى كانت الاصل الذى تطورت منه الديمقراطية فى المجالات الاخرى للحياة، والديمقراطية الثقافية التى تطبق قيم ومبادىء الديمقراطية العامة فى مجال الثقافة . وهكذا يمكن القول بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية الاقتصادية ، والديمقراطية الادارية، وما الى ذلك من الديمقراطيات التطبيقية التى تنبع جميعا من الديمقراطية العامة وتحاول تطبيق قيمها ومبادئها واتجاهاتها فى مجال من مجالات الحياة .

وبالنسبة لديمقراطية التعليم بالذات التى يهمنا الحديث عنها فى هذا الفصل، فانها احد الفروع الاساسية للديمقراطية العامة التى تطبق فيه قيم ومفاهيم ومبادىء الديمقراطية العامة فى مجال التعليم، ويرتبط مصطلح «ديمقراطية التعليم» فى مفهومه بمفاهيم كثير من المصطلحات الاخرى المشابهة فى مدلولها القريب او البعيد لمدلول مصطلح «ديمقراطية التعليم». ومن هذه المصطلحات ذات الدلالة المشابهة لمدلول ديمقراطية التعليم: حرية التعليم، والعدالة فى التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، والتعليم للجميع، والمجتمع المتعلم، الى ذلك مما يرد فى الكتابات التربوية الحديثة فى معرض الحديث عن تطبيق «المبدأ الديمقراطى» فى مجال التعليم والتربية. وهى جميعا ذات معان متقاربة تتداخل فيما بينها، بحيث لاتختلف فى معناها الا من حيث العموم والخصوص النسبيان، ولعل اعمها واشملها جميعا هو مصطلح «ديمقراطية التعليم» الذى تتلاقى فيه جميع المصطلحات السابقة، وتدخل جميعا تحت مظلته، اذا ما اخذ بمفهومه الواسع الشامل .

أ - فديمقراطية التعليم فى الوطن العربى تعنى فى حقيقة الامر الاعتراف بحرية الفرد العربى فى اختيار الفرص التعليمية المناسبة لامكاناته واستعداداته وقدراته وميوله ورغباته، وبحقه فى تحرير عقله من ربقة الجهل وفى التحرر من كل مايحط من قيمته كانسان .

ب - كما تعنى «ديمقراطية التعليم» ايضا تحقيق العدل والمساواة فى الوطن العربى فى مجال التعليم، بحيث يتساوى جميع العرب ذكورا واناثا وصغارا وكبارا فى حقوقهم التعليمية والتربوية وفي غيرها من حقوق من المواطنة العامة، كما يتساوون فى واجباتهم نحو الانتفاع بما يهيأ لهم من فرص تعليمية ونحو النهوض

بمجتمعهم العربي وامتهم العربية وبالخدمات التعليمية فى مجتمعهم العربي، وبحيث يتم توزيع الخدمات التعليمية بين مختلف فئات المجتمع العربي وشرائحه وبين مختلف مناطق اى قطر عربي على اساس من العدل والمساواة، سعيا وراء تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق او التقليل منها الى ادنى مستوى ممكن فى المجتمع العربي .

جـ ـ وهي تعنى من جهة ثالثة تحقيق «مبدأ تكافؤ الفرص» فى مجال التعليم، والاعتراف بحق كل فرد فى المجتمع العربي ان تكون له فرص تعليمية متكافئة مع ما لغيره من فرص، مع استعداداته، وامكاناته وقدراته واتجاهاته وينمى شخصيته ويحقق ذاته بالقدر الذى تسمح له به استعداداته وامكاناته .

د ـ وهي تعنى ايضا تعميم التعليم فى الوطن العربي وجعله حقا عاما لجميع افراد الشعب العربي، وجعل القدر الاساسى منه الزاميا، وتيسير سبله بحيث يستطيع الجميع الاستفادة من فرصه ومواصلة السير فيه الى اقصى قدر ممكن، لايختلف فى هذا الحق الذكر عن الانثى، ولا الصغير عن الكبير ولا السليم المعافى عن المعاق، ولا الحضرى عن الريفى او البدوى، ولا الغنى عن الفقير، فالجميع يجب ان يكونوا متساويين فى حق التعليم المناسب لاستعداداتهم وقدراتهم وامكاناتهم، ولايجوز ان يحرم من هذا الحق اى فرد فى المجتمع العربي قادر على التعليم، بسبب جنسه او لونه او اصله او عاقته او فئته الاجتماعية او سنه او منطقة سكناه ، ومن واجب المجتمع العربي ان يوفر الفرص والخدمات والتسهيلات التعليمية لجميع افراده وجماعاته وفئاته وقطاعاته، بحيث يجد كل فرد فيه الفرص التعليمية المناسبة له، ويتعلم الى اقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته وامكاناته

هـ ـ «وديمقراطية التعليم» فى الوطن العربي تعنى من جهة خامسة وتستهدف فى الوقت نفسه بناء المجتمع العربي المتعلم الذى تتوافر فيه الفرص التعليمية للجميع، ويتوافر فيه المناخ الملائم لممارسة حق التعليم والتمكن من الالتحاق به والنجاح فيه لجميع افراده ، وتنعكس فيه آثار التعليم على سلوك افراده وعلى العلاقات واساليب الحياة السائدة فيه، ومفهوم ديمقراطية التعليم فى المجتمع الديمقراطى الذى يأخذ بالاتجاهات التربوية المعاصرة «لاينطوى على مجرد توفير الفرص المناسبة للالتحاق بالقطاع التعليمى، بل انه يأخذ ابعادا اخرى من اهمها اتاحة الفرص المناسبة للاستمرار فى التعليم فى اطار التربية المستديمة والتعليم مدى الحياة. ولذلك فان التغيرات التى يمكن احداثها فى اجراءات

الالتحاق لزيادة فرص التعليم المتوافرة، قد لاتكون هي العامل الاساسي في تحقيق هدف ديمقراطية التعليم، حيث ان اتاحة الفرص المتكافئة في الالتحاق Equality of Access لاتعني باي حال من الاحوال اتاحة الفرص المتكافئة للنجاح[1].

وهكذا يلاحظ مما قدمنا ان مصطلح «ديمقراطية التعليم» يشمل في مفهومه الواسع جميع معاني المصطلحات الاخرى السالفة الذكر، وهي جميعا لاتعدو ان تكون في مفهومها ابعادا واهدافا «لديمقراطية التعليم» في مفهومها الواسع، ومن ثم فان اي تعريف اجرائي او تفسير شامل «لديمقراطية التعليم» في الوطن العربي لا بد ان يتضمن معاني جميع المصطلحات السابقة، فيربط ويكامل بينها في تعريف او تفسير شامل موحد.

وفي اعتقادنا ان هذا التعريف او التفسير يمكن ان يأخذ الصورة التالية:

«ديمقراطية التعليم في الوطن العربي تعني الاعتراف بحرية الفرد العربي وبحقه في التعليم المناسب الذي يمكنه من تفتيح وتنمية شخصيته المتكاملة ومن تحرير عقله وتحقيق ذاته، وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة في توفير وتوزيع الفرص والخدمات التعليمية، وجعل التعليم حقا عاما لجميع افراد المجتمع العربي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمعناه الوافي الشامل، وصولا بذلك الى تكوين الفرد العربي الديمقراطي المتشبع بروح وقيم الديمقراطية والملتزم بمبادئها في سلوكه وعمله، والى بناء المجتمع العربي الديمقراطي الذي تسود وتطبق فيه القيم والمبادىء الديمقراطية، والى بناء نظم تعليمية عربية ديمقراطية تطبق فيها المبادئ والمفاهيم والاتجاهات الديمقراطية في جميع جوانبها وعناصرها».

فهذا التفسير الذي اتينا به لمصطلح «ديمقراطية التعليم» يشير في ايجاز الى اهم ابعاد هذا المفهوم والى الاهداف العليا التي تسعى «ديمقراطية التعليم» الى تحقيقها.

وعلينا ان ندرك ان «ديمقراطية التعليم» ليست مجرد شعار يذكر او كلمات تردد، ولكنها مبادىء تطبق، وقيم وواجبات ومسئوليات يلتزم بها، وجهود تبذل وفرص وخدمات تعليمية تهيأ، وعلاقات تمارس على ارض الواقع، تعكس جميعا قيم الديمقراطية واساليبها، تستهدف بناء الفرد الديمقراطي والمجتمع الديمقراطي والنظام التعليمي الديمقراطي، فبناء هذا الفرد والمجتمع والنظام التعليمي الديمقراطي هو المقياس لنجاح ديمقراطية التعليم في الوطن العربي.

---

(1) د. عبد الله وبطانة. «الاتجاهات السائدة في العالم حول سياسة الالتحاق بالتعليم العالي». المجلة العربية للتربية. المجلد الرابع. العدد الاول. مارس 1984. ص 116

3 ـ فلسفة ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى :

وديمقراطية التعليم التى تسعى الامة العربية الى تطبيقها فى واقع اقطارها ومجتمعاتها لاتزال فى حاجة الى مزيد من التأصيل والربط بقيم ومعتقدات وتراث الامة العربية وثقافتها العربية الاسلامية الاصيلة ، لان هذا المفهوم مثل كثير من المفاهيم التربوية الاخرى التى يعج بها فكرنا التربوى العربى الحديث لاتزال تغلب عليه مسحة الثقافة الغربية التى اخذ منها فى الاصل ، او بالاحرى تغلب هذه المسحة على التفسيرات والتضمينات التى يقترحها المربون العرب المحدثون القائلون به .

وفى اعتقادنا انه لن تكون هناك صعوبة تذكر فى هذا التأصيل ، لان غالب قيم ومبادىء الديمقراطية ، ان لم يكن جميعها ، هى من القيم الانسانية العامة التى تتمشى مع الحقوق الطبيعية والحريات العامة للانسان ومع المصالح الاجتماعية العامة وتؤيدها الفطرة السليمة ويؤيدها المنطق والعقل والدين . فليس هناك دين سماوى ولا عقل سليم يتعارض مع ماتؤكده الديمقراطية من احترام لقيمة الانسان ، وتأكيد لكرامته ولافضليته على بقية عناصر الكون او البيئة التى حوله . واعتراف بذكائه وبقدرته على حكم نفسه بنفسه وبحقه فى الحرية الملتزمة والعدالة والمساواة والفرص المتكافئة مع الفرص المتاحة لغيره ، وتأكيد لقيمة المنهج العلمى فى حل المشكلات والتعامل مع مختلف القضايا واتخاذ القرارات ، وما الى ذلك من القيم والمبادىء التى تؤكدها وترتكز عليها الديمقراطية فى مفهومها الحديث الشامل .

ولهذا ، فان ربط الديمقراطية السياسية والاجتماعية وديمقراطية التعليم فى الوطن العربى بفكر وتراث الامة العربية وبثقافتها العربية الاسلامية لن يضيق فى مفهومها ولن يحد من تطبيقها ولا من انفتاحها على الفكر الانسانى والتجارب الانسانية الناجحة ، بل على العكس من ذلك ، فان ذلك الربط يزيدها تدعيما ويؤصلها ويربط المعاصرة فيها مع الاصالة المرغوبة فى كل فلسفة او نظرية يراد تطبيقها فى امة غنية بفكرها وتراثها كالامة العربية .

وفى اطار هذا التأصيل للمبدأ الديمقراطى فى الوطن العربى ينبغى ان تحدد الفلسفة التى يسعى ان تقوم عليها ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى ، على اساس من مبادىء الديمقراطية العامة التى سبقت الاشارة الى بعضها فى الفقرة الاولى من هذا الفصل ومن قيم وتعاليم ديننا الاسلامى الحنيف وثقافتنا العربية الاسلامية ، ومن مقومات وخصائص امتنا العربية ، على ان يحصر فى هذه الفلسفة جميع خصائص ومقومات وشروط الفلسفة [illegible] الناجحة [illegible] اصالة ، وتجديد ومعاصرة ، وانفتاح على الفكر الانسانى والخبرة

الانسانية والتجارب الخارجية المثرية والنافعة، ومن وضوح ، وشمول، واتساق وانسجام، وتوازن، ومرونة، ونظرة شاملة الى الوجود والى الخالق والكون والحياة، وربط للحاضر بالماضي والمستقبل، وواقعية في المنطلقات دون اهمال للتطلع الى الافضل، بحيث تقبل الانطلاق مما يوفره الواقع العربي من امكانات بشرية ومادية وفنية مهما كانت متواضعة وفي الوقت نفسه تسعى الى تطوير وتجديد هذه الامكانات باستمرار لتحقيق الافضل والامثل[1] .

واذا كانت فلسفة التربية من اى نوع تعني في ابسط معانيها «مجموعة المبادىء والمعتقدات العامة التي حددت بوضوح في شكل متكامل متناسق لتكون بمثابة المرشد والموجه لعمليات التعليم ومختلف اوجه نشاطه[2]، فان فلسفة «ديمقراطية التعليم» او الفلسفة التربوية ذات التوجه الديمقراطي في الوطن العربي ينبغي ان تقوم على المبادىء التالية :

أ ـ الايمان باهمية التعليم كاهم ادوات التغيير والتطوير والتنمية الشاملة لكل من الفرد والمجتمع في الوطن العربي، فهو من جهة الاداة الفعالة للكشف عن استعدادات الفرد وتفتيحها، وتنمية معارفه ومهاراته واتجاهاته المرغوبة، وصقل شخصيته والاتجاه بها في اتجاه النمو المتكامل المتوازن الذي يشمل كافة جوانبها الجسمية والعقلية والعاطفية والوجدانية والروحية، بحيث يصبح كل فرد في المجتمع العربي قادرا على كفاية نفسه وكفاية من يعود، وعلى المساهمة الفعالة في تنمية مجتمعه وتعميق المسلك الديمقراطي فيه، وعلى التعامل بشكل واع ومثمر مع منجزات عصره ومع التغيرات العلمية والتقنية المستمرة فيه، وعلى الاستخدام الفعال والاستغلال الامثل للموارد والامكانات والوسائل المادية المتوافرة في مجتمعه العربي وعلى تطويرها

---

(1) ينظر كتابانا :

(أ) فلسفة التربية الاسلامية . الجماهيرية . المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان. 1975. ص 11 ـ 35.

(ب) الاتجاهات الحديثة في مفهوم التربية (ط 2) الجماهيرية . المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان. 1984. ص 101 ـ 149

(2) ينظر نفس المرجعين السابقين. ضمن الصفحات السابقة

وتجديدها باستمرار، وعلى النظر الى مشاكل مجتمعه العربي وامته العربية بنظرة علمية واقعية وعلى تطبيق مادرسه من حقائق علمية وماتوصل اليه ببحثه العلمي او ببحث غيره من نتائج علمية في حل مشكلات مجتمعه العربي، وعلى النمو الذاتي المستمر، وبحيث يصبح ايضا اكثر وعيا بمشكلات مجتمعه العربي وبقضايا امته العربية واهدافها الكبرى واكثر احتراما لذاته ولذوات غيره واكثر ثقة بنفسه واعتمادا عليها واكثر وعيا بحقوقه، وواجباته الوطنية والقومية واكثر تقبلا والتزاما بمسؤولياته الوطنية والقومية واكثر استعدادا للاحتمال والتضحية من اجل تنمية ذاته وتنمية مجتمعه العربي .

والتعليم من جهة اخرى هو الاداة الفعالة والسبيل الامثل لتنمية المجتمع العربي ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وروحيا والخروج به من حالات التخلف والركود والتبعية السياسية والاقتصادية والارتجال وسوء التنظيم وسوء الاستخدام للموارد المتاحة الى حالات التقدم والازدهار والاستقلال السياسي والاقتصادي واعتماد التخطيط العلمي كاساس لكافة مشاريع التنمية وكفاءة التنظيم وتقسيم العمل والاستخدام الامثل والاستغلال الحكيم للموارد المادية والبشرية الموجودة في الوطن العربي والتكامل والوحدة الاقتصادية والسياسية، كذلك التعليم يعتبر اهم ادوات المجتمع العربي لتنمية موارده البشرية ورفع كفايتها الانتاجية، وسد احتياجاته من الكوادر الفنية والمهنية، وتمكينه من ملاحقة التطورات العلمية والتقنية السريعة التي تجري في العالم المتقدم ومن ان يصبح قادرا على الاخذ والعطاء على اساس من التكافؤ وتعميق المفهوم الديمقراطي والقيم الديمقراطية. وتحويل هذه القيم الى واقع ديمقراطي وسلوك ديمقراطي يطبقه الناس في علاقاتهم وحياتهم العامة، والمساهمة في بناء المناخ الثقافي والقيمي والسياسي والاجتماعي اللازم للتنمية العربية ولخلق ارادة التغيير والتنمية في الامة العربية وغرس الرغبة في التغيير المرغوب في الوطن العربي وفي المشاركة الجماهيرية الحقيقية في اعمال التنمية العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، الى غير ذلك من جوانب التنمية العربية التي يمكن للتعليم العربي الفعال ان يساهم فيها[1] .

---

(1) ينظر المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا. سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات. القاهرة المركز العربي للبحث والنشر 1981. ص 141

ب- الايمان بحق كل فرد فى المجتمع العربى فى التعليم المناسب لاستعداداته وامكاناته وقدراته ، بقطع النظر عن جنسه ولونه وسنه ووضعه الاقتصادى والصحى ومنطقة سكناه، وبحق كل فرد عربى فى ان تتاح له حرية الاختيار لنوع التعليم الذى يتمشى مع استعدادته وقدراته وميوله ورغباته وطموحاته وتطلعاته المستقبلية وظروفه واحتياجاته وان يجد التوجيه والمساعدة المادية والمعنوية التى تمكنه من التقدم فى دراسته، وفقا لطاقته واستعدادته ومن النجاح فى دراسته والاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية المتاحة له .

فحق التعليم هو اهم الحقوق التى ينبغى ان يتمتع بها المواطن العربى، لانه المفتاح لنيل بقية الحقوق وللتمتع بها والاستفادة منها بصورة مرضية ، فاذا ضمن الفرد العربى حقه فى التعليم المناسب، فان هذا التعليم من شأنه ان يمكنه من التمتع بحرية اكبر فى الاختيار والحركة والتصرف، ويزيد من فرص حصوله على العمل المناسب ومن فرص مشاركته فى حياة وشوؤن مجتمعه، ويزيد من كفايته الانتاجية، ويحسن من وضعه الاقتصادى ومركزه الاجتماعى ، ويمنحه حقا اوسع فى المعاملة العادلة فى مجتمعه العربى .

جـ- الايمان بان تطوير التعليم فى الوطن العربى والنهوض به هو حجر الزاوية ونقطة البداية فى النهوض بالمجتمع العربى وتطوير حياته وضمان اتصال واستمرار التطور فيه، وفى تنميته الثقافية والروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يحقق لافراده الرفاهية والرخاء والامن والكرامة والحرية والعدالة والمساواة، وبما يحقق له ككل سد حاجاته من الكوادر البشرية المدربة وحسن اعداد قواه البشرية بفئاتها المختلفة ومستوياتها المهارية المتعددة المطلوبة للتنمية ، وبما يمكنه من استيعاب روح العصر الحديث مجردة من عيوبها وسلبياتها ومن استيعاب نتائج ومعطيات الثورة العلمية والتقنية والمشاركة الفعالة فيها وتحويل الثورة العلمية والتكنولوجية الى انسانية علمية وتقنية جديدة تساعد على ترجمة تمنياتنا للانسان العربى الى انجازات متجسدة فى حياة هذا الانسان، وبما يحقق له بالتالى التقدم والقوة والمنعة .

وتطوير التعليم العربى، بل تثويره، يجب ان يكون شاملا لجميع جوانبه وعناصره، بحيث لايبقى فيه جانب دون ان ينال حظه المناسب من جهود التطوير والتحسين والتثوير، ومن ثم يصبح هذا التعليم بكافة جوانبه ونواحيه

فى مستوى الآمال العربية المعقودة عليه فى بناء المجتمع العربى الديمقراطى والفرد العربى الديمقراطى اللذين تترسخ بهما الديمقراطية وينعكسان فى حياتهما وسلوكهما قيم الديمقراطية الصحيحة، وفى مواجهة التخلف ومسايرة روح العصر الحديث والوفاء بمتطلباته .

ان حركة تطوير وتثوير التعليم العربى يجب ان تشمل فلسفته، واهدافه، وسياساته، وخططه، واستراتيجياته، وبيئته، وتشريعاته، ومناهجه، وطرائقه، ووسائله، واساليب تقويمه وادارته وخدماته الارشادية والتوجيهية والاشرافية والصحية والغذائية التى يقدمها للمنتمين اليه من تلاميذ ومعلمين وعاملين، ونظم اعداد وتدريب المعلمين والعاملين فيه قبل وبعد الدخول الى المهنة، ومبانيه ، وجميع جوانبه الاخرى، فهذه الجوانب جميعا فى التعليم العربى يجب ان تنالها جهود التطوير والتحسين المستمرة لزيادة الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم العربى وجعل هذا التعليم فى المستوى الذى يحقق التنمية الشاملة المتكاملة للوطن العربى وجعله يتمشى مع التوجه الديمقراطى السليم ويطبق القيم الديمقراطية السليمة .

د ـ الايمان بان تطوير التعليم العربى ينبغى ان يتم فى اطار القيم والمبادىء الديمقراطية التى يؤمن بها الوطن العربى والتى تؤكد الاصالة الذاتية للامة العربية والقيم العربية الاسلامية المتفاعلة مع قيم الحضارة الانسانية المعاصرة فى خير صورها وتتلاءم مع امانى ومطامح واهداف الامة العربية .

كذلك ينبغى ان يتم هذا التطوير فى اطار الاسس والمبادىء التى تضمنتها استراتيجية تطوير التربية التى وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1977م، وفى ضوء ماتقتضيه التنمية العربية الشاملة من معارف وخبرات علمية وتقنية وكوادر فنية مدربة، وعلى اساس من التخطيط التربوى العلمى السليم الذى يستند الى المنهج العلمى فى تحديد المشكلات ومواجهتها والى البيانات والمعلومات الدقيقة الوافية، ويربط اهداف التعليم وسياساته وخططه باهداف وسياسات وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ليتكامل الفكر فى مجال التخطيط القومى ويتحقق التخطيط الشامل، وتطوع خطط التعليم وبرامجه وسياسات توسعه وتنويعه وتشعيبه لمواجهة الاحتياجات الفعلية المستقبلية وللمجتمع العربى من الكوادر الفنية والايدى العاملة المدربة فى مختلف مجالات الحياة، ويحقق الانسجام بين حاجات سوق العمل من هذه الكوادر الفنية والايدى العاملة

المدربة وبين المتخرجين من انواع التعليم ومراحله المختلفة، ويوفق بين وقائع الحاضر وتطلعات المستقبل وبين مطالب المركزية فى التخطيط ومطالب اللامركزية فى التنفيذ، وتتوافر فيه المرونة الكافية التى تسمح له بالتكيف لتغير وتجدد الحاجات ولتبدل الظروف والاحوال[1] .

هـ - الايمان بضرورة اعطاء اهمية خاصة للتعليم الفنى والتقنى، لصلته المباشرة بالتنمية الاقتصادية الحديثة التى تعتمد على المعطيات التقنية الحديثة سواء فى مجال الصناعة والزراعة او فى غيرهما من مجالات التنمية الاقتصادية الحديثة، وفائدته الكبرى فى تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وفى اثراء الثقافة العربية وخلق ثقافة نفعية تساير روح العصر الحديث، وفى تدريب القوى العاملة والكوادر الفنية التى تحتاجها مختلف عمليات التنمية الصناعية والزراعية الحديثة ويتطلبها زيادة الانتاج ، وفى زيادة قدرة المجتمع العربى على استيعاب التقنية الحديثة وعلى المساهمة فى تطويرها، وفى زيادة انتاجية المنتجين وتقليل نسبة البطالة فى المجتمع العربى والتخلص او التخفيف على الاقل من العمالة الاجنبية .

كذلك الايمان بضرورة الربط بين الدراسة النظرية والتطبيق العملى، وبين الدراسة والعمل، وبين التعليم العام والتعليم الفنى والتقنى، وصولا الى دمج التعليم العام والتعليم الفنى او التقنى فى تعليم واحد له فروع وشعب دراسية متعددة .

كذلك الايمان بضرورة ربط التعليم الفنى والتقنى بالهياكل الانتاجية والحاجات المستقبلية للوطن العربى، وبضرورة مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين فى الاستعدادات والميول والقدرات والظروف المحيطة بكل منهم عند وضع مناهج التعليم من اى نوع وفى اى مستوى وعند تحديد طرائق التعليم واساليبه وعند توجيه المتعلمين وتوزيعهم على مختلف التخصصات والشعب الدراسية .

---

(1) ينظر كل من.

(أ) د. عبدالعزيز البسام. استراتيجية تطوير التربية العربية. المجلة العربية للتربية السنة الاولى. العدد الاول . يوليو 1981م. ص 31

(ب) د. منى سهيل المقدم. مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها. تطبيقات على الريف اللبنانى. بيروت معهد الانماء العربى. 1978م. ص 99 ـ 116

و ـ الايمان بالتغير الاجتماعي كحقيقة واقعة ملموسة في هذه الحياة، فالتغير من طبيعة الحياة، وهو يشمل المادة والانسان والامور الكمية والمعنوية والوسائل والغايات والقيم والتقاليد والعادات، بحيث يمكن القول بان كل شيء في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للانسان قابل للتغير والتطور، وان كل شيء في عالم اليوم بالذات يتطور بسرعة بسبب مااصبح عالم اليوم يتمتع به من تقدم علمي وتقني انعكست آثاره الايجابية على سرعة الاتصال والمواصلات وتيسير سبل التفاعل والتواصل بين الثقافات والشعوب .

ومن واجب الانسان العربي ليس فقط ان يؤمن بهذه الحقيقة ويسلم بها ويتكيف معها، بل عليه ايضا ان يساهم في عمليات التغيير والتطوير الى ماهو افضل في حياته وحياة مجتمعه، وان يؤمن بانه في امكان البشر ـ عندما يمتلكون ارادة التغيير ووسائله وادواته ويمتلكون الاتجاه الايجابي نحوه والعقل المفكر والقوة المدربة ان يغيروا من واقعهم المتخلف وان يعيدوا تصميم واقعهم الاجتماعي وتصميم نظمهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ويستبدلوها بتصاميم جديدة اكثر استجابة لتلبية احتياجاتهم ومتطلبات تنميتهم الشاملة ومقتضيات عصرهم .

والتعليم بنوعيه العام والتقني وماينتج عنه من تقدم علمي وتقني له الصدارة في عمليات التغيير الكمي والنوعي للواقع الاجتماعي والاقتصادي، وفي توجيه هذا التغيير الوجهة الصالحة المرغوبة، وفي مواجهة المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنه، وفي اثارة روح المغامرة والتحدي والتجديد وتنمية ارادة التغيير في الانسان العربي وتسليحه بسلاح العلم والمعرفة والمهارة النافعة له في خوض معركة التغيير والتطوير في مجتمعه العربي، وفي تغيير نسق القيم والمعاني والمفاهيم والتصورات السائدة في المجتمع العربي وبالتالي تغيير نسق واساليب العمل فيه .

ز ـ الايمان بان الانسان هو العنصر الاول في عملية التنمية وبناء الحضارة وعملية التغيير والتطوير التي تحدث في المجتمع، فهو منطلق التنمية ومحركها وهدفها وغايتها والعامل الحاسم في عملية التغيير، ولايمكن ان يتصور تغيير اجتماعي او اقتصادي رشيد بغير الانسان الذي يستطيع بما يملكه من معارف ومهارات وخبرات فنية وتقنية وفكر خلاق مبدع ان يعطي دفعا لعملياته ويوجه مساراته الى مافيه خيره وخير مجتمعه، وطبيعي ان الانسان لايمكن ان

يكون اداة فعالة فى عمليات التنمية ولا عاملا حاسما فى عمليات التغيير الاجتماعى والاقتصادى الا اذا نما هو نفسه وتغير هو نفسه من الداخل الى ماهو مرغوب وفعال عن طريق التعليم والتربية النافعين[1] .

فهذا المبدأ هو ماتؤكده النظريات الاقتصادية الحديثة التى تكاد تجمع على ان القيمة الحقيقية لاى شىء فى هذه الحياة تكمن فى العمل الانسانى، وانه لاقيمة لاى شىء من دون تدخل العمل الانسانى فيه، وان الانسان هو رأس المال الحقيقى فى هذه الحياة، وان الثروة الحقيقية للمجتمع والامة هى ثروتها البشرية، وان الموارد البشرية لاى مجتمع هى العنصر الاساسى والحاسم فى تنميته الاجتماعية والاقتصادية، وان تقدم اى امة انما يقاس عادة بنوعية طاقاتها ومواردها البشرية وبما تملكه طاقاتها وعناصرها البشرية من ايمان واخلاق ورصيد معرفى وعلمى وارادة قوية للتغيير وقدرات عالية على الادارة والتنظيم والانتاج والعمل المثمر المفيد، وبما يتوافر لها من حريات وضمانات وظروف مناسبة للعمل ومشجعة عليه .

والايمان بهذا المبدأ يعنى الايمان بكل هذه المعانى والحقائق التى اكدتها النظريات الاقتصادية الحديثة، كما يعنى ايضا الايمان بكرامة العمل اليدوى الذى لاوجود للانسان ولاكرامة له بدونه، ان لم يكن فى نظر نفسه ففى نظر اولئك الذين يعملون ويعرفون ويقدرون قيمة العمل، فسواء كنا نفكر فى قيمة الاشياء او فى قيمة الانسان، فان العمل هو المصدر الاساسى لهذه القيمة[1] .

ح - الايمان بان الديمقراطية من اى نوع لايمكن ان تتحقق او تزدهر الا فى مجتمع ديمقراطى دائم التعلم والتطور ويعكس ويطبق فى حياته قيم ومبادىء الديمقراطية، وبفرد ديمقراطى يؤمن بالقيم الديمقراطية ويعكسها فى سلوكه وتصرفه فى الحياة، وبنظام تعليمى ديمقراطى يطبق هو الآخر مبادىء الديمقراطية فى جميع جوانبه ونواحيه .

---

(1) ينظر : د . محمد جواد رضا . التربية والتبدل الاجتماعى فى الكويت والخليج العربى . الكويت : وكالة المطبوعات . 1975 . ص 88 - 90

(1) ينظر : هوين كاوترى . «مفهوم جديد للتنمية الذاتية محورها الانسان» . (ترجمة انطوان خورى) . مجلة التربية الجديدة . السنة السابعة . العدد العشرون . اغسطس 1980 . ص 5243 .

ان المعيار الحقيقى للحكم على مدى صدق ونجاح التوجه الديمقراطى فى اية امة من الامم وفى اى مجتمع من المجتمعات هو مدى نجاحهما فى بناء المجتمع الديمقراطى، وبناء الفرد الديمقراطى، وبناء النظام التعليمى الديمقراطى، فبين الديمقراطية وهذه العوالم او الغايات الكبرى الثلاث تأثير وتوقف متبادلان، والعلاقة بالتالى بين الديمقراطية وبين هذه العوامل او الغايات والاهداف الكبرى علاقة دائرية، حيث ان كلا من الديمقراطية والمجتمع الديمقراطى، والفرد الديمقراطى، والنظام التعليمى الديمقراطى يؤثر فى العامل او العنصر الآخر ويتأثر به ويتوقف عليه.

ولكل من المجتمع الديمقراطى، والفرد الديمقراطى، والنظام التعليمى الديمقراطى خصائصه وصفاته التى تبرهن على ديمقراطيته وتشبعه بالروح الديمقراطية، وهذه الخصائص والصفات هى مايسعى التعليم الديمقراطى والتربية الديمقراطية الى غرسها وترسيخها فى نفوس افراد وجماعات الامة.

واذا كانت هذه الخصائص والصفات اكثر من ان تذكر وتناقش فى مثل هذه العجالة، فانه لااقل من ان يشار فى ايجاز الى اهمها بالنسبة لعاملى المجتمع والفرد على النحو التالى:

1 ـ خصائص وصفات المجتمع الديمقراطى:

فبالنسبة للمجتمع الديمقراطى، فان من خصائصه وصفاته: التأكيد على كرامة الانسان وعلى احترام قيمته وذاته وعقله وحقوقه وحرياته العامة، وقدرته على التأمين الفعلى لتمتع افراده وجماعاته بحقوقهم وحرياتهم العامة ولسيادة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص فيه امام الجميع وعلى توفير المناخ النفسى والاجتماعى والسياسى الذى يسمح بحرية الرأى والنقد النزيه البناء المبنى على اسس موضوعية ويشجع على التجديد والتغيير والخلق والابداع والمبادأة وعلى المشاركة الحقيقية فى شؤون المجتمع ويتيح الفرصة امام كل فرد ان يمارس حريته الملتزمة وانسانيته ويجد احترامه وتقديره وتلبية احتياجاته المعقولة. ومن هذه الخصائص والصفات ايضا خلوه من جميع الوان الظلم والعدوان والاستبداد والاستغلال والتعصب والعنصرية والفوارق الحادة بين فئاته والتبعية فى نظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسة. ومن هذه الخصائص ايضا التمتع بالارادة الحرة والقرار المستقل الذى يسمح له باختيار مايراه صالحا ونافعا له فى

كافة مجالات حياته، وتأكيده للاصالة الذاتية مع الاخذ باسباب التحديث والتجديد، وربطه بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتوفيقه الناجح بين الاصالة والمعاصرة فى ثقافته، وتفتحه على جميع التجارب الناجحة فى العالم ومحاولته الذاتية للاستفادة من هذه التجارب فى تنميته واثراء ثقافته وحضارته وتجاربه الخاصة، ووجود رأى عام ناضج ومتفتح ووجود صحافة حرة قوية فيه، واحترامه للعلم ولقوانينه والالتزام بمعطياته ونتائجه فى رسم خططه وسياساته واتخاذ قراراته ومواجهة مشكلاته، واهتمامه الشديد بتنمية موارده البشرية وفق خطة مرسومة واستراتيجية محددة عن طريق التعليم والتدريب والتثقيف العلم والتوجيه والاقناع وتحريك الدوافع الداخلية فى الافراد والجماعات للتنمية وتوفير البيئة الصالحة والمناخ المساعد على التنمية الذاتية، واهتمامه فى الوقت ذاته بزيادة الانتاج وتوسيع مجالات ووسائله، مع الحرص على عدالة التوزيع للناتج القومى بحيث ينال كل فرد فيه مايسد حاجته ويتناسب مع مساهمته فى عملية الانتاج او فى خدمة المجتمع، ومع الحرص على ان تكون الوسائل والاساليب المتبعة فى زيادة الانتاج وفى التنمية بصورة عامة ديمقراطية وانسانية تتمشى مع القيم الديمقراطية والانسانية، لاتحمل الانسان مالا يطيق ولاتتطلب منه تضحيات بعيدة المدى على حساب اشباع حاجاته الحاضرة وتحقيق مطالبه الآنية، ومع الحرص ايضا على جعل معدلات الانتاج تزيد على معدلا الاستهلاك وعلى معدلات الزيادة السكانية فيه، حتى يتسنى له تحويل جزء كبير من فائض انتاجه ومدخراته الى التوسع فى انشطة التنمية وتطوير وتجديد وسائل الانتاج وفتح اماكن جديدة للشغل من اجل رفع مستوى الحياة فيه لغالبية السكان بدلا من الاكتفاء بسد حاجتهم الاستهلاكية، ومن اجل تحقيق الرفاهية والعمالة الكاملة فيه، ومن اجل تدعيم استقلاله السياسى والاقتصادى وزيادة قدرته على الصمود والتحدى فى وجه التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية .

الى غير ذلك من خصائص وصفات المجتمع الديمقراطى الذى يعتبر شرطا اساسيا لتحقيق الديمقراطية العامة وديمقراطية التعليم، وبقدر تحقق هذه الصفات فى المجتمع العربى تكون ديمقراطيته .

خصائص وصفات الفرد الديمقراطى :

اما بالنسبة للفرد الديمقراطى، فانه نتاج طبيعى للمجتمع الديمقراطى، حيث

انه من شأنه الفرد الذى يتربى فى مجتمع ديمقراطى ان يتشرب قيمة الديمقراطية ويتعود على ممارسة الاساليب الديمقراطية فى حياته ويرتاح لها اكثر من غيرها، حتى تصبح الديمقراطية فى النهاية قيمة مستقرة فى اعماق نفسه يقيس بها كل مايعرض او يطرح عليه لاخذ رأيه ، واذا كان الفرد الديمقراطى هو جزء من المجتمع الديمقراطى ونتاجا طبيعيا له فان خصائصه وصفاته يمكن ان تفهم ضمنا من الخصائص والصفات التى ذكر بعضها منذ قليل للمجتمع الديمقراطى ، ولكن زيادة فى التأكيد يمكن ان تذكر للفرد الديمقراطى الخصائص والصفات التالية :

فالفرد الديمقراطى ينبغى ان يتحلى : بالدين والخلق الحسن وضرب القدوة الحسنة من نفسه فى سلوكه وتصرفاته فى الحياة ، والوعى الكامل بحقوقه وواجباته والتمسك بها ، والحرص على الانتفاع بجميع الفرص والخدمات والتسهيلات التى يقدمها له المجتمع من اجل تنميته وحمايته ورعايته صحيا واجتماعيا وتحقيق امنه واشباع حاجاته واعداده لحياة منتجة ناجحة ، والالتزام بتحمل مسؤولياته فى تنمية ذاته وتحرير عقله وفكره وفى تنمية مجتمعه وزيادة الانتاج وارساء قواعد العدل والمساواة فيه وفى النهوض بامته والدفاع عن قضاياها العادلة ، والاعتزاز بتراث امته وثقافته القومية ، والعقل المتفتح الخالى من التعصب ضد الثقافات الاخرى ، والاعتراف بالاخر بجواره ، واحترام حريات الاخرين ، والتسامح مع المخالفين له فى الرأى ، والانصاف لكل من احسن قولا او عملا ، والروح العلمية والموضوعية ، والدقة والتأنى فى الحكم ، والتخلص من الافكار المسبقة والرواسب القديمة العالقة بالفكر ، والاستقلال فى الرأى ، والتجريب قبل التعميم ، وتقدير المصلحة العامة وتقديمها على مصالحه الشخصية ، والتعاون مع غيره من اجل تحقيق اهدافه عامة مشتركة ، والاستفادة من تجارب غيره ، والسعى الدائب المستمر لزيادة معارفه وخبراته وتوسيع مداركه وتنمية مهاراته وتحسين طرق ادائه لعمله وزيادة قدرته الانتاجية وزيادة قدرته على التكيف والتعامل المثمر مع منجزات عصره ، واحترام العمل اليدوى المنتج ، والحرص على ان يكون انتاجه اكثر من استهلاكه ، والثقة بالنفس وبالاخرين الذين يستحقون الثقة ، والرفض للجهل والتخلف والذل والعبودية والظلم والاستبداد والطغيان والتسلط والاستغلال والتواكل والسلبية والسطحية والتعصب والانانية والغرور والتكبر والاسراف والتبذير والحياة

المترفة، وكل مامن شأنه ان يحط من قيمة الانسان ويتنافى مع كرامته ويقلل من فاعليته .

هذه هى اهم خصائص وصفات المجتمع الديمقراطى والفرد الديمقراطى اللذين يجسمان بطريقة حياتهما وسلوكهما قيم الديمقراطية ومبادئها واللذين يتطلب وجودهما نجاح التوجه الديمقراطى فى اى بلد او امة، وهذه الخصائص والصفات تمثل الجانب الاكبر من الاهداف الاجتماعية والفردية التى ينبغى لنظام التعليم الديمقراطى او التربية الديمقراطية ان تسعى الى تحقيقها وترسيخها فى حياة المجتمع الذى تقوم هى فيه وفى سلوك افراد هذا المجتمع، من اجل تحقيق هدف اعلى: وهو ترسيخ القيم الديمقراطية وتعميق جذورها فى البلد او الامة .

وهذا المبدأ الاخير الذى يتضمن الاشارة الى اهم التغيرات المرغوبة التى ينبغى ان تتحقق فى حياة المجتمع وفى سلوك الفرد لتتحقق فى كل منهما الصفة الديمقراطية ، مع ماسبقه من المبادىء السبعة يمثل فى نظرنا اهم المبادىء والمعتقدات والمرتكزات التى ينبغى ان تقوم عليها «ديمقراطية التعليم» فى الوطن العربى، والتى تمثل بالتالى اهم جانب من فلسفة هذا الفرع من الديمقراطية ، اذا ما اخذت فلسفة التربية بمفهومها البسيط الذى سبقت الاشارة اليه فى بداية الحديث فى هذه الفقرة من هذا الفصل .

وهناك مبادىء ومعتقدات اخرى تتعلق بنظرة الديمقراطية كفلسفة الى الكون وطبيعة الانسان والمجتمع، والى طبيعة المعرفة البشرية ومصادرها ووسائل تحصيلها ومعايير الصالح والنافع منها، والى طبيعة القيم عامة والقيم الخلقية بصورة خاصة، وهى المباحث الاساسية لاى نزعة او نظرية تريد ان تصل الى مستوى الفلسفة، وهذا مايدعيه او يحاول الوصول اليه مؤيدو النظرية الديمقراطية وانصارها، ولكنناتجنبناالاشارة الى المبادىء ذات الارتباط بالمباحث التقليدية لاية فلسفة والتى يغلب عليها الطابع الفلسفى النظرى العام، وآثرنا الاكتفاء بالاشارة الى بعض المبادىء التى تقوم عليها، او بالاحرى تتكون منها فلسفة «ديمقراطية التعليم» او «الفلسفة الديمقراطية للتعليم» ذات الارتباط المباشر بعمليات التعليم والتربية، والتى يمكن ان يجد فيها القارىء مايمهد لما سيشار اليه فى الفقرة التالية من اتجاهات حديثة فى تطبيق مبدأ «ديمقراطية التعليم» وهى الاتجاهات التى تمثل خصائص النظام التعليمى وتحدد اهم معالم واولويات السياسة التعليمية ذات النزعة الديمقراطية .

الفصل الثانى عشر

الاتجاهات العملية لديمقراطية التعليم فى الوطن العربى

والأخذ بمبدأ «ديمقراطية التعليم» فى الوطن العربى ، والإيمان بالمبادىء السالفة الذكر التى اعتبرناها أهم مكونات فلسفة التوجه الديمقراطى فى التعليم يقتضيان أن تسير سياسات التعليم العربى وعمليات تطويره وتحسينه وفق الاتجاهات والأولويات التالية :

الاتجاه الاول :

تعميم التعليم الأساسى فى جميع أرجاء الوطن العربى ، بحيث يستطيع كل فرد فى الوطن العربى ، بقطع النظر عن جنسه أو سنه أو حالته الصحية أو مستواه العقلى أو الاقتصادى ، أن يتمتع بالحق فى هذا القدر من التعليم كحد أدنى ، وبحيث يصبح بالتالى الحق فى هذا القدر من التعليم حقاً عاماً مشتركاً لجميع أفراد الشعب العربى .

وفى سبيل تدعيم هذا الاتجاه التربوى الديمقراطى فى الوطن العربى ، يجب على الدولة أن تجعل هذا القدر الأساسى من التعليم أمراً إلزامياً يلزم به القانون ، وأن تجعله مجانياً ، وأن توفر له كافة الوسائل والتسهيلات والإمكانات التى تيسر الالتحاق به والاستمرار فيه حتى نهايته ، وأن توفر له على وجه الخصوص المدارس التى تكفى لاستيعاب جميع من هم فى مرحلة الإلزام ، واستيعاب المتخلفين من السنوات السابقة ، وأن تزيد فى عدد هذه المدارس باستمرار لتستطيع مسايرة الزيادة السنوية فى عدد من سيصبحون فى سن الإلزام من الأطفال ، وللارتفاع بنسبة الاستيعاب سنة بعد أخرى ، حتى يتحقق الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى مرحلة الإلزام من الأطفال . كما ينبغى للأقطار العربية فى سبيل تعميم التعليم الأساسى الاستفادة من التقنيات

الفصل الثانى عشر

الاتجاهات العملية لديمقراطية التعليم في الوطن العربى

والأخذ بمبدأ «ديمقراطية التعليم» فى الوطن العربى ، والإيمان بالمبادىء السالفة الذكر التى اعتبرناها أهم مكونات فلسفة التوجه الديمقراطى فى التعليم يقتضيان أن تسير سياسات التعليم العربى وعمليات تطويره وتحسينه وفق الاتجاهات والأوليات التالية :

الاتجاه الاول :

تعميم التعليم الأساسى فى جميع أرجاء الوطن العربى ، بحيث يستطيع كل فرد فى الوطن العربى ، بقطع النظر عن جنسه أو سنه أو حالته الصحية أو مستواه العقلى أو الاقتصادى ، أن يتمتع بالحق فى هذا القدر من التعليم كحد أدنى ، وبحيث يصبح بالتالى الحق فى هذا القدر من التعليم حقاً عاماً مشتركاً لجميع أفراد الشعب العربى .

وفى سبيل تدعيم هذا الاتجاه التربوى الديمقراطى فى الوطن العربى ، يجب على الدولة أن تجعل هذا القدر الأساسى من التعليم أمراً إلزامياً يلزم به القانون ، وأن تجعله مجانياً ، وأن توفر له كافة الوسائل والتسهيلات والإمكانات التى تيسر الالتحاق به والاستمرار فيه حتى نهايته ، وأن توفر له على وجه الخصوص المدارس التى تكفى لاستيعاب جميع من هم فى مرحلة الإلزام ، واستيعاب المتخلفين من السنوات السابقة ، وأن تزيد فى عدد هذه المدارس باستمرار لتستطيع مسايرة الزيادة السنوية فى عدد من سيصبحون فى سن الإلزام من الأطفال ، وللارتفاع بنسبة الاستيعاب سنة بعد أخرى ، حتى يتحقق الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى مرحلة الإلزام من الأطفال . كما ينبغى للأقطار العربية فى سبيل تعميم التعليم الأساسى الاستفادة من التقنيات

التعليمية الحديثة ومن وسائل الاتصال العامة ، والبحث عن صيغ وطرق ووسائل جديدة لاستيعاب من هم فى مرحلة الإلزام ، مثل المدارس المسائية والليلية والمدارس المتنقلة والمدرسة ذات الفصل الواحد[1] والكتاتيب التقليدية وما إلى ذلك .

وإذا كانت فترة التعليم وسنوات الإلزام تختلف فى الوقت الحاضر من قطر عربى إلى آخر ، فإنها ينبغى ألا تقل عن ست سنوات دراسية أو عن إتمام المرحلة الابتدائية ، لأن هذا القدر من التعليم يمثل الحد الأدنى لإعداد المواطن العربى العام لحياة عصرية معقدة فى حضارتها .

حتى إذا ماتحقق لأى قطر عربى تعميم التعليم الابتدائى - كحد أدنى للتعليم الأساسى - أمكنة بعد ذلك مد سنى التعليم الأساسى وسنى الإلزام إلى فترة أطول تغطى المرحلة الإعدادية ، وذلك كما فعلت الجماهيرية العربية الليبية والأردن والبحرين وغيرها من الأقطار العربية . وربما تعدت فترة التعليم الإلزامى ذلك إلى المرحلة الثانوية فى المستقبل . وهو ماينادى به كثير من المربين العرب المحدثين .

والالتزام بهذا الاتجاه الديمقراطى فى السياسة التعليمية العربية من شأنه أن يساهم فى تكوين الشعب العربى المتعلم ، وفى سد منابع الأمية فى الوطن العربى ، وفى تعليم البنات أسوة لهن بالبنين ، وفى تعليم المعاقين ، وفى تعليم أبناء المناطق الريفية والصحراوية وفى مواجهة مشكلة التسرب بين أطفال مرحلة التعليم الابتدائى أو الإلزامى[2] .

الاتجاه الثانى :

الاتجاه نحو مد فترة الأساسى والإلزام إلى نهاية المرحلة الإعدادية أو المتوسطة التى تتطلب تسع سنوات من الدراسة . وقد نادى بالأخذ بهذا الاتجاه

---

(1) ينظر بخصوص المدرسة ذات الفصل الواحد بالذات د . نازلى صالح احمد . مرجع سابق

(1) ينظر د . محمود قنبر . وسائل تنفيذ استراتيجية التربية العربية على الصعيد القومى . فى نحو تنفيذ استراتيجية التربية العربية (وقائع ابحاث الاجتماع الاول لوكلاء وزراء التربية العرب . الذى انعقد فى الرياض فيما بين ٢٧ و 31 يناير (1979) تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ص 120 - 121

التربوى الديمقراطى كثير من المؤتمرات التربوية الدولية والعربية ، ابتداء من المؤتمر الدولى الرابع عشر للتعليم العام الذى انعقد فى مدينة جنيف بسويسرا فى شهر يوليو من عام 1951 م ، ومرورا بمؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للبلاد العربية الذى انعقد فى القاهرة فى شهر ديسمبر من عام 1954 م[1] ، وانتهاء بمؤتمرات وزراء التربية والتعليم العرب التى دأبت على التوصية فى كل مرة بمد فترة التعليم الإلزامى .

والدافع للأخذ بهذا الاتجاه هو نفس الدافع تقريباً للأخذ باتجاه تعميم التعليم الإلزامى ، مع إضافة الرغبة فى زيادة إعداد المواطن العربى العام للقيام بدور فعال فى النهوض بمجتمعه العربى وللقيام بمختلف الأدوار والمسؤوليات التى تتطلبها المواطنة الصالحة فى المجتمعات الحديثة المتقدمة ، والتى لم يعد يكفى للقيام بها تعليم أساسى قصير المدى ، يقف عند حد الصف الرابع الابتدائى ، أو حتى عند حد نهاية المرحلة الابتدائية .

والاتجاه نحو زيادة سنوات التعليم الأساسى الالزامى يجب ألا يقف عند إتمام المرحلة الإعدادية أو المتوسطة ، بل يجب أن تستمر الزيادة التى يدعو إليها فى سنوات التعليم الإلزامى ، كلما تحسنت وتطورت ظروف الحياة فى الأقطار العربية ، لتصل بالتدريج إلى تغطية المرحلة الثانوية بكاملها ، تأكيداً للمبدأ الديمقراطى وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص .

وليحقق مد سنوات التعليم الإلزامى الغايات المرجوة منه لابد أن يرتبط بمجانية التعليم ، وبتحسين نوعية التعليم وجعله مفيداً لمن يواصلونه فى حاضر ومستقبل حياتهم ، وبتوعية الآباء بأهمية الإبقاء على أولادهم فى التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسى على الأقل . وبجهود أخرى ، يجب أن تساهم وتتعاون فيها جهات أخرى غير الجهات المسؤولة عن التعليم ، ترمى إلى تحسين أوضاع عامة الشعب العربى ، بحيث يستطيع الآباء أن يستغنوا عن تشغيل أولادهم لزيادة دخول أسرهم ولايشعرون بأن زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامى عقاب لهم وحرمان لهم من الربح العاجل الذى كان سيأتيهم من تشغيل أولادهم الذين فى سن التعليم الإلزامى . إذا بدون هذه الجهود فإن

---

(1) وزارة التربية والتعليم بمصر . توصيات مؤتمر التعليم الإلزامى . القاهرة . مطبعة الوزارة . 1955 . ص 51 ـ 53

زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي قد «لا تغير شيئاً من الظروف والأسباب التي أدت أصلاً إلى عدم تكافؤ الفرص ، وإن عملية إطالة مدة سنوات التعليم الإلزامي هي عبارة عن إبقاء التلاميذ الذين كانوا يتسربون أو يتركون الدراسة ، مدة أطول . وهذه العملية لا تصيب إلا أولئك الذين يعتبرون التعليم إرغاماً لهم على البقاء في المدرسة ، وليس أولئك الذين يعتبرون التعليم حقاً من حقوقهم والذين سيبقون في المدرسة على كل حال . وأحياناً تكون إطالة التعليم عبارة عن تأجيل خروج أبناء الفئة الفقيرة من المدرسة إلى العمل لمدة سنة أو أكثر ، وذلك لأن سوق العمل لا يستطيع استيعابهم في الوقت الحاضر»[1] .

الاتجاه الثالث :

وهو الاتجاه نحو توسيع فرص التعليم الثانوي في الوطن العربي ، وتنويعه ، وتحسين مناهجه وطرائقه وأساليبه وإعداد معلميه ، وربطه باحتياجات الأفراد واحتياجات «المجتمع» وبسوق العمل في الوطن العربي ، وذلك حتى يستطيع استيعاب جميع القادرين عليه والراغبين فيه ممن هم في السن المقابلة لمرحلته وممن لهم الرغبة في مواصلته من الكبار ، وحتى يستطيع تلبية احتياجات المجتمع العربي من خريجي هذا المستوى من التعليم في تطوره الاقتصادي والاجتماعي وفي تحقيق تنميته الشاملة وفي تغذية مؤسسات تعلمه الجامعي والعالي بما تحتاجه من خريجي التعليم الثانوي . فالسياسات التعليمية العربية ينبغي أن تعطي لتوسيع وتحسين التعليم الثانوي وربطه باحتياجات التنمية أهمية خاصة لما لهذا التعليم من أهمية ومكانة في أي نظام تعليمي تقدمي ، وذلك «باعتباره المدخل إلى التعليم العالي والجامعي ، وباعتباره المرحلة التي يتحدد فيها بدء مسيرة الطالب نحو مستقبله المهني ، ثم هي فوق كل ذلك لا تمثل مرحلة نهائية بالنسبة للمتخرجين فيها»[2]

---

(1) د. احمد صيداوي واخرون . الإنماء التربوي . بيروت . معهد الإنماء العربي . 1962 . ص 128 ـ 130

(2) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بمصر . سياسة التعليم . مبادئ ودراسات وتوصيات . مرجع سابق . ص 149

وليكون التعليم الثانوي العربي ملبياً لتلك الاحتياجات ومراعياً للاعتبارات السالفة الذكر وسائراً في الاتجاه الديمقراطي ومساهماً في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من أفراد وجماعات الوطن العربي وفي تنمية المجتمع العربي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعميق القيم الديمقراطية فيه ، فإنه يحتاج إلى إصلاحات وتحسينات ، بل إلى تغييرات جذرية ، قد يكون من أهمها :

السعي الحثيث المتدرج نحو زيادة سنوات التعليم الإلزامي المجاني لتشمل مرحلة التعليم الثانوي بكاملها ، وتنويع التعليم الثانوي ، بحيث يحتوي على مسارات وشعب متعددة مترابطة ، تساير الفروق الفردية في الاستعدادات والمواهب والقدرات والحاجات لطلاب هذه المرحلة التعليمية وتلبي ميولهم ورغباتهم المختلفة وتراعي في الوقت نفسه ظروفهم المختلفة تبعاً لتباين البيئات التي يعيشون فيها ، كما تلبي في الوقت ذاته حاجات المجتمع العربي ومطالب تنميته الشاملة ومطالب سوق العمل فيه ومطالب مؤسسات تعليمه الجامعي والعالي .

وتنويع التعليم في الوطن العربي ، بالإضافة إلى تلبيته للاحتياجات الفردية والاجتماعية ، في الوطن العربي ، فإنه أمر يفرضه ويستلزمه تعميم التعليم الأساسي وإلزاميته اللذان لاديمقراطية للتعليم في الوطن العربي بدونهما ، واللذان ساعدا على زيادة الطلب على التعليم الثانوي ، ووسعا من نطاق الفروق الفردية بين الطلاب ، وفرضا على نظم التعليم في الوطن العربي إيجاد مسارات وشعب وفروع وتخصصات متعددة داخل التعليم الثانوي العربي ، لتلبي تلك الفروق الفردية والاحتياجات السالفة الذكر من ناحية ، ولتستوعب التلاميذ الذين لايستطيعون أو لايرغبون في متابعة الفروع العامة التي لاتقود إلا إلى التعليم العالي من ناحية أخرى .

وتنويع التعليم الثانوي العربي ، ليؤتي ثماره ويحقق الغايات المرجوة منه ، ويزيد من فرص هذا النوع أو المستوى من التعليم ومن إمكانات تحقيق التكافؤ المرغوب في فرصه بين من يقعون في شريحة السن المقابلة لمرحلته ومن يرغبون في مواصلته من الكبار أيضاً ، فإنه لابد من ربطه بإصلاحات وتغييرات وإجراءات أخرى ، من أهمها ، توفير المرونة الكافية في التعليم الثانوي التي تسمح للطالب فيه أن ينتقل من شعبة إلى أخرى ومن فرع إلى آخر ، وذلك عندما يكتشف أنه ليس لديه القدرة أو الميل لمواصلة السير فيما اختاره في أول الأمر ، وإحداث التوازن المرغوب بين الشعب والفروع الأكاديمية والفنية

والمهنية ، وإعطاء التعليم الفني والمهني الحجم اللائق به في شعب وفروع الثانويات الأكاديمية والفنية والمهنية ، وتحقيق الترابط والتكامل بين مختلف فروع وشعب وتخصصات التعليم الثانوي ، وإزالة الحواجز بين فروع وشعب التعليم الثانوي والقضاء على الفصل التعسفي بين التعليم الأكاديمي والتعليم الفني والمهني داخل التعليم الثانوي ، ومد الجسور بينها ليتحقق التكامل والترابط بينهما ، ويندمج التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمهني في تعليم واحد ذي فروع وشعب دراسية متعددة ، وبذلك يتحقق للتعليم الثانوي التنوع ضمن الوحدة . ويمكن أن يتحقق تكامل وتوحيد التعليم الثانوي بالأخذ بصيغة المدرسة الثانوية الشاملة التي يمكن أن تحل محل المدرسة الثانوية العامة والمدارس الثانوية الفنية والمهنية ويكون هدفها في المقام الأول الإعداد الوظيفي للحياة المنتجة بدلاً من الإعداد للتعليم الجامعي والعالي .

كذلك لابد من العمل على تحسين مناهج التعليم الثانوي العربي بجعلها تساير في محتوياتها آخر ماوصلت إليه نتائج البحث العلمي في المجالات العلمية التي تتناولها ، وبربط الحقائق العلمية فيها بتطبيقاتها العملية ، وبربط التعليم الأكاديمي النظري بالتعليم الفني والمهني وربط العلم وربط الدراسة النظرية بالتطبيق العملي والانفتاح على الممارسة الخارجية في مواقع العمل والإنتاج ، وبربطها أيضاً بحركة تطور المجتمع وبقضاياه ومشكلاته وبمتطلبات تنميته وبمتطلبات سوق العمل والدخول في معترك الحياة بعد الانتهاء من التعليم الثانوي مباشرة ، وتخليصها من الطابع النظري الذي يغلب عليها في الوقت الحاضر ومن الجمود والنمطية وازدحام المواد والمقررات ، إلى غير ذلك من سبل تحسين مناهج التعليم الثانوي العربي .

كذلك لابد من الاهتمام بتطوير وتحسين طرق وأساليب التدريس والتقويم في التعليم الثانوي العربي ، لتصبح أكثر دفعاً وعوناً للطالب على الاعتماد على نفسه في كسب المعلومات وبناء المهارات ، وعلى المشاركة الإيجابية في العملية التعليمية ، وعلى بناء مهارات واتجاهات التعلم الذاتي ، وعلى استخدام المنهج العلمي والتفكير المنطقي في حل ما يصادفه من مشكلات في دراسته وفي حياته ، وعلى استخدام عقله وفكره بدلا من الاعتماد كلية على الحفظ وترديد المعلومات دون إعمال فكر أو تحليل أو نقد . ولتصبح أيضاً أكثر مراعاة للفروق الفردية بين طلاب هذه المرحلة ، وأكثر تشجيعاً وتنمية

علاقات ديمقراطية وودية داخل الفصل ، وأكثر قدرة على على استيعاب التقنيات الحديثة فى التعليم ، إلى غير ذلك[1] .

كذلك ينبغى الاهتمام بتطوير نظم الامتحانات وأساليب التقويم فى التعليم الثانوى العربى ، بحيث يصبح التقويم عملية مستمرة وشاملة ومتنوعة فى أساليبها ووسائلها . كما ينبغى الاهتمام بتحسين مستوى إعداد وتدريب معلمى التعليم الثانوى العربى قبل الدخول إلى المهنة وبعد الدخول إليها ليستطيعوا المساهمة فى تطوير التعليم الثانوى العربى بفاعلية ، مع التأكيد على أن يكون مدرسوا المواد الفنية والتقنية والمهنية والدراسات والتدريبات العملية فى مستوى من الكفاءة والخبرة لا يقل عن مستوى مدرسى المواد الأكاديمية والمواد الأخرى .

الاتجاه الرابع :

وفى إطار الاتجاه السابق هناك اتجاه آخر أخذ يتميز ويتزايد عدد المدافعين عنه من الاقتصاديين والتربويين فى وطننا العربى ، وهو الاتجاه نحو إعطاء أهمية خاصة للتعليم الفنى والتقنى والمهنى لصلته المباشرة بالتنمية الاقتصادية الحديثة المراد تحقيقها فى الوطن العربى ، ونحو توحيد التعليم الثانوى وإلغاء الازدواجية فيه بين التعليم الأكاديمى العام وبين التعليم الفنى والمهنى لأنه لامعنى للازدواجية فى هذه المرحلة ، ونحو تأخير التخصص والتشعب فى التعليم الثانوى حتى يحصل الطالب فيه على قدر كاف من الثقافة العامة المشتركة اللازمة

---

(1) ينظر كل من

(أ)د . احمد صيداوى واخرون . الإنماء التربوى . مصدر سابق . ص 156

(ب)د . محمود قنبر . وسائل تنفيذ استراتيجية التربية العربية على الصعيد القومى . مرجع سابق

(ج)د . يوسف عبد المعطى . الاتجاهات الحديثة نحو تكامل التعليم العام والتعليم الفنى . فى

من قضايا التعليم الفنى فى البلاد العربية (اجتماع المسئولين عن التعليم الفنى فى البلاد العربية . الذى عقد فى الكويت . فيما بين 10 و 15 نوفمبر 1979) . تونس . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . 1981 . ص 25 ـ 58

له كمواطن عام في مجتمع عربي ديمقراطي بقطع النظر عن مستقبله المهني وعلى قاعدة علمية متينة وقدر كاف من الأسس والمفاهيم العامة للنظريات العلمية التي تهيئه للدراسات والتطبيقات العملية ، وتجعل اكتسابه للخبرات والمهارات اللازمة للعمل التطبيقي قائماً على فهم أسسها النظرية ، وتمكنه في الوقت نفسه من مواصلة تعليمه المتخصص اللاحق بشكل أفضل .

ومن الصيغ المقترحة لتوحيد التعليم الثانوي في الوطن العربي هي المدرسة الثانوية الشاملة التي سبقت الإشارة إليها في الاتجاه السابق ، والمدرسة الثانوية التقنية ذات الشعب والتخصصات الفنية والمهنية المتعددة ، والمدرسة الثانوية ذات التوجه الفني والمهني .

والاتجاه نحو إعطاء أهمية خاصة للتعليم الفني والتقني والمهني في نظم تعليم الوطن العربي هو اتجاه سليم على الأقل في هذه المرحلة التاريخية والحضارية التي يمر بها الوطن العربي ، على ألا يصحب هذا الاهتمام نبذ أو إهمال أو إضعاف للدراسات الدينية واللغوية والثقافية والإنسانية التي لاغنى عنها للإعداد للمواطنة العامة ولتأصيل ونقل وتجديد وتطوير ثقافة المجتمع العربي ، وعلى أن تدخل على التعليم الفني والتقني التحسينات الضرورية التي تزيد من فاعليته وتجعله يحقق الغايات الاقتصادية والحضارية المرجوة منه . ومن هذه التحسينات المطلوبة - في نظرنا - أن يتم التوسع والتنويع في شعبه أو فروعه ومساراته ، بحيث تفي بإشباع حاجات الطلاب المختلفة ، وبحاجات المجتمع العربي إلى الفنيين والمهنيين في مختلف مجالات العمل وفي مختلف قطاعات التنمية ، وأن يدعم بكافة الحوافز المادية والمعنوية التي تزيد من جاذبيته ومن إقبال الطلاب عليه من ذوي المواهب العالية وذوي الرغبة الصادقة فيه وذوي الميل إليه ، وأن تربط سياساته وخططه باحتياجات المجتمع العربي إلى الفنيين والمهنيين في مختلف مجالات التنمية وبالاحتياجات المستقبلية لسوق العمل العربية ، وأن يوفر في بنيته من المرونة مايزيل الحواجز والفواصل الرأسية والأفقية بين شعبه وفروعه ومساراته ومستوياته ومراحله المختلفة ومايسمح لطلابه بحرية الحركة والتنقل فيه أفقياً ورأسياً ، بحيث يصبح من السهل على الطالب فيه الانتقال من فرع من فروعه أو شعبة من شعبه إلى فرع أو شعبة أخرى فيه إذا اقتضت الحاجة ذلك وتوافرت للطالب القدرات والقابليات لها . كذلك ينبغي أن يمد في مداه وأن يفتح سقفه ، بحيث لاينتهي بنهاية المرحلة الثانوية ، بل يمتد إلى أعلى من ذلك ، وبحيث يتاح لطلابه فرصة تعليم في

وتقنى أعلى ويسمح للمتخرجين فيه من مواصلة تعليمهم الفنى والتقنى العالى ومن تجديد وتنمية معارفهم ومهاراتهم الفنية والتقنية باستمرار[1] .

كذلك ينبغى الاهتمام بتحسين وتطوير مناهج وطرق ووسائل وأساليب هذا النوع من التعليم بما يزيد من فاعليتها فى تمكين طلاب هذا النوع من التعليم من اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات الضرورية للأعمال الفنية والمهنية التى يعدون لها .

الاتجاه الخامس :

وهو الاتجاه نحو إعطاء عناية خاصة واهتمام متزايد بتعليم البنت وتعليم المعاقين والموهوبين وتعليم أبناء المناطق الريفية والصحراوية ، تأكيداً لمبدأ ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالنسبة لجميع أفراد المجتمع العربى دون النظر إلى جنسهم أو لياقتهم الصحية والبدنية والعقلية أو مستوى ذكائهم أو مناطق سكناهم ، وتحقيقاً لعدالة توزيع الخدمات التعليمية على اختلاف أنواعها ومراحلها على مختلف فئات المجتمع العربى وعلى مختلف مناطق البلاد وتنظيماتها الإدارية ، بحيث لايكون فى هذا التوزيع تحيز للذكور ضد الإناث ولا للأسوياء ضد المعاقين ولا لأبناء المدن والمراكز الحضرية ضد أبناء الريف والمناطق الصحراوية .

وتحقيق ديمقراطية التعليم بالنسبة لهذه الفئات والمناطق لايمكن أن يتم بغير : توسيع فرص التعليم الأساسى وإلزاميته ومجانيته بحيث يشمل جميع هذه الفئات ويحقق لها الاستيعاب الكامل فى هذا التعليم الأساسى الإلزامى المجانى ، وتوسيع فرص التعليم فى مراحل التعليم التالية لمرحلة التعليم الأساسى ليتسنى لأبناء هذه الفئات التمتع بالتعليم المناسب لظروفهم وقابلياتهم

---

(1) ينظر فى هذا الاتجاه كل من
(أ) د. يوسف عبد المعطى : نفس المرجع السابق . ونفس الصفحات
(ب) محمود نصر . الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تطوير التربية العربية فى وثائق وأبحاث الاجتماع الأول لوكلاء وزارات التربية العرب . الذى انعقد فى الرباط فى شهر يناير من عام 1979 . ص 27 ـ 31

وقدراتهم على اختلاف أنواعه ومستوياته ، وتنويع التعليم فيما بعد التعليم الأساسي ليجد التلاميذ من هذه الفئات ضمن بقية التلاميذ ما يناسب استعداداتهم وميولهم وقدراتهم وظروفهم واحتياجاتهم الحاضرة والمستقبلة واحتياجات المجتمع الذي يعيشون فيه ، وتزويد مدارس الفئات الخاصة بما يحتاجه تعليم هذه الفئات من مناهج وكتب مدرسية خاصة ومن وسائل تعليمية وتقويمية مناسبة ومن خدمات تعليمية وصحية ونفسية واجتماعية ملائمة[1]

الاتجاه السادس :

وهو الاتجاه نحو إعطاء مزيد من الاهتمام لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر والتربية المستديمة ، لأنها جميعاً مظاهر للتعليم الشامل الذي يتطلبه بناء المجتمع العربي المتعلم وتكوين الفرد العربي الواعي القادر على العمل والإنتاج والمساهمة الفعالة في تطوير وتنمية مجتمعه العربي .

ومن دواعي الاهتمام لمحو الأمية هو الرغبة في تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية بالنسبة للجميع دون اعتبار لعامل السن ، وفي بناء المجتمع العربي المتعلم الواعي وزيادة الإنتاجية فيه التي ثبت علمياً أنها تتأثر إيجاباً وسلباً بقدر ما يتمتع به أفراد المجتمع من تعليم وتدريب ووعي ، وفي إعداد أفراد المجتمع العربي لأدوار أكثر فاعلية في تنمية مجتمعهم .

ومحو الأمية في الاتجاه الديمقراطي الحديث لم يعد قاصراً على بعض الحملات التطوعية التي يقوم بها الخيرون من أبناء المجتمع ، ولم يعد مفهومه قاصراً على تعليم القراءة والكتابة واكتساب بعض المهارات الحسابية وبعض المعلومات العامة أو على إزالة الأمية الأبجدية وتهيئة الفرص التعليمية التقليدية البسيطة لمن فاتهم قطار التعليم من الأميين وأشباه الأميين ، بل أصبح ينظر إليه على أنه مواجهة شاملة ومظهر من التعليم الشامل ، ترعاه الدولة ، ويتعاون فيه جميع أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته ، ويسير حسب خطط وسياسات واستراتيجيات وبرامج محددة ، ويشمل كل من فاتهم التعليم النظامي ممن هم

---

(1) ينظر د. سعاد خليل إسماعيل . تعليم المرأة في الوطن العربي . مجلة التربية الجديدة . السنة الثانية . العدد الخامس . ابريل ص 7 ـ 12

فوق السن العادية للتعليم النظامى . كما أصبح ينظر إليه على أنه أوسع من مجرد محو الأمية الأبجدية للفرد . فهو فى مفهومه الحديث يتعدى هذا المفهوم المحدود إلى مفهوم أوسع يشمل محو الأمية الثقافية والحضارية ، ويدخل فيه القضاء على الأمية الثقافية والأمية الدينية والأمية الصحية والأمية الاقتصادية والأمية السياسية ، وما إلى ذلك من أنواع الأمية .

وفى إطار الاتجاه التربوى الحديث الداعى إلى ضرورة ربط كامل النشاط التعليمى فى المجتمع باحتياجات المجتمع واحتياجات التنمية الشاملة فيه وباحتياجات الأفراد الذين يتابعونه ويقومون به ، فقد أصبح التركيز فى جهود محو الأمية على محو الأمية الوظيفى الذى يربط برامج محو الأمية والتسهيلات التعليمية والتثقيفية والتدريبية التى يتم توفيرها لفئات الأميين - باحتياجاتهم الشخصية وباحتياجات ومطالب بيئاتهم وباحتياجات ومتطلبات العمل الذى يقومون به ومتطلبات تكيفهم مع التغيرات التى تحدث فى مجال عملهم ، والذى يتم الربط فيه بين الدراسة النظرية والتطبيقات العملية لما تمت دراسته فى مجال العمل والحياة .

وبالنسبة لتعليم الكبار ، فإنه ينبغى النظر إليه على أنه أوسع مفهوماً ومجالاً من محو الأمية ، لأنه يشمل جميع التسهيلات التعليمية والتثقيفية والتدريبية التى يتم توفيرها لفئات المواطنين ممن تقع أعمارهم فوق السن العادية للتعليم النظامى» .

فتعليم الكبار يشمل فى مفهومه الواسع الأميين وغيرهم ممن تقع سنهم خارج نطاق السن العادية للتعليم النظامى ، ويدخل فى محتواه جميع البرامج التعليمية والتدريبية والتثقيفية التى تهيأ للموظفين والمعلمين والمنتجين وغيرهم من فئات الكبار أو التى يتابعها الكبار بمبادأة منهم وبمجهودهم الذاتى من أجل زيادة رصيدهم المعرفى وتوسيع مداركهم وخبراتهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ، عن طريق القراءة الخاصة والاستماع إلى البرامج الإذاعية التعليمية والتثقيفية المسموعة والمرئية ، أو الاشتراك فى برامج التعلم بالمراسلة وبرامج الجامعات المفتوحة . وما إلى ذلك .

وتعليم الكبار بالمفهوم الواسع الذى ذكرنا يصب فى التعليم المستمر لدى اعتبارناه جزءاً من التعليم الشامل الذى يتطلبه بناء الشعب أو المجتمع المتعلم والذى يقوم على مبدأ استمرارية التعليم مدى الحياة ، بحيث لايتوقف الفرد عن الدراسة وطلب العلم والتثقف إلا إذا وافته المنية

ومن دواعى الأخذ بمبدأ التعليم المستمر الرغبة فى تعويض من فاتهم التعليم فى فترة عمرهم المقابل للتعليم المدرسى النظامى أو الذين تسربوا من المدرسة أو تركوها فى سن مبكرة بحيث لم يستفيدوا الفائدة الكاملة من فرص التعليم الأساسى ، وتكميل النقص فى التعليم النظامى الذى تلقاه الشخص فى سنوات دراسته النظامية ، ومساعدة الشخص على التكيف مع التغيرات والتطورات المستمرة فى وسائل وأساليب العمل والإنتاج ، وتحديث وتجديد معارفه ومهاراته وطرق وأساليب عمله ، وجعله أكثر قدرة على التعامل مع منجزات عصره ، ورفع كفايته الإنتاجية ، وتحسين مستوى أدائه لعمله ، وتنمية المهارات والقدرات والاتجاهات المساعدة على النمو الذاتى المستمر وعلى تحقيق الاستقرار النفسى للشخص وزيادة فاعليته فى مجتمعه العربى ، وتحقيق فكرة المجتمع المتعلم اليوم وغداً ، وتطوير المعرفة الإنسانية وإثراؤها ، وما إلى ذلك .

وفى سبيل تحقيق هذه الغايات يجب أن يوفر للتعليم المستمر كافة المتطلبات والتسهيلات والهياكل التنظيمية اللازمة له ، والتوسع المستمر فى فرص وبرامج ووسائل التعليم المستمر مدى الحياة ، والتشجيع المادى والمعنوى للتعليم المستمر ، وأخذ نتائجه الإيجابية فى الاعتبار عند الترقية وتحسين المرتب ، والتعريف بفرصه وبرامجه ، ونشر المعلومات الكافية عن هذه الفرص والبرامج وعن الكيفية التى يمكن الاستفادة منها بصورة أكبر(1) .

الاتجاه السابع :

وهو الاتجاه نحو توسيع وتنويع فرص التعليم الجامعى والعالى ، بما يحقق ديمقراطية هذا المستوى من التعليم ، ويزيد من قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة المتدفقة من خريجى التعليم الثانوى ، وتخليص الكثير من هؤلاء

---

(1) ينظر كل من

(أ) منذر المصرى . . التعليم الفنى كتعليم مستمر . المجلة العربيه للتربية . المجلد الرابع . العدد الاول . مارس . 1984 . ص 36 ـ 48 .

(ب) د احمد الخطيب . . التربية المستمرة سياستها و برامجها و اساليب تنفيذها . المجلة العربيه للتربية المجلد الثالث العدد الثانى . سبتمبر 1984 . ص 57 ـ 79

الخريجين وتخليص آبائهم فى بعض الأقطار العربية من الصراع الحاد والتسابق المضنى بين الطلاب للحصول على مكان لهم فى التعليم الجامعى ، وبما يزيد من ندرته أيضاً على مسايرة الفروق الفردية بين الطلاب المتقدمين إليه وتلبية حاجاتهم وميولهم ورغباتهم المختلفة وعلى تلبية احتياجات المجتمع العربى من الطاقات البشرية المدربة تدريباً عالياً فى مختلف مجالات التنمية ومختلف مجالات الحياة .

وليؤتى التوسع والتنويع فى فرص التعلم الجامعى والعالى العربى الغايات المرجوة منه ، فإنه ينبغى أن يربط هذا التوسع والتنوع بالمرونة الكافية ، وإزالة الحواجز والفواصل الأفقية بين فروعه وأنواعه وأقسامه وكلياته المختلفة ، وفتح السقف فى بعض مستوياته مثل الكليات المتوسطة وإزالة الحواجز الرأسية بين مراحله ومستوياته المختلفة ، بحيث يستطيع الطالب فيه أن ينتقل من مستوى إلى آخر أعلى منه من نفس النوع ، إذا ماتوافرت لديه القابلية والقدرة على ذلك .

كذلك ينبغى ربط سياسات وخطط التعليم الجامعى والعالى فى الوطن العربى بسياسات وخطط التنمية الشاملة فيه ، والاهتمام بفتح فروع جديدة فيه تتطلبها التنمية الشاملة للوطن العربى وتوسع وتنوع التعليم الجامعى والعالى فيه وبطرح نماذج جديدة من التعليم العالى فى الوطن العربى ، وذلك مثل الكليات المتوسطة وكليات المجتمع التى بدأت تظهر فعلاً فى بعض أقطار الوطن العربى ، والمعاهد الفنية العليا ، والجامعات الإقليمية ، والجامعات المتخصصة مثل الجامعة الطبية التى أنشأتها الجماهيرية العربية الليبية هذا العام ، والجامعة التكنولوجية مثل جامعة النجم الساطع التكنولوجية التى أنشأتها الجماهيرية العربية الليبية أيضاً منذ سنوات ، ومثل الجامعة المفتوحة التى لاتتطلب جمع الطالب والأستاذ داخل حرم جامعى ، بل تعد المادة العلمية للدارسين عن بعد ، ثم ترسل هذه المادة إلى منازل الطلاب فى مختلف أنحاء

البلاد . وطلاب الجامعة المفتوحة هم - عادة - من الكبار الذين يعيشون فى بيوتهم ويدرسون فى أوقات فراغهم[1] .

كذلك ينبغى تدعيم الجهود الرامية إلى زيادة الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم الجامعى والعالى فى الوطن العربى بتحسين نوعية هذا التعليم ، وتحديث وتطوير بل تثوير مناهجه لتساير وتواكب الثورة العلمية والتقنية المعاصرة ، وتساهم فى تطوير وتجديد وإثراء ثقافته وتنمية وتدعيم ذاتيته الثقافية وتغيير حياته إلى الأفضل ، بل قيادة حركة التغير فيه وإنتاج المعرفة وتوظيفها فيه وجعل مؤسسات التعليم الجامعى والعالى العربى مراكز فكر وتأهيل وبحث علمى أصيل تضطلع بدور خلاق فى إنتاج المعرفة وتأصيلها وفى تنمية فكر عربى متميز يجمع بين الأصالة والتجديد وتربط بين الدراسات النظرية الأكاديمية وتطبيقاتها العملية .

وفى سبيل زيادة الكفاية الداخلية للتعليم الجامعى العالى العربى ينبغى أيضاً الاهتمام بتطوير طرق ووسائل التدريس فيه وبتطوير أساليبه التقويمية والإدارية لتصبح هذه الأساليب وتلك الطرائق والوسائل أكثر تأكيداً لمشاركة الطالب وإيجابيته فى العملية التعليمية ولمقاسمته الأستاذ دوره فى العملية التعليمية ، ولتعطى اهتماماً أكبر للفروق الفردية بين طلاب التعليم العالى وتشجيعاً أكبر للموهوبين وذوى المواهب العالية فيه ومجالاً أوسع لاستخدام طرق الحوار والمناقشة داخل فصول الدراسة ولاستخدام الوسائل السمعية والبصرية المناسبة لموضوعات الدراسة ، ولتتيح فرصة أكبر للبحث العلمى والتطبيق العملى وللتعاون المثمر بين الجامعة وبين مراكز البحوث والمؤسسات

---

(1) ينظر كل من :

(أ) د . عبدالله بوبطانة . ،الاتجاهات السائدة فى العالم حول سياسة الالتحاق بالتعليم العالى . مرجع سابق ص 112 - 141

(ب) د . عبدالعزيز البسام . مرجع سابق . ص 36

(ج) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بمصر . مرجع سابق . ص 32 - 40

(د) د . عمر حسن الشيخ . ،مشكلة الجامعة فى الوطن العربى . تحليل تاريخى اجتماعى . المجلة العربية للتربية . المجلد الثانى . العدد الثانى . سبتمبر . 1982 . ص 11 - 24

الإنتاجية فى المجتمع ، ولتعطى مزيداً من المشاركة لطلاب وأساتذة مؤسسات التعليم العالى فى إدارتها وتسيير أنشطتها ، بخاصة فيما يرتبط منها بحياتهم الثقافية العامة وحياتهم الاجتماعية ومزيداً من التأكيد لاستقلالية الجامعة غير المبعدة لها عن قضايا المجتمع العربى ومشكلاته وعن خدمته ومزيداً من الحرية الأكاديمية لأساتذة الجامعة بما يمكنهم من البحث عن الحقيقة وييسر عليهم سبل الوصول إليها ومن النقد البناء لما يرونه فى مجتمعاتهم العربية منافياً لروح العلم ومعطياته ولدراسة مشكلات مجتمعهم العربى وتشخيص أسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها ومن التعبير عن طريق البحث العلمى السليم ومن نشر نتائج بحوثهم العلمية داخل الجامعة ومن خلال دور النشر الخارجية ، بما يخدم العلم والثقافة ويخدم المجتمع العربى ويدفع به فى طريق التقدم ويرعى مصالحه وبما لايتنافى مع الذوق العام للمجتمع .

والحرية الأكاديمية فى الجامعة يجب ألا تكون وقفاً على الأساتذة بل يجب أن يتمتع بها طلاب الجامعة أيضاً . وهذه تعنى بالنسبة للطلاب فيما تعنى احترام حقهم أيضاً فى البحث عن الحقيقة وفى التماس السبل الموصلة إليها ، واحترام رغباتهم فى اختيار تخصصاتهم ومجالات دراستهم وفى اختيار أساتذهم ، والسماح لهم بإبداء وجهات نظرهم فى دراستهم وشؤون مؤسساتهم العلمية وفى كفاية أساتذتهم ، وتأكيد حقهم فى تنظيم حياتهم الاجتماعية واختيار قياداتهم الطلابية ، وماإلى ذلك[1] .

وفى سبيل زيادة الكفاية الداخلية أيضاً للتعليم العالى العربى ينبغى الاهتمام بتقليل الفاقد الكمى فيه الناشىء عن ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب فيه التى دلت بعض الدراسات العلمية العربية التى أجريت فى هذا الخصوص أنها لاتقل عن نسبة الفاقد فى مرحلة ماقبل التعليم الجامعى [2] ، وبتقليل الهدر فى الإنفاق ، وبالاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة له وللأجهزة العلمية والتقنية المتوافرة فى أقسامه ومعامله العلمية وورشه التطبيقية .

---

(1) ينظر د. محمود جواد رضا . التربية والتبدل الاجتماعى فى الكويت والخليج العربى مرجع سابق . ص 161 ـ 174 ، 197 ـ 200

(2) ينظر حسان محمد حسان . . الفاقد الكمى وعوامله فى التعليم الجامعى المصرى . المجلة العربية للبحوث التربوية المجلد الرابع . العدد الاول يناير 1984 . ص 123

وأما بالنسبة لزيادة كفايته الخارجية ، فإن تحقيقها يكون بربط سياساته وخططه بسياسات وخطط تنمية المجتمع العربي وبحاجات هذه التنمية من القوى البشرية المدربة تدريباً عالياً ، وبزيادة إنتاجيته وجعل مخرجاته تزيد كمياً وكيفياً عن مدخلاته ، وبالملاءمة بين مخرجاته وبين حاجات المجتمع العربي ومطالب تنميته الشاملة ، وبرفع المستوى العلمي للمتخرجين منه وجعلهم أكثر تأهيلاً للبداية الناجحة في أعمالهم وأكثلا ملاءمة مع سوق العمل الذي سيخرجون إليه ومع الوسائل والأساليب المستخدمة في مؤسسات الإنتاج وتقديم الخدمات التي سيعملون بها ، وبغير ذلك من السبل التي تزيد من كفاية التعليم العالي الخارجية[1] .

الاتجاه الثامن :

وهو الاتجاه نحو وحدة النظام التعليمي وإلغاء الإزدواجية فيه على أساس اجتماعي أو اقتصادي أو طائفي ، حيث لم يعد مقبولاً في ظل «مبدأ ديمقراطية التعليم» ، ومبدأ الوحدة الداخلية للمجتمع وللأمة ، ومبدأ حق كل شعب في العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص في جميع المجالات ، بما في ذلك مجال التعليم ، وفي ظل الهدف الذي يسعى إليه كل مجتمع ديمقراطي وهو تحقيق التجانس داخله وتقليل الفروقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين فئاته - أن يكون هناك نظامان أو أكثر للتعليم داخل البلد الواحد أو المجتمع الواحد : أحدهما لأبناء الصفوة وأبناء الفئات المحظوظة اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً والآخر لأبناء الفقراء وأبناء المنتجين والصناع والحرفيين ، أو أحدهما مفتوح النهاية على المراحل التعليمية التي تليه والآخر مقفول النهاية لا يسمح لمن يتابعه بالتجاوز إلى مابعده ، أو أحدهما تعليم أكاديمي حر للخاصة والآخر تعليم حرفي لعامة الناس ، أو أحدهما لأبناء المدن والمراكز الحضرية والآخر لأبناء الريف والمناطق الصحراوية ، أو أحدهما علماني والآخر ديني أو أحدهما تعليم حكومي والآخر تعليم خاص يشرف عليه القطاع الخاص أو أحدهما وطني

---

(1) ينظر اندرو سمك . «قياس الكفاية الداخلية الكمية للتعليم . مجلة التربية الجديدة السنة الاولى العدد الثالث . اغسطس 1974 . ص 89 - 106

الآخر أجنبى لايخضع لرقابة الدولة . بل أصبح التأكيد على وحدة النظام التعليمى الذى يتوحد فيه المسار وتتكافأ فيه الفرص لجميع أبناء الشعب ، بحيث يستطيع الجميع متابعة البرامج التعليمية المختلفة على أساس قابلياتهم واستعداداتهم وميولهم واجتهادهم فى هذا النظام الموحد الذى يتيح فرصاً تعليمية متكافئة لجميع أبناء الشعب على اختلاف استعداداتهم وميولهم وقدراتهم ، وعلى أساس إسقاط الثنائية بين التعليم العام والتعليم الفنى والمهنى، وبخاصة فيما قبل المرحلة الثانوية .

وأصبحت استعدادات المتعلم وقابلياته وميوله وقدراته واجتهاده هى العوامل الوحيدة التى يحدد على أساسها نوع ومستوى التعليم لهذا المتعلم[1] ، مع الأخذ فى الاعتبار أيضاً احتياجات ومتطلبات تنميته الشاملة .

وتوحيد النظام التعليمى لايتنافى مع تنويع التعليم وتشعيبه فى المرحلة الثانوية ومابعدها ، ليستطيع مواجهة الفروق الفردية بين التلاميذ فى قابلياتهم وميولهم وقدراتهم وظروفهم وإمكاناتهم ، وليستطيع مواجهة احتياجات المجتمع واحتياجات التنمية وسوق العمل فيه من الطاقات البشرية المتنوعة فى طبيعة ومستويات تخصصاتها وتدريباتها وإعدادها ، على أن يرتبط هذا التنوع والتشعيب بالمرونة الكافية التى تسمح بانتقال الطالب من نوع أو شعبة إلى أخرى ومن مستوى تعليمى إلى آخر إذا ماتوافرت له القابلية والقدرة على ذلك ، وبإلغاء الحواجز بين مختلف شعب التعليم وفروعه وإيجاد القنوات المختلفة بينها ، وبتجريب صيغ ونماذج جديدة من المؤسسات التعليمية خاصة على المستوى الثانوى التى يتوافر فيها التنوع والشمول فى إطار الوحدة ، وذلك مثل المدرسة الثانوية الشاملة أو المدرسة التقنية الشاملة أو غيرهما من الصيغ والنماذج .

الاتجاه التاسع :

وهو الاتجاه نحو تفسير مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للجميع الذى يعتبر حجر الزاوية فى ديمقراطية التعليم بما يتجاوز به المعنى الضيق الذى يقف به عند

---

(1) د . سعيد التل . . الخطوط العامة لبنية مقترحة لأنظمة التعليم فى أقطار الوطن العربى مرجع سابق . ص 141 ـ 144

حد تأكيد حق جميع أفراد وأطفال المجتمع العربي في الالتحاق بالفرص التعليمية المتاحة لهم في متجمعهم العربي إلى معنى أرحب وأوسع وأشمل ، يؤكد مبدأ التكافؤ في البدايات والنهايات معاً ، ويجمع في اهتمامه بين الاهتمام بتوسيع الفرص التعليمية وتعميمها وفتحها أمام الجميع على أساس من المساواة والتكافؤ وبإزاحة جميع العقبات التي تحول دون التحاق بعض الأفراد بالمؤسسات والفرص التعليمية المتاحة لهم في مجتمعهم من جهة وبين الاهتمام بزيادة فرص النجاح والانتفاع من الفرص التعليمية التي تم الالتحاق بها وبتكافؤ هذه الفرص أيضاً أمام الجميع من جهة أخرى ، ليتحقق التكافؤ في الالتحاق وبداية الانطلاق من ناحية ويتحقق التكافؤ في النجاح والاستفادة الكاملة من التعليم الذي تم الالتحاق به من ناحية أخرى .

فبدون أن يتحقق التكافؤ في فرص النجاح في التعليم وتتحقق الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية التي تم الالتحاق بها ، يكون تعميم التعليم أو حتى إلزاميته ومجانيته ناقصة الفائدة . وربما ساهم تعميم التعليم في ارتفاع نسبة التسرب وزيادة نسبة الرسوب المتكرر والتخلف الدراسي وفي زيادة مشكلات سوء التكيف النفسي والاجتماعي بين التلاميذ ، وفي انخفاض مستوى التعليم بصورة عامة .

إذ لا فائدة لأي طفل أو فتى من مجرد دخوله إلى المدرسة أو حتى إجباره على البقاء فيها إلى نهاية مرحلة الإلزام إذا لم تتوافر له فرص النجاح والاستفادة الكاملة مما دخله من تعليم ، وإذا لم تكن برامج الدراسة متمشية مع استعداداته وميوله وقدراته ، وإذا لم يكن متكيفاً نفسياً واجتماعياً مع الجو المدرسي ، وإذا لم يجد الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والمساعدة في مواجهة مشكلاته والتغلب على الصعوبات الاجتماعية والتعليمية التي تواجهه ، وإذا لم يجد في التعليم الذي يتابعه ما يشبع حاجاته ورغباته ويربطه بواقع مجتمعه ويعده للمستقبل الذي رسمه لنفسه ، وإذا لم يجد الرعاية الكافية من معلميه التي تساعده على زيادة تحصيله ، أو إذا كان مصيره الرسوب المتكرر أو التسرب من مرحلة التعليم التي بدأها قبل نهايتها ، وما في ذلك من إحباط نفسي للتلميذ نفسه ، ومن هدر في الإمكانات البشرية والمادية للمجتمع ، يصبح معها التوسع

فى التعليم أو إطالة أجله مجرد زيادة فى ضياع الجهد والمال على مدارس قد تمضى فى تخلفها حتى يصبح وجودها وعدمها سواء»(1)

ولهذا فإنه لامناص من تفسير تكافؤ الفرص التعليمية أن يكون لكل فرد فى المجتمع فرصة تعليمية متكافئة مع مالغيره فى بداية الانطلاق ثم فى التقدم والنجاح والارتقاء بنفسه من خلال الخدمات التعليمية المتاحة له .

وليتحقق هذا المعنى الشامل لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى الوطن العربى ، لابد أن يتوافر للتعليم العربى جميع الإمكانات الممكنة التى تساعده على التوسع الكمى والتحسن النوعى فى جميع مظاهره وجوانبه ، وأن تطور جميع جوانبه فى ضوء المفهوم السليم لديمقراطية التعليم وفى ضوء المبادىء التى تقوم عليها والاتجاهات التى تفرضها والتى من بينها الاتجاهات السالفة الذكر التى هى فى حقيقتها إشارات إلى إصلاحات وتحسينات مقترحة فى النظم التعليمية العربية ، غايتها جميعاً فى النهاية توسيع وتحسين الفرص التعليمية وتحقيق التكافؤ فيها أمام الجميع .

على أن يؤخذ فى الاعتبار أن التحسينات والتغييرات المرغوبة التى يتطلبها تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمعناه التقدمى الشامل لايدخل جميعها فى نطاق مسؤوليات الجهات التعليمية فى الوطن العربى مباشرة ، بل يدخل كثير منها فى نطاق مسؤوليات جهات ومؤسسات أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وذلك مثل التطورات والتحسينات المرتبطة بتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين ، وتحسين الأحوال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ، وتوطين البدو وتجميع القرى الصغيرة المبعثرة على مساحات شاسعة فى الصحراء فى قرى نموذجية ومراكز حضرية معقولة العدد بمايسهل توفير الخدمات المختلفة لها ، وربط الجهود المبذولة فى التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بالجهود المبذولة فى التعليم ، وتوفير الأموال اللازمة لتعبيد الطرق وتيسير سبل المواصلات والاتصال ولبناء المدارس التى تحقق الاستيعاب الكامل بالنوعية المطلوبة لأبناء الوطن ، وتحسين وتطوير النظم الإدارية فى البلاد ، وسن التشريعات التى تمنع تشغيل الأطفال واليافعين

(1) د . محمود قنبر . ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى والعوامل المؤثرة فيها فى البلاد العربية . فى مشكلات التعليم الابتدائى وانعكاساتها على مشكلة الأمية فى الوطن العربى ص 17

الذين هم فى سن التعليم الإلزامى ووضعها موضع التطبيق ، إلى غير ذلك من التحسينات التى لاتدخل تحت مسؤولية الجهات التعليمية مباشرة ، ولكنها تؤثر فى تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى الوطن العربى ، ويتطلبها التطوير الكمى والكيفى للتعليم العربى[1] .

---

(1) ينظر د. صيداوى . تطور مفهوم التكافؤ فى الفرص التعليمية . مجلة الفكر العربى السنة الثالثة . العدد الرابع والعشرون . ديسمبر 1981 . ص 4 ـ 48

كما تنظر جميع الابحاث والمقالات الاخرى فى هذا العدد المخصص لقضية تكافؤ الفرص التعليمية

المعرفة حق طبيعي لكل إنسان

إن الجامعة المفتوحة ، وهي تنطلق من مبدأ ديمقراطية التعليم واشتراكية الثقافة وضرورة القضاء على إحتكار العلم والمعرفة ، والحد من القيود التي تعيق الرغبة في مواصلة التحصيل العلمي وتنمية المهارات والقدرات العلمية والعملية ، إذ تضع هذا الكتاب بين يدي القارئ ، لتأمل أن يحقق هدف التعليم عن بعد ويصبح كتاب التعليم المفتوح ، في المستقبل القريب ، هو المرجع ، والمرشد ، والمكتبة التي تزور كل بيت .

ولا يخفى على أحد أن تحقيق الأهداف سالفة الذكر ليست أمراً سهلاً ولكنها ممكنة التحقيق ، إذ يجب أن يتميز الكتاب بوضوح الحقائق وسهولة فهمها على الرغم من عمق الفكرة ، وبأن يكون سلس الأسلوب وشموليا في عرضه للمادة وفي تناول جوانبها المختلفة بحيث يصبح هو الأستاذ والمكتبة في آن واحد .

وحتى تحقق هذه الغاية نرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب ما يعينه على مواصلة مسيرته التعليمية وتحقيق أهدافه وطموحاته .

والله نسأل أن يوفق الجميع

الجامعة المفتوحة